2018

أف أكس بورصة
WWW.FXBORSSA.COM

المرجع الشامل للتحليل الاساسى

نسخة مجانية من اف اكس بورصة

التحليل الاساسى

التحليل الأساسي

سواء بدأنا حديثنا عن العملات أو عن سوق الأسهم, فنحن نتحدث عن تحليلات لأخبار اقتصادية على مستويات مختلفة, و المهم طريقة نظرنا إلى هذه الأخبار و كيف نستنبط منها اتجاهات و توقعات الأسواق.

بالنسبة لأسواق الأسهم التحليل الأساسي يعني تحليل القوائم المالية للشركات, و محاولة تقييم الأسهم بقيمتها العادل في السوق بناءا على وضعها و أرباحها الحالية و أرباحها المستقبلية, آخذين بعين الاعتبار وضع القطاع الذي تعمل به الشركة و الاقتصاد الذي يحويها بشكل عام. أما بالنسبة لسوق العملات فالتحليل الأساسي يعتمد على تقييم العملات باقتصادها, بنسب الفائدة, النمو و التضخم, و التي تتأثر بعوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية تزيد من العرض أو الطلب على عملة معينة فتحرك سعرها.

التحليل الأساسي هو أداة من أدوات التحليل المالي تساعد المستثمرين على خلق إستراتيجياتهم و أهدافهم الاستثمارية, و محاولة العثور على الاستثمارات المقيمة بأعلى أو بأدنى من قيمتها العادلة, و من المتوقع أن تعود أدراجها إلى قيمتها العادلة و بالتالي تخلق فرص استثمارية و ربحية جيدة للمستثمرين.

و إذا ما أردنا الخوض في التحليل الأساسي للأسهم يجب بان نقوم بدراسات كمية و نوعية, و تقوم الدراسات الكمية على تحليل رقمي و معادلات إحصائية تؤخذ من القوائم المالية للشركات, تأخذ بعين الأرباح و الإيرادات, الأصول و الخصوم, و تقوم بخلق نسب مالية بين هذه البنود.

أما بالنسبة للتحليل النوعي فهو يركز على الأمور الغير ملموسة في الشركة كنزاهتها و سمعتها أدارة و موظفين, الاسم التجاري للشركة, التكنولوجيا المستخدمة, حقوق الاختراع و ما إلى ذلك.

و كأي نوع من التحليل المالي, فأن التحليل الأساسي يعتمد على البيانات التاريخية و الحالية كما و يأخذ بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية, و تهدف الدراسات إلى الإجابة عن سؤال مهم, هل تستحق هذه الشركة استثمار نقودي بها أم لا؟؟!! و ما هي نسبة المخاطرة التي تحملها مقارنة

بالعائد المنتظر منها؟؟ ما هي معدلات نمو هذه الشركة و هل تحقق أرباحا جيدة؟؟ ما هو وضع الشركة بين مثيلاتها في نفس المجال و ما هي مصداقية هيئة المديرين التي تتحكم بقرارات الشركة؟؟؟
و هناك العديد من الأسئلة التي بالنهاية تخدم بتوقع مستقبل هذه الشركة و بالتالي سعرها السوقي.

و ننتقل من هنا إلى ما يعنيه التحليل الأساسي بالنسبة لسوق العملات و أسعار الصرف؟؟

التحليل الأساسي يعني كل شيء بالنسبة لأسواق العملات لأن العملة هي انعكاس الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في دولة معينة و يدخل فيها الاقتصاد بشكل كلي أو جزئي, و هي تعتمد بشكل كبير على ما يعتقده المستثمرون و ما يؤمنون به و مقدار ثقتهم باقتصاد دولة معينة و سياستها.

و لكي نعرف أي المراكز يفضل شراءها أو بيعها في السوق يجب أن نأخذ نظرة دقيقة على أوضاع الدولة التي تدعم هذه العملة.

يجب أن نتابع الأخبار الاقتصادية و نبحث عن عنصر المفاجئة فيها,لأن تأثير المفاجئة هو المحرك لعوامل الطلب و العرض على الأداة المالية, يرتفع سعر صرف العملة بإرتفاع الطلب عليها مما يعني أن المستثمرون يتجهون لشراء هذه العملة,بينما ينخفض سعرها بزيادة العرض عليها بسبب كثرة أوامر البيع.

عندما تقوم البنوك المركزية بقرار أسعار الفائدة فإنهم يأخذون بعين الاعتبار عوامل اقتصادية كثيرة بداية من الدخل الشخصي للأفراد و كيف يتجه الدخل نحو إما الإنفاق أو نحو الادخار, يقوم البنك المركزي بدراسة أنماط الإنفاق, إذا ما زاد الإنفاق فهذا يعني تحسن المبيعات بجميع أنواعها, مما سيبدأ بإفراغ المخزونان التجارية, و بالنهاية سيحفز الإنتاج من جديد مما سيتطلب أيدي عاملة أكثر, أو عدد ساعات اكبر مما يعني زيادة في الدخول و الجور تزيد مرة أخرى من القدرة الإنفاقية و الشرائية, وهذا ما يسمى بدوران عجلة الاقتصاد و النمو الاقتصادي, و يقود بالنهاية هذا التحرك إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات و يرفع أسعارها و تبدأ الضغوط التضخمية بالصعود, و بهذا يبدأ البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة لمحاولة سحب بعض السيولة من أيدي المستهلكين المخصصة للإنفاق و تحويلها على إدخارات في البنوك و الذي من شأنه أن يبطئ

حركة الاقتصاد و يسيطر على معدلات التضخم. أما إذا كان التوجه نحو الادخار أكثر من الإنفاق فإن هذا سيثبط النمو الاقتصادي و سيأخذه نحو الأسفل و بالتالي سيقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة لإعادة ضخ الموال في السوق و تحريك الاقتصاد و هكذا تتكون الدورة الاقتصادية في الدول.

و تمر كل الإقتصاديات بمرحلة النمو و من ثم الإزدهار و هناك تبدأ مستويات التضخم بالارتفاع فيبدأ البنك المركزي برفع الفوائد مما يثبط من مستويات النمو شيئا فشيئا و يقوده نهاية إلى ركود اقتصادي يبدأ عنده خفض في أسعار الفوائد لتحفيز مستويات النمو و هكذا دواليك.

و يتضمن تحليل الإقتصاد تحليل القطاعات و تحليل المؤشرات الإقتصادية و التي تقود إلى توقع أخبار إقتصادية أخرى و توقعات لحركة الإقتصاد عامة و بذلك نستطيع تحديد إستراتيجية معينة لحركة العملات في السوق.

كما و لا نستطيع إغفال العوامل السياسية التي تدخل في قوة او ضعف العملات, كالحروب و النزاعات و غيرها, و ما يليها من إتفاقيات تجارية و إقتصادية و كلها تؤثر على أسعار صرف العملات.

و بهذا يتوجب علينا متابعة كل جزئيات الإقتصاد و ما حوله في دولة معينة لنصبح فادرين على توقع حركة عملتها, و سنعرض عليكم هنا شرحا لأهم الأخبار الاقتصادية التي تؤثر على أسواق العملات و أسواق الأسهم.

إحصائية تانكان (اليابان)

مؤشر تانكان هو مؤشر ربع سنوي يصدره البنك المركزي الياباني في الاثنين الأول بعد انتهاء كل ربع سنوي في تمام الساعة 23:50 بتوقيت غرينتش، ويتناول الأحوال الحالية في قطاع الأعمال وهو الأمر الذي يساعد البنك المركزي في اتخاذ قراراته النقدية.

يركز هذا المؤشر على النظرة المستقبلية للإنفاق على الأصول، التسعير, العمالة و الاقتصاد الياباني بشكل عام، وينقسم المؤشر إلى ثلاثة أصناف: مؤشر تانكان للإنفاق الرأسمالي، مؤشر تانكان للشركات الصناعية الكبرى و مؤشر تانكان للشركات الغير صناعية.

مؤشر تانكان للإنفاق الرأسمالي:

تقيس هذه القراءة مجمل لإنفاق الرأسمالي من قبل الشركات اليابانية ولكن يستثني المؤسسات المالية حيث يستخدم هذا المؤشر في توقع مستقبل الإنتاج للشركات في مختلف القطاعات من الاقتصاد، والجدير بالذكر ان الشركات تقوم بزيادة رأسمالها في حالة الاستقرار الاقتصادي وتحسن النظرة المستقبلة للأسواق اليابانية.

مؤشر تانكان للشركات الصناعية الكبرى:

يركز هذا المؤشر على الأحوال في قطاع الأعمال للشركات الصناعية الكبرى في الاقتصاد الياباني ويعتبر هذا أهم مؤشرات والأكثر تحريكا للأسواق. ويعتبر الرقم صفر هو الوسط لهذا المؤشر فارتفاع المؤشر فوق هذا الرقم يدل على انتعاش القطاع والعكس صحيح، القراءة الإيجابية للمؤشر تدل على تحسن الثقة بين الشركات الصناعية الكبيرة بشأن مستقبل الاقتصاد الياباني في حين القراءة السالبة تدل على مدى التشاؤم الذي يعاني منه المؤشر.

مؤشر تانكان للنظرة المستقبلية للشركات الصناعية الكبرى:

يوفر هذا المؤشر نظرة مستقبلية لمستقبل الشركات الصناعية خلال الربع السنوي القادم عن طريق توفير توقعات تهتم بأرباح الشركات وحجم الاستثمارات على رؤوس الأموال.

مؤشر تانكان للشركات الغير صناعية:

يتشابه هذا المؤشر مع مؤشر الشركات الصناعية ولكنه يقيس الثقة بين الشركات الغير صناعية وفي الشركات التي تقدم الخدمات للقطاع العائلي في الاقتصاد الياباني. وتظهر هذه القراءة قوة الطلب المحلي وكيفية أداء القطاعات الغير صناعية في الاقتصاد الياباني. ويستخدم المؤشر أيضا الصفر كحد فاصل للقراءة فما فوق الصفر يدل على انتعاش القطاع وتحته يدل على تراجع الثقة والتدهور في هذا القطاع.

مؤشر تانكان للنظرة المستقبلية للشركات غير الصناعية:

يستخدم هذا المؤشر للتوقع بقيمة مؤشر الشركات الغير صناعية خلال الربع السنوي التالي كما يتوقع المؤشر بأداء قطاع الأعمال وأداء الشركات الغير صناعية في الاقتصاد الياباني. المؤشر أيضا يوفر علامات على الاتجاه القادم بالنسبة لتوقعات الشركات بشأن أرباحها.

التأثير:

يستخدم هذه الإحصائية المستثمرين الأجانب الذين يتابعون أداء الاقتصاد الأمريكي والتوقعات بشأن مستقبل الاستثمار به، أيضا يهتم البنك المركزي الياباني بهذا المؤشر لاستخدامه في القرارات الخاصة بالسياسة النقدية.

ارتفاع القراءة الموجبة للمؤشر يدل على أن الاقتصاد في حالة انتعاش حيث تهدف الشركات إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم الاستثمارات بالنسبة للشركات الصناعية كما يظهر المؤشر أيضا مدى صحة الطلب المحلي في الاقتصاد الياباني.

مع ارتفاع قيمة الإنتاج والتوقعات بتحسنه يزداد لطلب على الين الياباني مما يعمل على ارتفاع مستوياته وهو الأمر الذي قد يضر فيما بعض بالشركات التي تعتمد على التصدير منذ كون السلع أكثر تكلفة ويقلل هذا من ميزاتها التنافسية.

أما عن الأسهم فارتفاع قراءة المؤشر يزيد من الطلب على أسهم الشركات بوجه عام لان هذا يدل على تحسن الأحوال الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الياباني. وتحسن الأداء الاقتصادي يبشر بارتفاع في أرباح الشركات مما يعمل على ارتفاع قيمة الأسهم.
زيادة الإنفاق من قبل المستهلكين على السلع والمنتجات اليابانية تعمل على زيادة الطلب على الين الياباني وبالتالي يعمل على ارتفاع معدلات التضخم، ولكن منذ كون الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل كبير على الصادرات فإن هذا قد يضر على المدى الطويل بصادرات البلاد حيث سيجعل المنتجات اليابانية أقل منافسة.

إحصائية مراقبي الأوضاع (اليابان)

هو عبارة عن إحصائية عن الثقة في قطاع الأعمال يتم من خلالها توجيه أسئلة إلى العمال عن رأيهم بشأن الأحوال الحالية والمستقبلية بشأن الأحوال الاقتصادية ويقوم هذا المؤشر بإعطاء صورة تفصيلية عن الاتجاه الاقتصادي في اليابان. تعتمد هذه الإحصائية على الاستفتاءات من رجل الشارع العادي بشأن القطاعات التي تكون عرضة للتغيرات في الدورة الاقتصادية.

تتضمن هذه القطاعات مبيعات التجزئة، خدمات المطاعم وسيارات الأجرة وعن طريق هذه البيانات المشتركة يعمل التقرير على إظهار ثقة المستهلك ويعتبر أيضا كمؤشر قيادي لبقية الاقتصاد.

يصدر هذا التقرير بعد أسبوعين من الشهر المقام عليه المسح لذا تكون بياناته في توقيت متميز، وتمثل القراءة 50 النقطة الفاصلة بين ازدهار المؤشر وانكماشه. يصدر هذا التقرير عن مجلس الوزراء الياباني في تمام الساعة 6 بتوقيت غرينتش.

التأثير:

يعتبر تأثير هذا المؤشر متوسط بعض الشيء على الأسواق ولكنه يوفر بيانات عن ثقة رجل الشارع في الأحوال الاقتصادية القائمة، كما يوفر أيضا توقعات بشأن القطاعات التي تكون عرضة للتغير في الاقتصاد الياباني من جراء التغيرات في الدورة الاقتصادية. عندما ترتفع قراءة إحصائية مراقبي الأوضاع فإن هذا يدل على ارتفاع الثقة عند المستهلك مما قد يشجعه على زيادة إنفاقه ليزيد بهذا دعم النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى تبرز هذه الإحصائية توقعات رجل الشارع للأحوال الاقتصادية القادمة في عدد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الياباني التي تتميز بتعرضها للتقلبات الاقتصادية، ويفيد هذا في توقع سلوك المستهلكين الإنفاقي خلال الفترة القادمة وبناءا على هذا يرسم صورة تفصيلية عن الوضع الاقتصادي خلال الفترات القادمة.

تحسن الثقة لدى المستهلكين وفي نظرتهم المستقبلية لبعض القطاعات الاقتصادية في اليابان يزيد من الطلب على العملة أكثر ويدعم أيضا أسهم الشركات التي تتعلق بالمبيعات بسبب التوقعات بإقبال المستهلكين على هذه المنتجات.

أداء مجمل الصناعات (اليابان)

مؤشر أداء مجمل الصناعات والمعروف أيضا بمؤشر نشاط الصناعات يصدر التقرير بشكل شهري في تمام الساعة 10:50 بتوقيت غرينتش ما بين سبع لثمان أسابيع بعد الشهر المعني بالدراسة ويصدره وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة. ويقيس هذا المؤشر التغير الشهري في مجمل الإنتاج في مختلف القطاعات في الاقتصاد الياباني، ويشمل المؤشر قطاع الخدمات, قطاع البناء, القطاع الصناعي والقطاع العام. تظهر قراءة المؤشر على شكل نسبة مئوية تشير إلى معدل التغير عن الشهر السابق.

التأثير:

منذ كون المؤشر له علاقة بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الياباني فهو يعطي إشارة بشأن شكل أداء الاقتصاد الياباني وعلاقته بالنمو. وهذا يعني أن الارتفاع في قراءة المؤشر عن الشهر السابق له سيظهر أن الأداء الاقتصادي قد انتعش والمخرجات من الاقتصاد قد ارتفعت ويعتبر هذا علامة جيدة على الأداء العام للاقتصاد. وبالرغم من هذا لا يعتبر هذا المؤشر أحد المحركات القوية لأسواق حيث أنها يؤثر على تحركات العملة والأسهم بشكل ضعيف.

أسعار التجزئة (بريطانيا)

يقيس هذا المؤشر التغير في أسعار السلع و الخدمات التي يبتاعها ملاك المنازل بغرض الاستهلاك, و تضمن المؤشر عينة كبيرة من بضائع التجزئة بما فيهم الطعام, التبغ, الملابس و أشياء أخري, ارتفاع المؤشر يعني ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع مستويات التضخم, بينما في حالة انحدار المؤشر بشدة قد يؤدي إلى حالة الإنخفاض التضخمي. لقد كان مؤشر أسعار التجزئة هو المقياس الأساسي الذي تستخدمه المملكة المتحدة في قياس مستويات التضخم, و لكن مع حلول عام 2003 بدأت الحكومة البريطانية الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلكين أكثر في قياس مستويات التضخم مما أدي إلى تقليل أثر مؤشر أسعار التجزئة على الأسواق.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, شهري, و يصدر في منتصف الشهر محل الدراسة, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:
نادراً ما يؤثر على الأسواق و يحركها و هو يعطي نظرة عامة عن مستويات التضخم في البلاد.

أسعار المستهلكين – سويسرا

هو مؤشر يقيس نسبة التغير في سعر سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية محددة في العادة يكون شهر و سنة، حيث يقوم المكتب الإحصائي الاتحادي السويسري مرة كل شهر في إصدار هذا المؤشر الذي يحسب النسبة المئوية لمعدل التغير في الأسعار مصاحبا لقراءة تحسب التغير السنوي أيضا، إذ يعتبر المقياس الرئيسي لمستويات التضخم التي وفقها يحدد البنك المركزي السويسري لسياسته النقدية من خلال أسعار الفائدة و يعبر كذلك عن القوة الشرائية للفرنك السويسري الأمر الذي يجعل من هذا المؤشر ذو أهمية رئيسية بالنسبة للأسواق.

التأثير

البنك المركزي السويسري يحدد مدى مناسب للتضخم في الاقتصاد و هو 2.0% حاليا و حسب ذلك يتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على مستويات الأسعار ضمن هذه المنطقة، فكلما ارتفعت الأسعار عن الحد الأعلى المسموح من قبل البنك المركزي فهذا يدل على أن القوة الشرائية للفرنك السويسري تتراجع بسبب ارتفاع مستويات السيولة في الأسواق و تبعا لذلك يقبل البنك المركزي السويسري على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على العملة و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمتها نحو الأعلى، من هنا نجد أن الفرنك السويسري يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.

هذا و من جهة أخرى ارتفاع التضخم يبين أن هنالك نمو اقتصادي في البلاد، إذ أنه يعكس بشكل رئيسي ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات من قبل الأفراد اللذين في حال ارتفاع الدخل و الثقة

بالاقتصاد فإنهم يقبلون على زيادة نفقاتهم مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي و يدل على أن مستويات التوظيف مرتفعة و أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع أيضا، الأمر الذي سيدفع بالصناعات لزيادة إنتاجيتها مما يزيد من أرباحها و جميع هذه العوامل تدل على أن عجلة الاقتصاد إلى النمو.

تأثير ارتفاع أسعار المستهلكين يظهر على المدى المتوسط على مؤشرات الأسهم، إذ أن قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة لتخفيض مستويات السيولة في الأسواق سيحد من النمو الاقتصادي للبلاد إذ سيصعب من الاقتراض، و تبعا لذلك ستتراجع الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الشركات بينما بدء الأسعار بالتراجع كنتيجة لسياسة التشديد من قبل البنك المركزي سيقلل من أرباح مختلف الشركات و هذا سيقود بمؤشرات الأسهم للانخفاض.

أسعار المستهلكين - كندا

هو مؤشر يقيس نسبة التغير في سعر سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية محددة في العادة يكون شهر و سنة، حيث تقوم دائرة الإحصاءات الكندية مرة كل شهر في إصدار هذا المؤشر الذي يحسب النسبة المئوية لمعدل التغير في الأسعار مصاحبا لقراءة تحسب التغير السنوي أيضا، إذ يعتبر المقياس الرئيسي لمستويات التضخم التي وفقها يحدد البنك المركزي الكندي لسياسته النقدية من خلال أسعار الفائدة و يعبر كذلك عن القوة الشرائية للدولار الكندي الأمر الذي يجعل من هذا المؤشر ذو أهمية رئيسية بالنسبة للأسواق، بينما هدف البنك المركزي هو المحافظة على مستوى التضخم عند 2.0%.

مصاحبا لهذا المؤشر يصدر أيضا مؤشر أسعار المستهلكين الجوهري الذي يقيس نسبة التغير في سعر سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية دون احتساب أسعار ثمانية منتجات يعتبرها البنك المركزي الكندي بمتقلبة و هي الفواكه والخضراوات، وقود المحركات، وقود التدفئة و الغاز الطبيعي، فوائد الرهن العقاري، المواصلات بين المدن و منتجات التبغ، حيث يصدر هذا المؤشر أيضا مرة كل شهر و يحسب النسبة المئوية لمعدل التغير في الأسعار مصاحبا لقراءة تحسب التغير السنوي كذلك، حيث يعتبر هذا المؤشر مقياس أكثر دقة للتضخم.

التأثير

البنك المركزي الكندي يحدد مدى مناسب للتضخم في الاقتصاد و هو ما بين 1%-3% و حسب ذلك يتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على مستويات الأسعار ضمن هذه المنطقة، فكلما ارتفعت الأسعار عن الحد الأعلى المسموح من قبل البنك المركزي فهذا يدل على أن القوة الشرائية للدولار الكندي تتراجع بسبب ارتفاع مستويات السيولة في الأسواق و تبعا لذلك يقبل البنك المركزي الكندي على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.

هذا و من جهة أخرى ارتفاع التضخم يبين أن هنالك نمو اقتصادي في البلاد، إذ أنه يعكس بشكل رئيسي ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات من قبل الأفراد اللذين في حال ارتفاع الدخل و الثقة بالاقتصاد فإنهم يقبلون على زيادة نفقاتهم مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي و يدل على أن مستويات التوظيف مرتفعة و أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع أيضا، الأمر الذي سيدفع بالصناعات لزيادة إنتاجيتها مما يزيد من أرباحها و جميع هذه العوامل تدل على أن عجلة الاقتصاد إلى النمو.

تأثير ارتفاع أسعار المستهلكين يظهر على المدى المتوسط على مؤشرات الأسهم، إذ أن قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة لتخفيض مستويات السيولة في الأسواق سيحد من النمو الاقتصادي للبلاد إذ سيصعب من الاقتراض، و تبعا لذلك ستتراجع الاستثمارات التي تقوم بها مختلف الشركات بينما بدء الأسعار بالتراجع كنتيجة لسياسة التشديد من قبل البنك المركزي سيقلل من أرباح مختلف الشركات و هذا سيقود بمؤشرات الأسهم للانخفاض.

أسعار المستهلكين (بريطانيا)

يقيس التغير في أسعار السلع و الخدمات عند التجزئة متضمناً الغذاء و الوقود. يعد مؤشر أسعار المستهلكين المقياس الأساسي لمستويات التضخم في المملكة المتحدة و يستخدمه البنك المركزي البريطاني في تحديد أسعار الفائدة المتبعة في البلاد, يركز المؤشر على أسعار سلة السلع و الخدمات التي يميل ملاك المنازل البريطانية لشرائها باستمرار, فارتفاع المؤشر يعني ارتفاع تكلفة نفس الكمية من السلع مقارنة بما مضي و العكس صحيح.

على الصعيد الأخر نجد أن مؤشر أسعار المستهلكين الجوهري يختلف بعض الشيء حيث أن في المؤشر الجوهري يتم حذف أسعار الأجزاء المتذبذبة مثل الطاقة و الطعام, و من هذا المنطلق يعد المؤشر الجوهري أكثر دقة لمستويات التضخم, حيث أنه يقوم بحذف البيانات التي من الممكن أن تشوش القراءة.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, شهري, و يصدر في منتصف الشهر محل الدراسة, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

للمؤشر تأثير قوي على و يعمل دائماً على تحريك الأسواق و يعمل في تحديد مستويات التضخم, كما يحدد البنك المركزي البريطاني على أساسه أسعار الفائدة التي تسود في البلاد, وكلما ارتفع المؤشر ارتفع التضخم و بالتالي ترتفع قيمة العملة حيث أن ارتفاع التضخم يعني أن البنك المركيز البريطاني سوف يقوم برفع أسعار الفائدة من أجل الحد من المخاطر التصاعدية للتضخم.

أسعار المستهلكين الألماني

المؤشرات المهمة التي تصدر من دول الاقتصاد الأوروبي حيث إن ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا وتؤثر بياناته على إجمالي الاقتصاد .من المعروف عبر تاريخ البنك المركزي الأوروبي بأنه طالما نظر إلى مستويات التضخم أكثر من نظره إلى النمو الاقتصادي وهذه كانت العديد من الانتقادات الموجّهة له , لكن من جهة أخرى لا نستطيع إنكار بأن بيانات التضخم خصوصاً مؤشر سعر المستهلك ذات أهمية كبيرة ومنذ كون ألمانيا أكبر اقتصاد أوروبي فإن بيانات التضخم الألمانية قد تنعكس بشكل مباشر على بيانات مؤشر سعر المستهلك الأوروبي عامةً .

يتم احتساب مؤشر سعر المستهلك في المعادلة التالية :

[(سعر سلة السلع الاستهلاكية الحالي- سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس)/ سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس] * 100%

التأثير :

بالاعتماد على إن بيانات ألمانيا الاقتصادية تنعكس على بيانات الاقتصاد الأوروبي ككل نستطيع ربط مستويات التضخم في ألمانيا و تغيرها مع تغيّر مستويات التضخم الأوروبية ارتفاعاً وانخفاضاً . مستوى مؤشر سعر المستهلك المناسب للبنك المركزي الأوروبي هو قريب لكن ما دون مستوى 2.00% , بمعنى بان البنك قد يسمح في مستويات التضخم بين مستوى 1.8% - 2.00% تقريباً . من هنا نرى بان ارتفاع مستوى التضخم فوق 2.00% بكثير يعني بان البنك المركزي الأوروبي قد يقوم برفع سعر الفائدة المرجعية للحد من مستوى التضخم كما حصل بعد نهاية الربع الثاني من عام 2008 عندما قام برفع سعر الفائدة إلى 4.25% للحد من مستوى التضخم الذي وصل إلى 4.00% . أما في حالات انخفاض مستويات التضخم كثيراً فقد يقود البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة .

لا يقتصر تأثير مستوى التضخم على تحرك سعر الفائدة بناءاً عليه , بل من الممكن أن يكون مستوى التضخم هو سبب بأن يمتنع البنك المركزي الأوروبي في أن يقوم بخطوة لدفع النمو الاقتصادي , في حال انخفض الناتج المحلي كثيراً فإنه يجب على البنك المركزي الأوروبي أن يخفض سعر الفائدة لكن إذا كانت مستويات التضخم مرتفعة فقد يمتنع عن القيام بذلك .

من هنا نستطيع أن نعرف بأن الصيغة العامة لتأثر اليورو في مؤشر سعر المستهلك الألماني طردية , يرتفع اليورو بارتفاعه وينخفض بانخفاضه . أما أسواق الأسهم في ألمانيا بل في الاقتصاد الأوروبي ككل فالعكس تماماً حيث إن ارتفاع مستويات التضخم تشير إلى انخفاض أسواق الأسهم لكن هذا بالتأكيد في النظرية العامة المطلقة إذ إن النظرية الحديثة للتدفقات النقدية تشير إلى إن أسواق الأسهم قد تستجيب طردياً على المدى المتوسط بسبب إن المتداولين يتجهون نحو الدول الأوروبية للاستثمار وسط توقعات رفع سعر الفائدة بما يسمى بتجارة العائد

أسعار المستهلكين المتجانس مع دول الإتحاد الأوروبي – ألمانيا

أسعار المستهلك يقيس أسعار سلة محددة من الخدمات و السلع التي تم شراؤها من قبل الأسر و التي يتم إنتاجها في ألمانيا، إذ أن هذه السلة من السلع يتم تحديدها على أساس أهميتها بالنسبة للمواطنين الألمان. و هذه القراءة تصدر على شكل نسبة مئوية في الأسبوع الأول من كل شهر.

ألمانيا تصدر مؤشر أسعار المستهلكين عن ست مقاطعات هي سكسونيا، بادن Württemberg ، براندنبورغ ، شمال راين الغربي، بافاريا و هاس؛ إذ أن ساكسونيا تعتبر الأكبر بين جميع المقاطعات.

التأثير

أسعار السلع الاستهلاكية تعتبر واحدة من القراءات الأساسية التي تلزم البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أو خفض أسعار الفائدة وفقا لذلك. البنك المركزي الأوروبي يوجه اهتمامه نحو المحافظة على استقرار المستويات التضخمية لتكون مناسبة للاقتصاد.

عندما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية فوق المنطقة الملائمة للبنك المركزي الأوروبي فإن أعضاء اللجنة المقررة للسياسة النقدية ستبدأ في النظر في تشديد سياستها النقدية و رفع أسعار الفائدة من أجل منع البنوك من الإقراض بسهولة، بالإضافة إلى التأكد من أن النقابات العمالية لن تقوم بالمطالبة برفع الأجور.

ولكن عندما تنخفض الأسعار ما دون المنطقة الملائمة للبنك المركزي الأوروبي فإنه سيأخذ بعين الاعتبار تخفيض أسعار الفائدة، لأنه عندما تتراجع الأسعار ما دون الصفر فإن الاقتصاد سيواجه تهديدا اكبر يتمثل بانكماش التضخم.

أسعار المستهلكين الوطني (اليابان)

يصدر مؤشر أسعار المستهلكين الوطني في الأسبوع الأخير للشهر الذي يلي القراءة وتصدره وزارة الإدارة العامة وشؤون القطاع العائلي والعلاقات والاتصالات. مؤشر أسعار المستهلكين الوطني في اليابان يعتبر مقياس للتضخم ويعتبر أحد مقاييس القوة الشرائية للين. فعندما ترتفع أسعار شراء البضائع والخدمات يقوم الين وقتها بشراء سلع أقل وهو ما يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع وقوة شراء الين إلى الأسفل. ويقوم هذا المؤشر بقياس التغير في أسعار سلة من البضائع والخدمات التي يستهلكها أي فرد من القطاع العائلي الياباني، وتظهر القراءة على شكل نسبة مئوية تشير إلى التغير في الشهر أو السنوي للمؤشر.

يصدر مع المؤشر أيضا مؤشر أسعار المستهلكين الوطني الذي يستثني أسعار الطعام الطازج والطاقة، ويكون التركيز على هذا المؤشر منذ كونه يستثنى الأسعار التي تتميز بالتذبذب وقد تعطي قراءة غير دقيقة للمؤشر.

منذ كون هذا المؤشر هو أهم المؤشرات المعنية بقياس التضخم في اليابان، فإن البنك المركزي الياباني يركز بشكل كبير على هذا المؤشر وقد يستخدمه في وضع القرارات النقدية المختلفة التي يتخذها البنك المركزي الياباني وأهمها قرار أسعار الفائدة.

التأثير:

قراءة هذا المؤشر لها تأثير كبير على الأسواق حيث يقيس هذا المؤشر عامل مهم في الاقتصاد الياباني وهو التضخم، فعند ارتفاع أسعار المستهلكين قد يدفع هذا البنك المركزي الياباني إلى رفع أسعار الفائدة في محاولة منه لتقليل الإنفاق مما قد يمكنه من إمكانية التعامل مع مؤشرات التضخم المرتفعة والتي تضر أيضا بمعدلات النمو وتدفعها إلى التباطؤ.

من ناحية أخرى نجد انه في حالة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام فإن هذا يدفع بالأسعار بوجه عام إلى الارتفاع وبالتالي يضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة وهو ما سيجذب المزيد من المستثمرين إلى الين لترتفع مستوياته ويزيد من الضغوط التصاعدية على قيمة العملة.

ارتفاع مستويات الين يؤثر بشكل سلبي على أسهم الشركات حيث يؤدي إلى انخفاض اربح الشركات اليابانية التي تعتمد بشكل أساسي على التصدير، وارتفاع مستويات الين يقلل من الميزة التنافسية للمنتجات اليابانية.

أسعار المنازل الجديدة ـ كندا

هو مؤشر شهري يصدر عن دائرة الإحصاءات الكندية و يقيس التغير في أسعار المنازل الجديدة في مختلف مناطق كندا، و بما أن أسعار المنازل تعكس مستوى الطلب على المساكن في كندا و الوضع السائد في قطاع المنازل فإن هذا المؤشر يعبر عن مقدرة الأفراد على الإنفاق بهذا فهو يترك تأثير متوسط القوة على الأسواق.

التأثير :

إن ارتفاع أسعار المنازل يعكس ارتفاع طلب الأفراد على المساكن كون مستويات التوظيف مرتفعة و دخل الأفراد عالي يسمح للأفراد الإقبال على القروض العقارية، و هذا يعبر عن دورة اقتصادية تغمرها الازدهار في الاقتصاد الكندي و يمتلك فيها الكنديين ثقة في اقتصادهم.

فمن جهة أخرى كلما زاد الطلب على المساكن فإن هذا يعبر على أن قطاع المساكن قوي و مزدهر يحث بالتالي شركات البناء على مواصلة البناء ليزداد الطلب على المواد الخام اللازمة للبناء و

يدفع بشركات البناء على زيادة الوظائف من أجل تلبية الحاجة إلى منازل جديدة بالتالي تزداد مستويات السيولة في الأسواق و ترتفع مؤشرات أسهم هذه الشركات بسبب ارتفاع أرباحها.

هذا و ارتفاع أسعار المساكن يساهم في صعود الضغوطات التضخمية التي ستحث البنك المركزي الكندي للقيام برفع مستويات الفائدة من أجل الحد من هذه الضغوطات مما سيزيد من جاذبية العملة الكندية التي سيزداد الطلب عليها و بالتالي سترتفع قيمتها في أسواق العملات لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع أسعار المنازل و العكس صحيح.

إذ تراجع أسعار المساكن يدل على أن القدرة الشرائية للأفراد تتراجع، و هذا يدفعهم لتخفيض نفقاتهم مما سيقلل من السيولة في الأسواق المالية، لذا فإن تراجع الإقبال على شراء المنازل الجديدة الذي يوسع من المخزونات يدفع بالأسعار نحو الأسفل مما سيقلل من أرباح شركات البناء التي ستشهد تراجع في أسهمها، و ستقوم تبعا لذلك بتقليص نفقاتهما و تسريح الموظفين، الأمر الذي سيساهم في تصعيب الأوضاع الاقتصادية و بالتالي تدفع بالبنك المركزي لتخفيض سعر الفائدة من أجل تشجيع الاقتراض لدعم الاستهلاك من جديد و هذا سيضعف الدولار الكندي.

أسعار المنتجات الصناعية ـ كندا

هي إحدى مؤشرات التضخم و التي تقيس التغير في الأسعار التي يستلمها المصنعين الكنديين على سلعهم، حيث تقوم دائرة الإحصاءات الكندية بإصدار هذا المؤشر شهريا ليقيس نسبة التغير في الأسعار مقارنة بالشهر السابق و العام السابق، و بما أنه يقيس مستوى الأسعار عند أبواب المصانع فهو يدل على صحة القطاع الصناعي و صحة الاقتصاد لذا فإن تأثيره على الأسواق رئيسي.

التأثير

كلما ارتفعت أسعار المنتجات التي يتم بيعها عند أبواب المصانع سواء كان محليا أو دوليا فهذا دليل على أن الطلب عليها من قبل المتاجر و المستهلكين عالي كنتيجة لارتفاع الدخل و الثقة بالاقتصاد، و لهذا فإنهم يقبلون على زيادة نفقاتهم مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي و يدل على أن مستويات التوظيف مرتفعة و أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع أيضا، الأمر الذي سيدفع بالصناعات لزيادة إنتاجيتها مما يزيد من أرباحها و بالتالي ترتفع مؤشرات الأسهم و جميع هذه العوامل تدل على أن عجلة الاقتصاد في نمو.

و كلما ارتفعت أسعار السلع فهذا يدل أيضا أن تكلفة الإنتاج قد ازدادت، فإنه في نهاية الأمر هذه الأسعار سيتم تمريرها إلى المستهلك النهائي، حيث يرتفع المؤشر في فترات التحسن الاقتصادي وينقص في فترات الركود، إذ حين يرتفع التضخم فهذا يدل على أن القوة الشرائية للدولار الكندي تتراجع بسبب ارتفاع مستويات السيولة في الأسواق و تبعا لذلك يقبل البنك المركزي الكندي على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.

أسعار المنتجين (بريطانيا)

يقيس هذا المؤشر مستوى الأسعار التي يفرضها المنتجين على السلع و الخدمات, و يتعقب كيف تؤثر الأسعار في عملية الإنتاج التضخم.

مؤشر أسعار المنتجين للمدخلات

يقيس هذا المؤشر التغير في أسعار المدخلات كما يتحملها الصناع في بريطانيا, يتضمن هذا المؤشر تكلفة الخامات المستخدمة يضاف عليها التكلفة التشغيلية الخاصة بالعمل, يستخدم هذا المؤشر لقياس مستويات التضخم, مع العلم أن الارتفاع في تكلفة المدخلات يصل من المنتج إلى المستهلك عن طريق الارتفاع في مبيعات التجزئة.

على الجانب الأخر نجد أن مؤشر أسعار المنتجين للمدخلات الجوهري هو نفس المؤشر تقريباً مع نفس الخصائص و لكن مع استقصاء المدخلات المتذبذبة مثل الغذاء, الطاقة التي من الممكن أن تشوش البيانات, و من هذا المنطلق يعد المؤشر الجوهري أكثر دقة لمستويات التضخم.
يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

مؤشر أسعار المنتجين للمخرجات

يقيس هذا المؤشر التغير في أسعار المنتجات التي تصدرها المصانع البريطانية, يلقب هذا المؤشر أيضاً " بأسعار المخرجات الصناعية " حيث أن قيمته تكون هي قيمة السلع مع بداية خروجها من المصنع قبيل طرحها بالأسواق. مع الارتفاع في تكلفة إنتاج المخرجات ترتفع مبيعات التجزئة للمستهلك, و في بعض الأحول ترتفع قيمة المخرجات الصناعية في حالة ارتفاع مستويات الطلب عليها حيث يرفع المصنعين قيمتها لاستغلال الإقبال .

على الجانب الأخر نجد أن مؤشر أسعار المنتجين للمدخلات الجوهري هو نفس المؤشر تقريباً مع نفس الخصائص و لكن مع استقصاء المدخلات المتذبذبة مثل الغذاء, الطاقة التي من الممكن أن تشوش البيانات, و من هذا المنطلق يعد المؤشر الجوهري أكثر دقة لمستويات التضخم.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

له تأثير معتدل على الأسواق ليس شديد القوة, فمع ارتفاع المؤشر ترتفع مبيعات التجزئة و بالتالي يساهم في ارتفع مستويات التضخم و العكس صحيح.

أسعار المنتجين الأوروبي

أحد لمؤشرات التي تتعلق في التضخم إلا إن هذا المؤشر يعتبر أحد المؤشرات التي تقدّم صورة مسبقة عن التضخم المتوقع لفترات قادمة . المؤشر يصدر كل شهر يقيس التغير عن شهر سبق أو على شكل سنوي يقيس التغير في الأسعار لسنة سابقة ويشار إليها في الأسعار عند أبواب المصانع . يصدر المؤشر من اليوروستات في منتصف كل شهر مشيراً عن الشهر السابق له .

التأثير :

إن انعكاس ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين يكون في النهاية على المستهلك في الأحوال الاقتصادية الطبيعية , البنك المركزي الأوروبي يحاول الإبقاء على استقرار الأسعار وفي حال ارتفع التضخم يقوم برفع سعر الفائدة المرجعية والعكس صحيح . من هنا ترتقب الأسواق هذا المؤشر ليكون أحد المؤشرات التي قد تدل على سياسات البنك المركزي الأوروبي المرتقبة . لكن هذا المؤشر يجب متابعته ليس فقط كقيمة تغيّر مطلقة بل يتم مراقبة اتجاهه . الارتفاع المستمر في المؤشر يعطي توقعاً بان التضخم قد يرتفع مما قد يؤدي إلى رفع في سعر الفائدة المرجعية والعكس أيضاً صحيح .

يجب على متابع هذا البيان الاقتصادي النظر إلى مستويات التضخم , فقد يكون ارتفاع هذا المؤشر إيجابياً في حال تدني مستويات التضخم بينما قد يكون سلبياً في حال التضخم المرتفع وهكذا بالنسبة لحالات انخفاض التضخم . لكن يعيب هذا المؤشر بأنه لا يعكس حقيقة تغيّر العادات الاستهلاكية بشكل حقيقي بل هو يعطي توقعاً لها وبهذا تأثيره في الأسواق متوسط الشدة و أحياناً يكون قليلاً .

يستجيب اليورو طردياً مع هذا المؤشر و أسواق الأسهم تتجاوب عكسياً , هذا في حال تهميش جميع المتغيرات الأخرى لكن يجب علينا النظر على حقيقة وضع النمو الاقتصادي و التضخم إن كانا يشيران حقاً إلى احتمال تغيير في السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي .

أسعار المنتجين و الواردات - سويسرا

هي إحدى المؤشرات الأولى للتضخم و التي تقيس الأسعار التي يدفعها المنتجين على المواد الصناعية و أيضا أسعار الواردات إلى سويسرا، حيث يقوم مكتب الإحصاءات الفدرالي السويسري بإصدار هذا المؤشر شهريا و يقيس نسبة التغير في الأسعار مقارنة بالشهر السابق و العام السابق، و بما أنه مؤشر أولى للتضخم فإن تأثيره على الأسواق متوسط .

التأثير

كلما ارتفعت أسعار الواردات و الأسعار التي يقوم المنتجين بدفعها مقابل المواد الصناعية فهذا دليل على أن الطلب عليها من قبل المصنعين عالي كنتيجة لارتفاع الاستهلاك من قبل الأفراد اللذين

في حال ارتفاع الدخل و الثقة بالاقتصاد فإنهم يقبلون على زيادة نفقاتهم مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي و يدل على أن مستويات التوظيف مرتفعة و أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع أيضا، الأمر الذي سيدفع بالصناعات لزيادة إنتاجيتها مما يزيد من أرباحها و بالتالي ترتفع مؤشرات الأسهم و جميع هذه العوامل تدل على أن عجلة الاقتصاد في نمو.

و كلما ارتفعت أسعار السلع الصناعية تصعد تكلفة الإنتاج أيضا، فإنه في نهاية الأمر هذه الأسعار سيتم تمريرها إلى المستهلك النهائي، حيث يرتفع المؤشر في فترات التحسن الاقتصادي وينقص في فترات الركود، إذ حين يرتفع التضخم فهذا يدل على أن القوة الشرائية للفرنك السويسري تتراجع بسبب ارتفاع مستويات السيولة في الأسواق و تبعا لذلك يقبل البنك المركزي السويسري على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على الفرنك السويسري و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن العملة السويسرية تستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.

أسعار المواد الخام ـ كندا

هي إحدى المؤشرات الأولى للتضخم و التي تقيس الأسعار التي يدفعها المصنعين الكنديين على المواد الخام المحلية و الخارجية من أجل المزيد من المعالجة، حيث تقوم دائرة الإحصاءات الكندية بإصرار هذا المؤشر شهريا و يقيس نسبة التغير في الأسعار مقارنة بالشهر السابق و العام السابق، و بما أنه فقط مؤشر أولى للتضخم فإن تأثيره على الأسواق منخفض.

التأثير

كلما ارتفعت أسعار المواد الخام فهذا دليل على أن الطلب عليها من قبل المصنعين عالي كنتيجة لارتفاع الاستهلاك من قبل الأفراد اللذين في حال ارتفاع الدخل و الثقة بالاقتصاد فإنهم يقبلون على زيادة نفقاتهم مما سيدعم الناتج المحلي الإجمالي و يدل على أن مستويات التوظيف مرتفعة و أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع أيضا، الأمر الذي سيدفع بالصناعات لزيادة إنتاجيتها مما يزيد من أرباحها و بالتالي ترتفع مؤشرات الأسهم و جميع هذه العوامل تدل على أن عجلة الاقتصاد في نمو.

و كلما ارتفعت أسعار المواد الخام تصعد تكلفة الإنتاج أيضا، فإنه في نهاية الأمر هذه الأسعار سيتم تمريرها إلى المستهلك النهائي، حيث يرتفع المؤشر في فترات التحسن الاقتصادي وينقص في فترات الركود، إذ حين يرتفع التضخم فهذا يدل على أن القوة الشرائية للدولار الكندي تتراجع بسبب ارتفاع مستويات السيولة في الأسواق و تبعا لذلك يقبل البنك المركزي الكندي على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.

أسعار الواردات – ألمانيا

مؤشر يصدر كل شهر يعبر عن فترة سابقة إلى جانب صدوره بقيمة سنوية .يصدر هذا المؤشر من المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني و يعتبر مؤشر أسعار الواردات أحد أهم المتغيرات التضخمية في الاقتصاد الألماني حيث إن العملة الموحدة " اليورو " تسبب التضخم بحسب النظريات الاقتصادية التي تشير إلى إن العملات الموحدة تسبب تضخما من الصعب التحكم به .من هنا نلاحظ بان سلة السلع تتأثر في التضخم العالمي وكذلك فرق الأسعار الناشئ من تغيرات سعر صرف اليورو مقابل العملات الأجنبية الأخرى وتنعكس بعد ذلك على مؤشرات سعر المستهلك الألماني مباشرة .

التأثير:

بالرغم من كون تأثير هذا البيان الاقتصادي قليل على كل من اليورو و أسواق الأسهم إلا إن هذا المؤشر يتم رقابته بشكل دائم من قبل محللي التضخم في ألمانيا بل في كل أوروبا , إذ إن ارتفاع أسعار الواردات المتكرر من شأنه أن يرفع من مستويات التضخم لاحقاً وهذا قد يسبب ارتفاع في احتمال رفع في الفائدة المرجعية في البنك المركزي الأوروبي بفعل كون ألمانيا أكبر الدول الأوروبي اقتصادياً ومستويات التضخم في ألمانيا تنعكس على العديد من الدول الأوروبية لاحقاً بسبب تصدير ألمانيا للدول الأوروبية هذه للسلع والخدمات .

ما يجعل هذا المؤشر مهماً للاقتصاديين بالرغم من كونه غير مؤثر كثيراً في سعر صرف اليورو و أداء أسواق الأسهم كون هذا البيان الاقتصادي قد يكون إشارة إلى استقرار النمو بشكل جيد و دلالة على إن النمو الاقتصادي الألماني في حالة حقيقية وليس مكتسبة بفعل متغيرات خارجية أو تدخلات حكومية .

استقرار مؤشر أسعار الواردات يعني طلب محلي على السلع المنتجة محلياً وهذا يعني بالتالي ناتج محلي إجمالي جيد في الغالب أو على الأقل استقرار فيه .

أسعار مبيعات الجملة – ألمانيا

يصدر هذا المؤشر من المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني وارتفاع هذا المؤشر قد يكون إشارة مسبقة لانعكاس مباشر على المستهلك وبالتالي على مستوى التغير في مؤشر سعر المستهلك الألماني .

التأثير

إن الأسعار التي يشتري فيها بائعو التجزئة السلع تكون ا انعكاساً مباشر للتضخم المتوقع في مؤشرات سعر المستهلك إذ إن هذه السلع تكون في خطوتها الأخيرة في طريق وصولها نحو

المستهلك .من هنا نرى بأن هذه البيانات تعامل معاملة بيانات التضخم تماما ًلكن تأثيرها يكون قليل جداً على سعر صرف اليورو و قليل أيضاً على أسواق الأسهم لكن بتأثير طردي .

اسعار الصادرات و الواردات الامريكية

ـ مؤشر اسعار الصادرات

مؤشر يتتبع التغيرات في أسعار السلع المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهو صادر عن مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، ويستخدم لتحديد ما إذا كان هنالك تغيير في أسعار الصادرات وهذا الرقم يمثل زيادة السلع المباعة لدول أجنبية أو حدوث ارتفاع في أسعار السلع المصدرة. تمثل صادرات الولايات المتحدة نحو عشر الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. يمثل هذا الرقم التغير في النسبة المئوية للفترة الحالية مقارنة بالشهر السابق أو السنة الماضية.

ـ مؤشر أسعار الواردات

هو مؤشر يتتبع التغيرات في أسعار المدفوعة للسلع المستوردة إلى الولايات المتحدة. وهو صادر عن مكتب التحليل الاقتصادي ، وزارة التجارة و تكمن أهميته لارتباطه بالميزان التجاري ، والفرق بين مجموع قيمة الصادرات والقيمة الإجمالية للواردات، يمثل هذا المؤشر نسبة التغير في المؤشر الحالي مقارنة بالشهر السابق، أو للعام الماضي. و مؤشر أسعار الواردات مستثنى منه أسعار النفط لأنه يعطي تقييم شامل الواردات في الولايات المتحدة خاصة إن أسعار النفط الخام شديدة التذبذب.

التأثير:

القيمة الموجبة في الميزان التجاري (الفائض) تزيد من القيمة الفعلية للدولار، مما يعكس الطلب على الدولار في مقابل الصادرات. على العكس من ذلك ، (قيمة سالبة) (العجز) يخفض القيمة الفعلية للدولار. ونظرا لهذه التأثيرات ، يقوم المستثمرون بتقييم التغيرات في أسعار الواردات لاكتساب المعرفة في التنبؤ بأثره على الميزان التجاري .مؤشر أسعار الوردات تصبح مفيدة في تحديد ما إذا أجري تغيير في حجم الواردات ز هل هي ناجمة عن ارتفاع الطلب الأجنبي أو من زيادة حقيقية في أسعار السلع الأجنبية. وتعد الولايات المتحدة مستوردا صافيا ، حيث تستورد جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتبعا لذلك ، فالتذبذب كبير في أسعار السلع الأجنبية يمكن أن يكون لها أثر كبير على التضخم في الولايات المتحدة

الإنتاج التصنيعى (بريطانيا)

يقيس هذا المؤشر التغيرات في مخرجات القطاع التصنيعي, يحث يركز على نسبة مستويات الإنتاج بين الشهر و الأخر ليقيس إذا كان الإنتاج قد ارتفع أم انخفض, في حالة ارتفاع القراءة يشير هذا

إلى انتعاش القطاع و تحسن مستويات العمل بينما في حالة الانخفاض فإن هذا يعني أن القطاع يعني من ضعف في مستويات الإنتاج.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, و يصدر عقب مرور 26 يوم عمل على الشهر محل الدراسة, و يصدر عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية.

التأثير:

يظهر التغيرات في مستويات الإنتاج بين الشهر و الأخر و يشير إلى مدى توسع أو تقلص الاقتصاد و يمكن استخدامه في قياس حجم النمو في الشركات, و بالرغم من هذا إلا أنه نادر ما يؤثر على الأسواق.

الإنتاج الصناعي – ألمانيا

تصدر هذه البيانات من المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني , يرتبط القطاع الصناعي ارتباطاً وثيقاً في دورة الأعمال و يسبق تأثره في دورة الأعمال تأثر قطاع الخدمات وبذلك تكون البيانات الصناعية في بعض الأحيان قيمة تسبق مؤشرات الخدمات تعطي إشارة عن حقيقة مكان الاقتصاد من دورة الأعمال ومنه يمكن التنبؤ بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً وليس قيمةً .

التأثير

هذا البيان الاقتصادي تأثيره يكون متلاحق , بمعنى إن البيان الاقتصادي لشهر واحد لا يعطي توقعاً صحيحاً لكفاءة الإنتاج وبالتالي الاقتصاد وذلك بسبب التذبذب الكبير في قطاع الصناعة وتغير الأسعار السريع أهمها أسعار الطاقة و السلع الأولية من المعادن وبذلك نحتاج إلى سلسلة بيانات حتى نقرر فعلاً أين الاقتصاد الألماني الآن من دورة الأعمال وبذلك يكون تأثير هذه البيانات قليل نسبياً لو كان التغير بسيطاً أو لمرّة واحدة فقط لكن استمرار اتجاه صاعد على هذه البيانات يدل على إن الاقتصاد في وضع نمو بينما الاتجاه الهابط لبيات هذا المؤشر تعطي توقعاً بأن الاقتصاد قد يكون متجهاً نحو تصحيح في تباطؤ أو حتى الانكماش . من هنا نجد بان تأثير هذه البيانات على اليورو يكون قليلاً في أغلب الأحيان و كذلك على أسواق الأسهم إلا إن مؤشرات أسهم شركات الصناعة هي من تتأثر بهذه البيانات أكثر من غيرها .

الإنتاج الصناعي - سويسرا

هو مقياس التغير في مستوى إنتاج جميع السلع في القطاع التصنيعي في سويسرا سواء تم بيعها محليا أو خارجيا. و هو مؤشر ربعي يقوم مكتب الإحصاءات الفدرالي السويسري بإصداره و يقيس نسبة التغير في الإنتاج مقارنة بالربع السابق و العام السابق، و بما أنه مؤشر مرتبط بالدور الاقتصادية فإن تأثيره على الأسواق معتدل.

التأثير

هذه البيانات تعتبر دلالة على كفاءة الاقتصاد إذ أن ارتفاع مخرجات المصانع يقيس مدى قوة و ثبات و سرعة النمو الاقتصادي إذ يساهم في تكون الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفع الاستهلاك من قبل الأفراد نتيجة لزيادة الدخل فهذا سيحفز زيادة إنتاجية القطاع الصناعي تبعا لزيادة الطلب، مما سيشجع الشركات على الاستثمار، الإنفاق و التوظيف و هذا كفيل بأن يرفع من قيمة أسهمها في الأسواق، و كل هذا في نهاية الأمر سيدعم النمو الاقتصادي في سويسرا.

ارتفاع الإنتاج الصناعي في سويسرا يدل أيضا على أن العرض النقدي في الأسواق مرتفع و سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلاد، تبعا لذلك قد يقبل البنك المركزي السويسري على رفع أسعار الفائدة التي ستزيد من العائد على الفرنك السويسري و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن العملة السويسرية تستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الإنتاج الصناعي و العكس صحيح.

الإنتاج الصناعي (اليابان)

مؤشر الإنتاج الصناعي هو تقرير اقتصادي يصدر شهريا يقيس حجم الوحدات المنتجة لكل من القطاع التعديني و الصناعي في اليابان, ويشمل المؤشر كافة الوحدات المنتجة محليا أو بالخارج, ويصدر التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية وتكون التعديلات والقراءة النهائية يتم إصدارها بعد إصدار التقرير بأسبوعين, ويعتمد المستثمرين على مؤشر الإنتاج الصناعي في قياس مختلف الصناعات لتحديد مستويات النمو, أيضا يعتمد البنك المركزي على المؤشر لقياس مستويات التضخم ,فإن ارتفاع قراءة المؤشر تعني ارتفاع في مستويات الاستهلاك و الإنفاق.

التأثير:

مؤشر الإنتاج الصناعي شديد الحساسية للدورة الاقتصادية ومستويات الطلب من جانب المستهلكين, وبالتالي يوفر المؤشر رؤية مستقبلية للتغير في مستويات البطالة و الأرباح و بالتالي الدخل الشخصي للأفراد, لذا يعتبر مؤشر الإنتاج الصناعي من المؤشرات القائدة التي يمكن الاعتماد عليها إذ يعطي صورة واضحة لمدة قوة الاقتصاد الياباني, فإذا أظهر المؤشر ارتفاعا على الأساس الشهري لصناعة ما, فإن ذلك يعني إشارة إلى أن الشركات تؤدي أداء جيداً داخل تلك الصناعة, وعلى الرغم من ذلك إلا أن تأثير المؤشر على الأسواق يكون متوسط.

الإنتاج الصناعي (بريطانيا)

يقيس هذا المؤشر المخرجات الصناعية لكل من قطاع الطاقة, المصانع, و المناجم, إن هذا المؤشر هام للغاية كمؤشر قياس لقوة القطاع الصناعي في المملكة المتحدة على المدى القصير, يمثل القطاع الصناعي قرابة 25% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. الارتفاع في مؤشر الإنتاج الصناعي يرجح نمو و انتعاش و توسع في الاقتصاد و قوة للعملة الملكية.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, و يصدر عقب مرور 26 يوم عمل على الشهر محل الدراسة, و يصدر عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية.

التأثير:

نادراً ما يكون له تأثير على الأسواق, و لكن في حالة عدم السيطرة عليه قد ينتج عنه ارتفاع في مستوى التضخم مما قد يؤدي إلى قيام البنك المركزي البريطاني برفع مستويات التضخم من أجل السيطرة على مستويات التضخم هذه.

الإنتاج الصناعي الأوروبي

يرتبط القطاع الصناعي ارتباطاً وثيقاً في دورة الأعمال و يسبق تأثره في دورة الأعمال تأثر قطاع الخدمات وبذلك تكون البيانات الصناعية في بعض الأحيان قيمة تسبق مؤشرات الخدمات تعطي إشارة عن حقيقة مكان الاقتصاد من دورة الأعمال ومنه يمكن التنبؤ بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً وليس قيمةً . يصدر من قبل منظمة اليورو ستات مرّة كل شهر

التأثير:

هذا البيان الاقتصادي تأثيره يكون متلاحق , بمعنى إن البيان الاقتصادي لشهر واحد لا يعطي توقعاً صحيحاً لكفاءة الإنتاج وبالتالي الاقتصاد وذلك بسبب التذبذب الكبير في قطاع الصناعة في أوروبا مترافقاً مع التغيرات الدولية وتغير الأسعار السريع أهمها أسعار الطاقة و السلع الأولية من المعادن وبذلك نحتاج إلى سلسلة بيانات حتى نقرر فعلاً أين الاقتصاد الأوروبي الآن من دورة الأعمال وبذلك يكون تأثير هذه البيانات قليل نسبياً لو كان التغير بسيطاً أو لمرّة واحدة فقط لكن استمرار اتجاه صاعد على هذه البيانات يدل على إن الاقتصاد في وضع نمو بينما الاتجاه الهابط لبيات هذا المؤشر تعطي توقعاً بأن الاقتصاد قد يكون متجهاً نحو تصحيح في تباطؤ أو حتى الانكماش . من هنا نجد بان تأثير هذه البيانات على اليورو يكون قليلاً في أغلب الأحيان و كذلك على أسواق الأسهم إلا إن مؤشرات أسهم شركات الصناعة هي من تتأثر بهذه البيانات أكثر من غيرها .

الإنتاج الصناعي الامريكي

مؤشر الإنتاج الصناعي يقدم تقريراً وقياساً للتغير في مخرجات جميع قطاعات الصناعة في الاقتصاد يشمل التصنيع وإعادة التصنيع والتعدين والمرافق العامة . يصدر هذا التقرير شهرياً من قبل مجلس المحافظين لبيانات ونتائج شهر سابق، و يصدر هذا التقرير كنسبة مئوية عن التغير من الشهر السابق من الشهر المحتسب بياناته والتي تعتمد على مجموعة من البضائع والسلع المهمة التي طلبت من قبل المصانع . ويصدر هذا البيان مترافقاً مع مؤشر سعة الاستخدام والذي بدوره يحتسب في الأصل بمساعدة من بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي وأيضاً بإنتاج قطاعات أخرى صناعية لإصدار الصيغة النهائية لمؤشر الاستخدام، بالإضافة إلى استخدمه كمؤشر سابق للتضخم

بمقارنة سنة الأساس , يوضع تحرك المؤشر بين أعلى قيمة بواسطة معادلات عديدة عند 100% , ويعتبر تداول قيمة هذا المؤشر بين 82-85% قيمة تعبر عن تضخم لكن تداوله ما دون 80% يعتبر حراً ويعبر عن متغيرات الاقتصاد والسعة الاقتصادية ما بين تقدم ونمو ورواج وحتى تباطؤ بقيمة متغيرة مع الدورة الاقتصادية الطبيعية ودورة الأعمال .

التأثير

يعبر هذا المؤشر تعبيراً عن إنتاج وعلاقة المصانع والتعدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي , ولكنها أيضاً تظهر مدى التوسع في الاقتصاد عامة , وهكذا نستطيع إظهار الجهة التي تتوسع بشكل كبير على حساب الجهة الأخرى فهل هي السلع الإنتاجية أم الأصول الاستهلاكية . وتعطي صورة عن مصدر الإنتاج الكبير في الاقتصاد . لهذا يتم متابعة نتائج هذا البيان الاقتصادي من قبل المحللين والمستثمرين لمعرفة أي القطاعات في الاقتصاد أفضل من الأخرى خلال فترة زمنية محتسبة سابقاً . وبما أن هذه البيانات تظهر أيضاً التضخم وتطوراته فيتم متابعتها من قبل الأسواق كما يتم الاهتمام بها من قبل صانعي القرار في السياسات المالية والنقدية في البلد.

بما إن هذا المؤشر يقيس مدى قوّة وثبات وسرعة النمو الاقتصادي, فإن قراءة مرتفعة في قيمة هذه المؤشر يسبب ارتفاعاً في قيمة العملة وأيضا يكون جيدا ص على أداء أسواق الأسهم بسبب التحسن على دخل الشركات , بينما خلاف ذلك يكون عكس هذا السيناريوه . ومن الجدير بالذكر أيضاً بان ارتفاع قيمة المؤشر تدل على اقتراب الشركات من الوصول الأمثل إلى تشغيل الأصول الثابتة والمتغيرة لديها مما يزيد الفاعلية لأداء الشركات وينعكس على سعر سهمها ويدل أيضاً ذلك على ارتفاع العوائد في الشركة مما ينتج نفس النتائج المذكورة سابقاً.

الإنفاق الرأسمالى (اليابان)

يعبر هذا المؤشر عن نمو مستويات الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) من قبل الشركات اليابانية أو التوسع في رأس المال, ويقيس المؤشر مستويات النمو في رأس المال حيث يمثل ذلك جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي, القراءة المرتفعة لمؤشر الإنفاق الاستثماري يعد دليل على ارتفاع

حالة التفاؤل في الاقتصاد القائم, هذا ويعكس المؤشر مستويات التوسع أو الانكماش والتي تؤدي إلى تشجيع أو عدم تشجيع إقبال الشركات و المستهلكين على الاستثمار. لذا يعد المؤشر من أحد المؤشرات الذي يوضح اتجاه توسع المشروعات و الشركات بشكل مبكر مما يوضح اتجاه النمو الاقتصادي و صدر التقرير بشكل ربع سنوي من قبل وزارة المالية اليابانية ويتم تعديله بشكل سنوي.

التأثير:

مؤشر الإنفاق الرأسمالي يعكس ثقة الشركات في الاقتصاد القائم ويوضح مدى مستويات النمو و التوسع في الاقتصاد, ولذلك ينشأ ارتفاع في مستويات الطلب على الين الياباني وبالتالي يتجه نحو الارتفاع هذا بالإضافة إلى ارتفاع القيم السوقية للأسهم نتيجة لتوسع الشركات و بالتالي المزيد من تحقيق الأرباح, وعلى الرغم من ذلك إلا أن تأثير المؤشر على الأسواق يعد بالتأثير الضعيف.

الإنفاق على المباني الامريكية

هو المؤشر الذي يقيس مجموع الأموال المنفقة على جميع أنواع المباني.وهو صادر عن مكتب الإحصاء –وزارة التجارة الأمريكية و يمثل الإنفاق على المباني السكنية و غير السكنية في القطاع الخاص والحكومي.

التأثير:

يعتبر المؤشر ذو أهمية قليلة على أسوق العملات، أما أهميته على أسواق الأسهم فتعد متوسطة و تكمن في تأثيره على الأسهم المرتبطة بقطاع المباني. و يدخل الإنفاق على المباني في احتساب في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية المؤشر.لذلك يجب أن ينظر إلى المؤشر بالإضافة إلى مؤشرات المنازل الأخرى ، وتبدأ من المنازل المبدوءة البناء ، ومبيعات المنازل الجديدة و المنازل القائمة ، حيث زيادة مستويات الإنفاق سيكون نتيجة الطلب من الاقتصاد لأنها تميل إلى تسريع عجلة الإنتاج والعرض في السوق لتلبية الطلب المتزايد.

يرتبط هذا المؤشر مع الأسواق الاقتصادية بشكل مباشر على أنه يعبر عن إنفاق الأموال في مشاريع الأعمال و الذي يؤثر مباشرة على الاقتصاد و الأموال الداخلة له، بالإضافة إلى ارتباطها بمؤشرات أسهم الشركات المرتبطة أعمالها بالبناء.بالإضافة إلى أنه يؤشر على صحة الاقتصاد عن طريق صحة قطاع الأعمال، أي أن المستثمرون و الشركات لا يضعون الأموال في هذا النوع من الأعمال إلا إذا كان الوضع الاقتصادي صحي و مريح و الإنفاق و الطلب سيكون كبيرا، و الأمر سيكون نفسه الأمر بنسبة إلى إقبال المستهلكين لشراء هذه الإنشاءات، بالإضافة إلى أثر هذه الإنشاءات على عجلة الاقتصاد، من عمال و أجور و غيرها.

البضائع المعمرة

تعتبر جزء أساسي من البضائع التي يستهلكها الأفراد، حيث يقوموا بشرائها والاحتفاظ بها بغرض تحقيق منفعة معينة ولفترة زمنية طويلة ، كالسيارات والثلاجات والكمبيوترات ويتم احتسابها وفقا

لمعادلتين، الأولى تشمل جميع البضائع المعمرة و الثانية يستثنى منها المواصلات، حيث إن هذا القطاع يعتبر شديد التغير والتذبذب فعندما يتم استثناؤه تكون النسبة التي تم احتسابها أكثر دقة.

التأثير :

تعد البضائع المعمرة مؤشر متوسط الأهمية حيث يكون لها تأثير متوسط على سوق العملات الأجنبية. بشكل عام فإن الزيادة في نسبة البضائع المعمرة مؤشر واضح يدل على زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة في معدل إستهلاك الأفراد للبضائع وللسلع، مما يؤدي إلى تحسن في الوضع الإقتصادي بسبب زيادة معدل النمو الإقتصادي .

وعند النظر في أسباب زيادة نسبة البضائع المعمرة فإننا نجد أنه كلما تزيد ثقة المستهلكين في إقتصاد الدولة كلما كان إقبالهم على البضائع المحلية أكبر وذلك رغبة منهم للإستفادة من التحسن والإزدهار الإقتصادي .

أما بالنسبة إلى تأثير البضائع المعمرة على سوق الأسهم فغالبا ما يكون طفيف وقد لا يذكر حيث أن مثل هذا المؤشر قد يكون له أثر على أحد المؤشرات التي يكون جزءا منها، و يتكون من الشركات المختصة في إنتاج بضائع معمرة بينما يتكون الجزء الآخر منها من شركات تكون ضمن قطاعات متنوعة ومختلفة ، فإرتفاع أسهم شركة منتجة لمثل هذا النوع من البضائع قد يعادل إنخفاض أسهم شركات أخرى ذات نشاط مختلف ، وكنتيجة لذلك لا يحدث هذا المؤشر أي تغير على المؤشر ككل.

البضائع المعمرة الامريكية

تعتبر جزء أساسي من البضائع التي يستهلكها الأفراد، حيث يقوموا بشرائها والاحتفاظ بها بغرض تحقيق منفعة معينة ولفترة زمنية طويلة تقدر بأكثر من ثلاثة سنوات ،و لا يشمل السلع و الخدمات التي تستهلك بسهولة أو تستخدم لمرة واحدة كالسيارات والثلاجات والتجهيزات التجارية .

تصدر بيانات البضائع المعمرة شهريا ،و تشير إلى الطلبات الجديدة،المخزونات، الطلبات الغير معدة ،و التسليم . البيانات مزودة من أكثر من 400 مصنع وتغطي أكثر من 85 صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية. و البيانات صادرة عن دائرة الإحصاء الأمريكية بقيمة الدولار الأمريكي الحالية كنسبة مئوية متغيرة عن الشهر السابق، ويتم احتساب البيانات وفقا لمعادلتين، الأولى تشمل جميع البضائع المعمرة و الثانية يستثنى منها المواصلات، حيث إن هذا القطاع يعتبر شديد التغير والتذبذب ؛حيث أن البيانات متأثرة بالتغير في نفقات الاستهلاك الشخصي و البيانات معرضة لتنقيح ضمن الثلاثة أشهر السابقة أذا تأثرت السلع و الخدمات بنتائج الصادرة سابقاً و يشمل التقرير كذلك طلبيات المصانع.

التأثير :

تعد البضائع المعمرة مؤشر متوسط الأهمية حيث يكون لها تأثير متوسط على سوق العملات الأجنبية. بشكل عام فإن الزيادة في نسبة البضائع المعمرة مؤشر واضح يدل على زيادة الإنتاجية

نتيجة لزيادة في معدل إستهلاك الأفراد للبضائع وللسلع، مما يؤدي إلى تحسن في الوضع الإقتصادي بسبب زيادة معدل النمو الإقتصادي ، وعند النظر في أسباب زيادة نسبة البضائع المعمرة فإننا نجد أنه كلما تزيد ثقة المستهلكين في إقتصاد الدولة كلما كان إقبالهم على البضائع المحلية أكبر وذلك رغبة منهم للإستفادة من التحسن والإزدهار الإقتصادي .
أما بالنسبة إلى تأثير البضائع المعمرة على سوق الأسهم فغالبا ما يكون طفيف وقد لا يذكر حيث أن مثل هذا المؤشر قد يكون له أثر على أحد المؤشرات التي يكون جزءا منها، و يتكون من الشركات المختصة في إنتاج بضائع معمرة بينما يتكون الجزء الآخر منها من شركات تكون ضمن قطاعات متنوعة ومختلفة ، فإرتفاع أسهم شركة منتجة لمثل هذا النوع من البضائع قد يعادل إنخفاض أسهم شركات أخرى ذات نشاط مختلف ، وكنتيجة لذلك لا يحدث هذا المؤشر أي تغير على المؤشر ككل.

التدفق النقدي الامريكي

يشير هذا المؤشر إلى الفرق ما بين التدفقات النقدية الداخلة للدولة و التدفقات النقدية الخارجة منها نتيجة للاستثمارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية الخارجية أو الاستثمارات الشخصية ، التي تعبّر عن مدى إقبال الأفراد المحليين والأجانب على الاستثمار في داخل الدولة سواء كان من خلال الاستثمار بالأسهم أو الاستثمار بالعقارات أو الإقبال على الصناعات التكنولوجية لتلك الدولة أو تصدير البضائع المختلفة تشمل أيضاً السندات المالية الحكومية، سندات وكالةِ مالية، سندات متعلّقة بالشركات، وأسهم عادية متعلّقة بالشركات وتصدر بياناته بشكل شهري بالفرق بين الاستثمارات الأمريكية في الدول الأجنبية مقابل الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية مقاسه بالمليون دولار .

التأثير:

أيعتبر هذا المؤشر مهماً جدا في تقرير حركة سوق العملات الأجنبية والسندات في العادة , وأصبح هذا المؤشر أكثر أهمية مع الوقت في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتسابق نحو إثبات الذات , حيث أن زيادة التدفقات النقدية مؤشر واضح على زيادة نسبة الاستثمارات في الدولة سواء كانت استثمارات داخلية أو خارجية فهي تعبّر عن رغبة الأفراد المحليين والأجانب للاستثمار في داخل تلك الدولة وتفضيل الوضع الاقتصادي السائد فيها واعتباره مناخا اقتصاديا مشجعا للخوض في عمل استثماري في داخلها ، وهذا بدوره يعمل على زيادة عرض النقد في السوق الذي يدفع الأفراد إلى مزيد من الاستثمارات المختلفة وفي شتى المجالات ، فهذه الزيادة تدلّ على تحسّن في الوضع الاقتصادي بشكل عام الذي يحقق نمو اقتصادي تسعى كل دولة إلى تحقيقه الذي بدوره يزيد الطلب على عملة الدولة و يقويها و يدعمها، و يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا مع الميزان التجاري في الدولة حيث يستخدم فائضة لتغطية العجز في الميزان التجاري في الدولة فيجب أن يتحرك معه ليغطيه على الدوام...
ويترك هذا المؤشر أثر متوسط الأهمية أيضا على سوق الأسهم فإذا كان الوضع الاقتصادي الذي يسود الدولة مشجعا و جاذبا لمختلف الأفراد المحليين والأجانب ، سيؤدي في المحصّلة إلى تنشيط حركة وعمل الشركات والمصانع المختلفة فيدعم مؤشرات الأسهم ويؤثر عليها إيجابيا . لكن تأثير المؤشر هذا على العملات يكون مباشر جداً حيث تقوم عمليات تبادل في العملة بطلب وعرض يؤثر على تسعيرها في الأسواق . وبارتفاع قيمة هذا المؤشر ترتفع قيمة العملة أكثر حيث إن

ارتفاع قيمة المؤشر دلالة على عمليات شرائية أجنبية كبيرة على العملة مما يرفع من قيمتها . وارتفاع قيمة العملة مقابل العملات الأخرى يعطي العملة قوة أكبر وثبات في الأسواق العالمية.

الثقة في الاقتصاد الأوروبي

يتم احتساب هذا المؤشر بواسطة استبيان حيث إن الاستبيان يعطي أوزاناً للقطاعات الأوروبية المختلفة والتي تشمل 40% للقطاع الصناعي و 30% لقطاع الخدمات و 20% للمستهلك و 5% لقطاع المنشآت و 5% لقطاع التجزئة .
يعتبر المؤشر مقياساً جيداً حيث إنه يغطي معظم جهات الاقتصاد الأوروبي ونرى بأنه يعطي وزناً للقطاع الصناعي أكثر من الخدمات رغم كون الثاني هو من يشكّل الجزء الأكبر من الاقتصاد الأوروبي لكن نرى بأن الاهتمام في القطاع الصناعي أكبر كونه أسرع في التأثر في الظروف الاقتصادية .

التأثير :

ارتفاع قيمة المؤشر تعني تحسن في الثقة والعكس في حالة الانخفاض , والقيمة الموجبة تعني تفاؤل هو غالب على الاستبيانات بينما القيمة السلبية تعني تشاؤم يسود الاقتصاد . إن هذا المؤشر يعتبر أحد المؤشرات التي ينتظرها المستمرون في الاقتصاد الأوروبي حيث إن هذا المؤشر يوضّح ثقة خبراء وعينة من الشركات والأشخاص يتم اختيارهم بعناية ويعتبر المؤشر مؤشر توقعات مستقبلية لذلك نرى بان قيمة هذا المؤشر في سلسلة بياناته لعدة أشهر تظهر بتحسن أو تراجع في النمو الاقتصادي خصوصاً وإن المؤشر يغطي جهة الإنتاج والاستهلاك معاً
ارتفاع الثقة تعني استثمارات أكثر فإنتاج أكثر وأخيراً استهلاك أكثر وهذا كله يندرج تحت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة بينما انخفاض الثقة خصوصاً دخولها السلب قد تعطي تحذير بان الاقتصاد قد يمر في مرحلة صعبة وسط عزوف المستثمرين علن الاستثمار وانخفاض الإنتاج و انخفاض الاستهلاك .

يتأثر كل من اليورو و أسواق الأسهم طردياً مع هذا المؤشر ونجد بان التأثير يكون متوسطاً في العادة ما لم تظهر مفاجآت في البيانات الاقتصادية , أما أسواق السندات و أدوات الخزانة الحكومية فتتأثر عكسياً في أسعارها السوقية على المدى المتوسط الأمد وليس لحظياً إذ إن المستثمرين باتجاههم إلى الاستثمارات المباشرة والأكثر عائداً بسبب ارتفاع الثقة تنعكس سلبياً على الطلب على أسواق السندات وأدوات الدين

الثقة في قطاع الصناعة الاوروبي

هذا المؤشر يتم السؤال فيه عن طريق استبيان عن الأوامر الصناعية الحالية وكذلك تعزيزات الموجودات لدى الشركات الصناعية وهو يعتبر مقياساً جيداً حيث إنه يغطي معظم جهات القطاع الصناعي وتكمن أهمية هذا المؤشر في إن القطاع الصناعي هو الذي يؤثر في التذبذبات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي .

التأثير :

ارتفاع قيمة المؤشر تعني تحسن في الثقة والعكس في حالة الانخفاض , والقيمة الموجبة تعني تفاؤل هو غالب على الاستبيانات بينما القيمة السلبية تعني تشاؤم يسود الاقتصاد . إن هذا المؤشر يعتبر أحد المؤشرات التي ينتظرها المستمرون في الاقتصاد الأوروبي حيث إن هذا المؤشر يوضّح ثقة خبراء وعينة من الشركات والأشخاص يتم اختيارهم بعناية ويعتبر المؤشر مؤشر توقعات مستقبلية لذلك نرى بان قيمة هذا المؤشر في سلسلة بياناته لعدة أشهر تظهر بتحسن أو تراجع في النمو الاقتصادي.

ارتفاع الثقة تعني استثمارات أكثر فإنتاج أكثر وأخيراً استهلاك أكثر وهذا كله يندرج تحت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة بينما انخفاض الثقة خصوصاً دخولها السلب قد تعطي تحذير بان الاقتصاد قد يمر في مرحلة صعبة وسط عزوف المستثمرين علن الاستثمار وانخفاض الإنتاج و انخفاض الاستهلاك .

يتأثر كل من اليورو و أسواق الأسهم طردياً مع هذا المؤشر ونجد بان التأثير يكون متوسطاً في العادة ما لم تظهر مفاجآت في البيانات الاقتصادية لكن في أسواق الأسهم تتأثر أسهم الشركات الصناعية بشكل واضح .

الحساب الجاري – ألمانيا

إن الأعمال التجارية التي تتم بين الدول قد لا تظهر كلها على الميزان التجاري وقد لا يدخل بعضها أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب كون هذه الأعمال و والاستهلاك كليهما مهم جداً للدولة من حيث السيولة المتوافرة في الأسواق إلى جانب السيولة النقدية المتبادلة . بمعنى آخر فإن الحساب الجاري عبارة عن تعامل الدولة مع العالم الخارجي بصورة دقيقة .

التأثير

جزء من الحساب الجاري هو صافي تدفقات النقدية التي تظهر على قيمة السلع المتبادلة في الميزان التجاري إلى جانب كونها مقياس للدخل بشتى أنواعه إلى جانب المساعدات الحكومية و غيرها . إن قيمة إيجابية للحساب الجاري تدل على إن النقد الذي يدخل إلى الدولة أكبر من الخارج منها وهذا ما يعطي سيولة كبيرة في الدولة والعكس صحيح .

إن الحساب الجاري يظهر أيضاً الطلب والعرض على العملة عن طريق الصافي وليس بالضرورة أن يتم ذلك عن طريق نسب القيمة الإيجابية إلى الطلب الكبير بل إن الفرق والتغيّر الكمي أو النسبي في العجز أو الفائض يعطي صورة أقرب للحقيقة ومنه تتأثر عملة اليورو في هذا البيان الاقتصادي بشكل كبير في العادة خصوصاً إن كانت هنالك تغيرات واسعة في الحساب الجاري حيث إن ألمانيا تعتبر أكبر اقتصاد في المجموعة الأوروبية .

بيانات الحساب الجاري قد تكون أحد مؤشرات التضخم وهي تعتبر من البيانات التي تصدر في وقت مبكر جداً تشير إلى مستويات متوقعة من التضخم. كذلك الأمر فإن الحساب الجاري ينعكس من أداء الاقتصاد و يظهر تأثيره بشكل مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي عن طريق فرق التجارة الدولية حيث إنه يشمل أيضاً الصادرات والواردات . من هنا نرى بان الارتفاع في العجز يعني توقع انخفاض تضخم بتهميش المؤثرات الأخرى و هذا أيضاً يعني احتمال (ليس مؤكد) بأن ينخفض الناتج المحلي وهذا يدل على احتمال الاتجاه نحو خفض الفائدة خصوصاً في حالات التباطؤ الاقتصادي أو الانكماش .

في حالة ارتفاع الفائض فإن ذلك قد يكون مؤشر مبكر لارتفاع التضخم مستقبلاً هذا ويدل في نفس الوقت إلى احتمال (وليس تأكيد) بأن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي . ومن هنا إذا استمر الارتفاع في الفائض في وقت ترتفع فيه مستويات التضخم فإن ذلك قد يستدعي رفع في الفائدة المرجعية .

الحساب الجاري – كندا

هو عبارة عن صافي التدفقات من سلع و خدمات، المدفوعات و التحويلات النقدية من و إلى كندا محتسبا بالدولار الكندي، هذا و تقوم دائرة الإحصاءات الكندية بإصداره بشكل ربعي و بعد مضي شهرين من نهاية الربع، و يدخل في تكوين الحساب الجاري كل من الميزان التجاري المكون من الصادرات والواردات للسلع والخدمات، دخل المدفوعات مثل الفوائد و أرباح الأسهم و الرواتب، والتحويلات من جانب واحد مثل المعونات و الضرائب، و لكن لا يحتسب الاستثمارات، و بما أن هذا المؤشر يعطي تحليلا لكيفية اختلاط الاقتصاد الكندي مع بقية الاقتصاد العالمي فإن تأثيره على الأسواق متوسط .

التأثير

بما أن الحساب الجاري يعبر عن الأعمال التجارية متضمنا الخدمات التي تحصل في كندا و نظرا لأهمية هذه العمليات بالنسبة للدولة من حيث السيولة المتوافرة في الأسواق إلى جانب السيولة النقدية المتبادلة فإن هذا المؤشر يعكس بصورة دقيقة تعامل الدولة مع العالم الخارجي و يعبر عن التدفق المالي من و إلى البلاد.

ففي حال سجل الحساب الجاري قيمة إيجابية و بمعنى آخر حدث فائض تجاري فهذا يدل على أن صافي النقد الذي يدخل إلى الدولة أكبر من الذي يخرج منها وهذا ما يعطي سيولة كبيرة في الدولة يعطي قوة للعملة و لأسواق الأسهم و خاصة قطاع التجارة و الخدمات، والعكس صحيح.

و عندما يظهر الحساب الجاري بفائض فهذا يعبر عن أن العجلة التجارية للبلد قوية و منافسة خارجيا، أن منتجاتها و خدماتها تلقى طلبا في الخارج و في نفس الوقت أن الإنتاج الاقتصادي من خدمات و منتجات تكفي حاجات المستهلكين الداخليين و متطلباتهم و تعتبر الدولة أنها دولة

مصدرة بالصافي، فكل هذا سيزيد من الثقة بالشركات المحلية لترتفع أسهمها باعتبارها استثمار أكثر أمانا، و ذات منافسة عالية الجودة داخليا و خارجيا، الأمر الذي سيزيد الثقة في عملة هذا البلد و زيادة الإقبال عليه على أساس أنها عمله أكثر أمانا و ذات أساس قوي مدعومة باقتصاد نشط و مزدهر و قوي.

بيانات الحساب الجاري قد تكون أحد مؤشرات التضخم لأن هذا المؤشر يعبر عن الوضع التجاري للبلاد و يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإنه عندما يسجل الاقتصاد الكندي فائضا في ميزانه نجد أن هنالك استقرار في الاقتصاد و أن تدعم الثقة و ارتفاع الدخل تساهم في زيادة مستويات الاستهلاك مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار، و بما أن مهمة البنك المركزي الكندي هو الحفاظ على استقرار الأسعار و ضمن المنطقة الملائمة له ما بين 1%-3% فإن ارتفاع التضخم سيدفع به لرفع أسعار الفائدة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض العرض النقدي، بالتالي سيرتفع عائد الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته للارتفاع، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع تحسن الحساب الجاري لأنه يزيد من توقعات رفع أسعار الفائدة و العكس صحيح.

أما في حال سجل الحساب الجاري قيمة سلبية و بمعنى آخر حدث عجز تجاري فهذا يدل على أن صافي النقد الذي يخرج من الدولة أكبر من الذي يدخل فيها و هذا ما سيقلل من السيولة في الاقتصاد الأمر الذي سيضعف من العملة المحلية و ذلك بسبب تراجع التجارة، الدخل و المدفوعات و الذي سيسبب خروج العملة الكندية من البلاد من أجل تغطية مدفوعات بعملات أجنبية، و عندما يحدث عجز تجاري فهذا يبين أيضا أن ما تنتجه كندا داخليا غير كافي و جذاب للمستهلك المحلي و أن الدولة في حالة احتياج دائم إلى البضائع و الخدمات و التدفقات الخارجية بالتالي فإن أرباح الشركات ستتراجع و هذا سترك تأثيرا سلبيا على الأسهم عامة أيضا.

الحساب الجاري (اليابان)

هو ميزان الحساب الجاري الياباني أو الحساب الإجمالي هو حساب يجمع كافة التدفقات التجارية من الصادرات و الواردات من وإلى الاقتصاد الياباني, يعد الحساب الجاري من المكونات لميزان المدفوعات بجانب الحساب الرأسمالي, ويعد أهم مكون للحساب الجاري الياباني هو الميزان التجاري إذ تعتمد اليابان بشكل كبير على الصادرات التي تعتبر المحرك الرئيسي لتوسع النمو للاقتصاد الياباني, وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحساب الجاري يعتبر أكثر شمولاً من الميزان التجاري حيث يحتوي على المدفوعات التحويلية (العوائد على الاستثمارات الأجنبية) مثل المساعدات الأجنبية و تدفقات النقدية الداخلة من الدخل.

ويصدر التقرير بشكل شهري من قبل وزارة المالية اليابانية, ويأتي في الأسبوع الثاني بعد الشهر محل الدراسة وقد يتم تعديل القراءة بشكل ربع سنوي أو بشكل سنوي.

التأثير:

الحساب الجاري يعتبر مؤشر هام لقياس صافي التدفقات من التجارة الدولية, والتي لها تأثير مباشر على قيمة العملة أو الين الياباني, فعند حدوث فائض للميزان التجاري ينتج عن ذلك ارتفاع الطلب على الين الياباني نتيجة لارتفاع الصادرات عن الواردات مما يدفع بقيمته نحو الارتفاع أو ينتج عن ذلك تدفق نقدي للين الياباني داخل الاقتصاد, بينما على العكس من ذلك عند ظهور عجز للحساب الجاري فإن ذلك يعني ارتفاع الواردات عن الصادرات مما يعني انخفاض الطلب على الين مما يدفع بهبوط قيمته, و يكون التأثير على سوق الأسهم في اليابان بشكل ضعيف وذلك نظراً لصدور الميزان التجاري قبل الحساب الجاري وبالتالي يفقد الحساب أهميته في التأثير على سوق الأسهم.

الحساب الجاري (بريطانيا)

يلخص الحساب الجاري تدفق السلع و الخدمات, و الدخل القومي داخل الاقتصاد البريطاني و خارجه, و يعد التقرير كمؤشر يقيس كيفية تعمل الاقتصاد البريطاني مع العالم الخارجي, يتعقب التقرير الميزان التجاري, مستوى المدفوعات و التدفقات النقدية ذات الاتجاه الواحد مثل الضرائب و المساعدات. الحساب الجاري هو واحد من ضمن ثلاث مكونات تمثل ميزان المدفوعات الخاص بالدولة و هو المحاسبات التفصيلية لكل التعاملات الخارجية.

يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, و يصدر في نهاية الذي يلي الربع محل الدراسة, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

يعمل المؤشر على تحريك الأسواق بقوة في وقت ظهوره, و يؤثر في التوقعات طويلة الأمد الخاصة التطورات في معدلات تغير سعر الصرف فيمل يتعلق بالعملات الأجنبية, و هو يعد واحد من أهم التقارير الاقتصادية في المملكة المتحدة.

الحساب الجاري الأوروبى

إن الأعمال التجارية التي تتم بين الدول قد لا تظهر كلها على الميزان التجاري وقد لا يدخل بعضها أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب كون هذه الأعمال و والاستهلاك كليهما مهم جداً للدولة من حيث السيولة المتوافرة في الأسواق إلى جانب السيولة النقدية المتبادلة . بمعنى آخر فإن الحساب الجاري عبارة عن تعامل الدولة مع العالم الخارجي بصورة دقيقة .

التأثير :

جزء من الحساب الجاري هو صافي تدفقات النقدية التي تظهر على قيمة السلع المتبادلة في الميزان التجاري إلى جانب كونها مقياس للدخل بشتى أنواعه إلى جانب المساعدات الحكومية و غيرها . إن قيمة إيجابية للحساب الجاري تدل على إن النقد الذي يدخل إلى الدولة أكبر من الخارج منها وهذا ما يعطي سيولة كبيرة في الدولة والعكس صحيح .

إن الحساب الجاري يظهر أيضاً الطلب والعرض على العملة عن طريق الصافي وليس بالضرورة أن يتم ذلك عن طريق نسب القيمة الإيجابية إلى الطلب الكبير بل إن الفرق والتغيّر الكمي أو النسبي في العجز أو الفائض يعطي صورة أقرب للحقيقة ومنه تتأثر عملة اليورو في هذا البيان الاقتصادي بشكل كبير في العادة خصوصاً إن كانت هنالك تغيرات واسعة في الحساب الجاري .

بيانات الحساب الجاري قد تكون أحد مؤشرات التضخم وهي تعتبر من البيانات التي تصدر في وقت مبكر جداً تشير إلى مستويات متوقعة من التضخم . كذلك الأمر فإن الحساب الجاري ينعكس من أداء الاقتصاد و يظهر تأثيره بشكل مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي عن طريق فرق التجارة الدولية حيث إنه يشمل أيضاً الصادرات والواردات . من هنا نرى بان الارتفاع في العجز يعني توقع انخفاض تضخم بتهميش المؤثرات الأخرى و هذا أيضاً يعني احتمال (ليس مؤكد) بأن ينخفض الناتج المحلي وهذا يدل على احتمال الاتجاه نحو خفض الفائدة خصوصاً في حالات التباطؤ الاقتصادي أو الانكماش .

في حالة ارتفاع الفائض فإن ذلك قد يكون مؤشر مبكر لارتفاع التضخم مستقبلاً هذا ويدل في نفس الوقت إلى احتمال (وليس تأكيد) بأن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي . ومن هنا إذا استمر الارتفاع في الفائض في وقت ترتفع فيه مستويات التضخم فإن ذلك قد يستدعي رف في الفائدة المرجعية .

الحساب الجاري الامريكى

هو المؤشر الذي يقيس الفرق بين الصادرات و الواردات من بضائع و الخدمات بالإضافة إلى الفارق بين الحوالات و التدفقات المالية من و إلى الاقتصاد، و لكن يستثنى منها الأموال المستثمرة بالأصول و إستثمارات الأسواق المالية، و هو مؤشر يظهر بقراءة مقسمة على مدار الأرباع الأربعة.
يقسم الحساب الجاري إلى قسمين السلع، الخدمات؛ جزء السلع و هو الجزء الأكثر شهرة والمعروف بالميزان التجاري أما الجزء المتعلق بالخدمات و هو اقل شهرة، و يمثل الفرق بين الخدمات المستوردة و المصدرة. يعتبر القسم المتعلق بالخدمات مؤشر لقياس الاتجاهات العامة للتجارة الأجنبية.

التأثير

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية المهمة و التي يحسب لها حساب في السوق في بعض الأوقات نظرا لشموليته للقطاع التجاري و لقطاع الخدمات و كلما تحسن الحساب الجاري فإنه يعطي قوة للعملة و لأسواق الأسهم و خاصة قطاع التجارة و الخدمات.
و يعد الفارق بين الحساب الجاري و الميزان التجاري هو أن الميزان يقتصر على الفارق بين الصادرات و الواردات على البضائع فقط، و لكن يتحمل الحساب الجاري الفائض التجاري و العجز التجاري أيضا.

الفائض التجاري: هو الحالة التي يظهر بها الفائض التجاري بقيمة (+) إيجابية، أي أن قيمة الصادرات من اقتصاد معين تفوق ما ورد إليه.

العجز التجاري: هو ظهور المؤشر بقيمة (-) سالبة، أي أن قيمة الواردات من أموال و بضائع و خدمات تفوق ما قد صدرته إلى البلدان الأخرى.

فأن في حال ظهر الحساب الجاري بقيمة فائضة، يعبر عن أن العجلة التجارية للبلد قوية و منافسة خارجيا، أن منتجاتها و خدماتها تلقى طلبا في الخارج، و في نفس الوقت أن الإنتاج الإقتصادي من خدمات و منتجات تكفي حاجات المستهلكين الداخليين و متطلباتهم و تعتبر الدولة أنها دولة مصدرة بالصافي. و أن ذلك يعني المزيد من الثقة بالشركات المحلية لهذه البلد إن كانت خدماتية أو منتجة، مما يعني المزيد من الثقة في سوق الأسهم داعمة لها، و لميل المستثمرين لأسهمها بإعتبارها أسهم و إستثمارات أكثر أمانا، و ذات منافسة عالية الجودة داخليا و خارجيا، الأمر الذي سيزيد الثقة في عملة هذا البلد و زيادة الإقبال عليه على أساس أنها عمله أكثر أمانا و ذات أساس قوي مدعومة بإقتصاد نشط و مزدهر و قوي.

أما في حال ظهور الحساب الجاري في حالة من العجز التجاري يعني تماما عكس الفائض، أنها دولة صافية الاستيراد لبقية دول العالم، و أن ما تنتجه داخليا غير كافي و جذاب للمستهلك المحلي و أن الدولة في حالة احتياج دائم إلى البضائع و الخدمات و التدفقات الخارجية، بالإضافة إلى أثرها السلبي على أسهم الشركات و سوق الأسهم عامة، بالإضافة إلى عملة البلد و تداولاتها في سوق العملات. و لكن في بعض الحالات لا يعتبر بالأمر السلبي على الإقتصاد، خصوصا في الدول النامية و بعض الحالات في الدول الصناعية، حيث تكون شحنات متزايدة من المواد الخام و الأساسية المستخدمة في الصناعة المحلية و التي ستترجم بمنتجات و سلع قابلة لتصدير في وقت لاحق

الدخل الشخصي و الإنفاق الشخصي في الولايات المتحدة

الدخل الشخصي يمثل الدخل الكلي الذي قد يحصل عليه قطاع العائلات المحلية من المصادر إنتاجية أو غير الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يكون منشأها نشاطات الأعمال العادية في عمل فردي، حيث يقيس الدخل الفعلي الذي تحصل عليه بعد اقتطاع الضرائب ،

وبشكل عام هو القاعدة التي يتحدد من خلالها الإنفاق الاستهلاكي على الناتج المحلي و هو صادر عن مكتب التحليل الاقتصادي –وزارة الخارجية

أهم جزء في الدخل هو الصافي, والذي يكون بعد اقتطاع الضرائب وغيرها من الملاحق الإقطاعية. ويقسم الدخل إلى إنفاق و ادخار , فارتفاع الدخل أو قلة الادخار تسبب ارتفاعاً في الإنفاق عادة وهذا بدوره يعطي الاقتصاد دفعة إلى الأمام. والعكس صحيح في حالة ارتفاع الادخار أو انخفاض الدخل . حيث يكون التأثير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق الشخصي
الإنفاق الشخصي يتكون معظمها من الاستهلاك الشخصي على السلع والخدمات، ويشمل المدفوعات الفائدة على الديون (ولا يشمل الرهن العقارية) و المدفوعات الحكومية أو الخدمات الاجتماعية.

نفقات الاستهلاك الشخصي

و هو مؤشر يمثل الجانب الآخر من معادلة الاستهلاك ،بشكل أساسي كيفية توزيع بالإنفاق على القطاعات المختلفة. يتضمن مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الإنفاق على السلع مثل المواد التي تباع بالتجزئة، ويشمل أيضا الإنفاق عن طريق بطاقات الائتمان أو مدفوعات الفائدة على الديون و لا يشمل المدفوعات للخدمات الاجتماعية و المعاش التقاعدي .
تعتبر مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي مؤشر متسلسل ،إن نتيجة المؤشر لكل فترة زمنية هو مربوط بالقراءة للمؤشر في فترات سابقة و يعد المؤشر مكون ضخم لمؤشرات التي يعدها المجلس التشاوري و يدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي.
القراءة الجوهرية للمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي
هو الاستهلاك الشخصي على السلع والخدمات، ويشمل المدفوعات الفائدة على الديون (ولا يشمل الرهن العقارية) و المدفوعات الحكومية أو الخدمات الاجتماعية مستثنى منه أسعار الأطعمة و الوقود و يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية لقياس التضخم و لكن البعض يفضل مؤشر أسعار المستهلكين.
مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي المثبط
وهو مؤشر لقياس التضخم بناءا على التغير في معدلات الاستهلاك الشخصي ، يجد مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي المثبط متوسط الزيادة في الأسعار لجميع معدلات الاستهلاك الشخصي المحلي.يعتبر المؤشر المثبط لنفقات الاستهلاك الشخصي مؤشر شامل و ثابت لقياس معدلات التضخم في الولايات المتحدة.

التأثير

الدخل الشخصي هو رقم يعكس قيمة وحجم الدورة الاقتصادية في الدولة, الرقم ونتيجة هذا البيان الاقتصادي ليس مهم بنفسه. لكنه يعتبر حجز الزاوية لغيره من البيانات الاقتصادية الأخرى . في الحالة العامة , ارتفاع الدخل الشخصي يرفع من كفاءة الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق والذي

بدوره يرفع من الطلب على السلع ويرفع بالتالي الإنتاج مما ينعكس مرة أخرى على الإنتاجية ورفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي . والإنتاج المرتفع يحتاج إلى زيادة توظيف وارتفاع في الدخل فتعود الكرّة من جديد . كما ذكرنا, فإن ارتفاع نتيجة هذه البيانات يكون إيجابي على العملة وسوق الأسهم كما هي على الناتج المحلي الإجمالي. لكنها لا تؤثر بشكل كبير مباشرة صدور هذا البيان إذ غنه يعتمد عليه أكثر في مؤشرات اقتصادية أخرى كما ذكرنا ويكون تأثيره من خلال النتائج التي تنعكس على الاقتصاد بعد حصوله.

بينما ينظر للقراءة الجوهرية لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة الأمريكية على انه المؤشر المفضل لدى الحكومة الفدرالية لقياس معدلات التضخم و هو يربط معدلات الاستهلاك بمستويات الأسعار، عندما ترتفع القراءة الجوهرية لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي ذلك تزيد من الضغوط التضخمية و ذلك له اثر عنيف على النشاط الاقتصادي لذلك سترتفع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية بينما ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي على أسواق الأسهم سيكون له اثر عكسي لأن ذلك سيزيد من احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة

الرهن العقاري الامريكى

هو مؤشر يمثل صعوبات سداد القروض العقارية الأمريكية، و يقيس المؤشر عدد الدفعات المتأخرة 30 يوم أو أكثر للسداد القروض العقارية و يحتسب كنسبة من القيمة الفعلية للقرض العقاري و يقيس ذلك عدم قدرة الفرد على سداد القرض الادر الذي يدفع المقرض لأجراء الاستحواذ على الرهن .
يصدر المؤشر عن الاتحاد المصرفي للقروض العقارية الأمريكية بنهاية الربع السنوي (أي في 31 من آذار، 30 من حزيران، 30 من شهر أيلول، 31 من كانون الأول)، وغالبا لا يعاد تنقيح هذه البيانات، يتم احتساب النسبة المئوية بمسح ربعي لحوالي 22 مليون قرض عقاري مأخوذ من عينة تغطي 200 مؤسسة مالية تقدم خدمات عقارية.

التأثير

يعتبر هذه المؤشر ذات أهمية قليلة على الاقتصاد الأمريكي، و تكمن أهميته في كونه مرتبط بمؤشر مبيعات المنازل و مؤشر المنازل المبدوءة البناء، و طلبات القروض العقارية ،و يعكس المؤشر بشكل أساسي سلوك المقرضين ، فعندما يرتفع المؤشر فان يعكس تنامي الدفعات المتأخرة للقروض العقارية الأمر الذي يدفع البنوك لرفع سعر الإقراض و الذي بدوره يقلل من عدد الطلبات على القروض العقارية ويؤثر ذلك على صحة الدورة الاقتصادية لقلة السيولة المتوفرة فينعكس سلبا على عملة الأمريكية و أداء الشركات المرتبطة بقطاع المنازل فتهبط قيمة أسهمها ، ولكن عندما ينخفض المعدل فان ذلك يقلل من الطلبات على القروض العقارية لتخفيض البنوك فائدة

الإقراض الأمر الذي يدعم الاقتصاد لتوفر الإنفاق و السيولة فترتفع قيمة العملة و يتأثر أداء الشركات المرتبطة بقطاع المنازل إيجابا فيزداد الإقبال على شراء أسهمها .

الصادرات الألمانية

تصدر هذه البيانات من المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني وتعتبر الصادرات أحد أهم أجزاء الميزان التجاري الألماني و صافي الميزان التجاري هو أهم جزء في الناتج المحلي الإجمالي الألماني إذ إن ألمانيا بلد مصدّر في الدرجة الأوروبية . نادراً ما يتم النظر إلى هذا البيانات الاقتصادي وحده بل يطرح منه الواردات حتى يتم احتساب الفرق بينهما لتقدير الميزان التجاري إلى جانب الحساب الجاري لألماني

التأثير

إن ارتفاع الصادرات يكون دلالة على كفاءة إنتاجية في ألمانيا إلى جانب طلب جيد من الاقتصاد الدولي عامةً على السلع والخدمات الألمانية مما يعطي إيجابية لألمانيا في حال ارتفاعه ونلاحظ بشكل كبير ارتفاع الصادرات مع انخفاض سعر صرف اليورو لكن هذا ليس بالضرورة أن يحصل .
إن ارتفاع الصادرات أو انخفاضها لا يجب النظر إليه وحده لدراسة التأثير على سعر صرف اليورو بل يجب أن يتم شمله مع الواردات ونرى من هنا إن تأثير هذه البيانات وحدها ضعيف جداً على سعر صرف اليورو إذ إنها تكون موجودة في الأصل في بيانات الميزان التجاري الذي يترقبه العديد من المتداولين .

الطلبات الصناعية ـ ألمانيا

هذا المؤشر يقيس النسبة المئوية لطلبات الشراء من قبل القطاع الصناعي الألماني، و يصدر في السادس من كل شهر عن مكتب الإحصاءات الفدرالي الألماني.

التأثير

ألمانيا التي هي الاقتصاد الأوروبي الأكبر يتم مراقبتها عن كثب من قبل المستثمرين في الأسواق لأنه من خلالها يمكن توقع أي تغيير قد يحصل في المنطقة على أساس القراءات المتاحة. و كون ألمانيا اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الصناعات فإن قراءة الطلبات الصناعية يقيس مستويات الطلب على السلع الألمانية سواء محليا أو دوليا. إلا أنه مقارنة مع غيرها من المؤشرات هذه القراءة يكون تأثيرها ضعيفا على الأسواق.

الطلبات الصناعية الجديدة الأوروبية

في التجارة الدولية والمحلية من الممكن أن يتم إبرام صفقات صناعية من استيراد من المصانع الأوروبية أو على شكل طلب محلي من المصانع الأوروبية قبل أن يتم إنتاج هذه السلع حقاً . فيقوم التاجر أو المستهلك الفرد أو حتى شركة مع أخرى بإبرام هذا العقد مقابل عربون لإنتاج سلعة معينة تسلم في وقت آجل و هذا يعطي توقعاً لمستقبل الإنتاج الصناعي في أوروبا .

التأثير :

بالرغم من إن هذه البيانات الاقتصادية تعطي توقعاً مبكراً لتغيّر الصناعة في أوروبا إلا إنها قد لا تكون دقيقة كفاية , فالكثير من الطلبات الصناعية تتم في لحظتها عند إنتاج السلعة أو بعد عرضها في الأسواق . لكن بشكل إجمالي ارتفاع الطلبات الصناعية يشير إلى احتمال تحسن قطاع الصناعة مما يدعم الناتج المحلي الإجمالي . وبما إن القطاع الصناعي في أوروبا لا يشكل أغلبية الناتج المحلي الإجمالي فإن تأثير هذه البيانات يكون محدوداً على اليورو و أسواق الأسهم . العلاقة بين سعر صرف اليورو و كفاءة أسواق الأسهم تتناسب مع هذا المؤشر طردياً على المدى المتوسط .

تجدر الإشارة بان قطاع الصناعة يشكّل ربع الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي فقط , إلا إن معظم التغيرات السريعة في الناتج المحلي الإجمالي تكون بسبب هذا القطاع . من هنا نرى بأن أهمية هذا الخبر قليلة عندما ندرس الاقتصاد ككل لتحديد مكانه من دورة الأعمال لكن هذا البيان الاقتصادي مهم جداً عندما يخطط المستثمر دفع استثمارات معينة إلى أوروبا .

العرض النقدي (بريطانيا)

العرض النقدي هو قيمة السيولة في الأسواق المتداولة بين المؤسسات الكبرى,المواطنين و الحكومة, و المتوفرة من الإنفاق.

العرض النقدي M4
التعريف:
يقيس مستوى الأموال المتداولة في الأسواق خارج نطاق البنوك, أي بمعني أخر ليس للبنوك يد فيها, و غالباً ما تتواجد في القطاع الخاص.
يصدر عن البنك المركزي البريطاني شهرياً.

إقراض الإسترليني M4
التعريف:
هو جزء ثانوي داخل مؤشر M4 المالي و يقيس مجموع القروض المقدمة لملاك المنازل, الشركات الخاصة الغير مالية, كما يدرس أوضاع العملات الخارجية و الأجنبية.
يصدر عن البنك المركزي البريطاني شهرياً.

التأثير:

لا يوجد للمؤشر تأثير قوي على الأسواق, و لكن الارتفاع في القراءة يؤثر على النظرة المستقبلية المتعلقة بمستويات التضخم و يتأثر هذا المؤشر غالباً بالحالة الاقتصادية في البلاد و بهذا تعكس القراءة الحالة الاقتصادية للبلاد.

المؤشرات القائدة – سويسرا

هي إحصائية تتنبأ بالتطورات و الاتجاهات التي سيتخذها مجمل الاقتصاد السويسري في الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة معبرا عن الدورة الاقتصادية التي سيقبل عليها الاقتصاد، حيث يقوم معهد KOF السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية بإصداره شهريا بعد تعيله موسميا، و تشمل المؤشرات القائدة ستة مؤشرات أساسية هي: التغير في الطلبات الصناعية، مؤشرات الأسهم، قطاع البناء، توقعات الإنفاق الأسري، تجارة التجزئة، مبيعات الجملة، و التي تعبر عن صحة و نمو الاقتصاد فإن تأثيره على الأسواق معتدل.

التأثير

و بما أن المؤشرات القائدة تشير إلى ما يحصل في مجمل الاقتصاد فإن ارتفاعها يدل على أن الاقتصاد صحي و يقبل على دورة اقتصادية تتسم بالنمو سيكون فيها مستويات الإنتاج، الاستهلاك، التوظيف، العرض النقدي و غيرها في ازدهار و تدعم الناتج المحلي الإجمالي مما سيزيد الإقبال على الفرنك السويسري على أساس أنها عمله أكثر أمانا و ذات أساس قوي مدعومة باقتصاد نشط و مزدهر و قوي، في حين أن توقعات ارتفاع إنتاجية و أرباح الشركات فهذا سيزيد من مؤشرات الأسهم أيضا، و العكس صحيح.

المؤشرات القائدة – كندا

هو مؤشر يتنبأ بالتطورات و الاتجاهات التي سيتخذها مجمل الاقتصاد الكندي في الأشهر المقبلة معبرا عن الدورة الاقتصادية التي سيقبل عليها الاقتصاد، حيث تقوم دائرة الإحصاءات الكندية بإصداره شهريا كنسبة مئوية للتغير عن الشهر السابق، و تشمل المؤشرات القائدة عشرة مؤشرات أساسية هي: مؤشرات الأسهم، إنتاج و بيع السلع والخدمات، متوسط ساعات العمل الأسبوعية في القطاع الصناعي، العرض النقدي للبنك المركزي الكندي، مؤشر المساكن، المؤشر القائدة في الولايات المتحدة و التوظيف في قطاع الأعمال و الخدمات الشخصية، و بما أنه يعبر عن صحة و نمو الاقتصاد فإن تأثيره على الأسواق رئيسي.

التأثير

و بما أن المؤشرات القائدة تشير إلى ما يحصل في مجمل الاقتصاد فإن ارتفاعها يدل على أن الاقتصاد صحي و يقبل على دورة اقتصادية تتسم بالنمو سيكون فيها مستويات الإنتاج، الاستهلاك، التوظيف، العرض النقدي و غيرها في ازدهار و تدعم الناتج المحلي الإجمالي مما سيزيد الإقبال على الدولار الكندي على أساس أنها عمله أكثر أمانا و ذات أساس قوي مدعومة باقتصاد نشط و

مزدهر و قوي، في حين أن توقعات ارتفاع إنتاجية و أرباح الشركات فهذا سيزيد من مؤشرات الأسهم أيضا، و العكس صحيح.

المؤشرات القائدة (اليابان)

تعريف المؤشر:

هو مؤشر مركب من 12 مؤشر اقتصادي رئيسي عن الاقتصاد الياباني والتغيرات في هذه المؤشرات تتسبب في تطورات بشكل أكبر في بقية الاقتصاد. ويتضمن المؤشر حساب معدل المخزونات, الطلبات الصناعية, أسعار الأسهم وعدة مؤشرات قيادية أخرى في الاقتصاد .

تتحدد قراءة المؤشر من 1 – 100 حيث القيمة أقل من 50 تعني أن معظم المؤشرات الداخلة في تكوينه منخفضة، والقيمة أعلى من 50 تعني أن معظم المؤشرات الداخلة فيه إيجابية فبشكل عام كلما ابتعدت القراءة عن 50 تعني أن المؤشر يسجل قراءة قوية سواء بالسلب أو بالإيجاب.
يصدر هذا المؤشر عن معهد الاقتصاد والبحث الاجتماعي في اليابان ويصدر خلال الثلث الأول من الشهر بشكل ربع سنوي في تمام الساعة 5:00 بتوقيت غرينتش.

التأثير:

تستخدم المؤشرات القائدة مجموع المؤشرات الداخلة في تكوينه لتوقع الأوضاع الاقتصادية في اليابان وتوقع الأنشطة الاقتصادية التي سوف تحدث خلال الفترة من 6- 9 أشهر بعد ظهور قراءة المؤشر . عندما تَرتفعُ المؤشراتَ القياديةَ فمن المحتمل أَنْ يتحسن بقيّة الاقتصاد منذ كون المؤشرات القيادية هي أهم المؤشرات التي تشير إلى أداء الاقتصاد تقريبا. وعندما تَهْبطُ المؤشرات القيادية فإن الاقتصاد من المحتمل أَنْ يسوء في فترة تقترب من عام، هذا و يكون التأثير طرديا مع كل من الين الياباني و مؤشرات الأسهم بسبب كون هذه البيانات تدل على تحسن الأحوال الاقتصادية مما سيزيد الطلب على العملة وعلى أسهم الشركات داخل الدولة .

المؤشرات القادة الامريكية

و هو مؤشر مركب يصدر شهريا عن المجلس التشاوري في الولايات المتحدة الأمريكية يتألف المؤشر من 10 مؤشرات اقتصادية في محاولة للتنبؤ بالتغيرات الاقتصادي المستقبلية خلال الفترة ما بين 6 إلى 10 شهور القادمة.
تغطي الـ 10 مؤشرات الاقتصادية القادة نطاق واسع في الاقتصاد و تتضمن الأتي :

- متوسط العمل الأسبوعي الصناعي
- الإدعاءات لتأمينِ البطالة
- رخص البناء الجديدة
- مؤشر ستنادرد وبورز 500 لأسعار الأسهم

- العرض النقدي
- طلبات المنتجين الجديدة
- مؤشر ثقة مستهلك
- مؤشر أداء البائع
- الطلبات على الأصول الثابتة
- التغير في أسعار المواد
- منتجوا السلع المعمرة (طلبات غير تامة
- التغير في مديونية المستهلك

تستخدم هذه المؤشرات لمعرفة ما يمكن أن يحدث في أداء الاقتصاد خلال الأشهر القادمة بناءا على المؤشرات العشرة المذكورة اعلاه، و يقاس هذه المؤشر كنسبة مئوية متغيرة عن الشهر السابق، إذا كانت النسبة اكبر من صفر فان ذلك يعكس نمو في الاقتصاد و العكس صحيح.

التأثير

تعكس المؤشرات القادة ما يمكن أن يحدث في مجمل الاقتصاد على أساس الدورة الاقتصادية، خلال فترة من 3 إلى 12 شهرا. عندما تَرتفع المؤشرات القيادية، فانه من المحتمل أَن يتحسن بقية الاقتصاد في السنة القادمة. و عندما تَهبط المؤشرات القيادية، فمن المحتمل أن يسوء اداء الاقتصاد في فترة تمتد من 3 إلى 12 شهر،و يكون تأثير المؤشر طرديا مع كل من الدولار و مؤشرات الأسهم.

الماليات العامة, صافي اقتراض القطاع العام (بريطانيا)

الماليات العامة
هو حجم التمويلات التي تحصل عليها الحكومة, و مع ارتفاع قيمة هذا المؤشر فإن هذا يعكس تدهور الأحوال المالية الخاصة بالحكومة حيث أن القطاع العام غير قادر على السيطرة على مستويات الإنفاق الخاصة مع العجز عن الحصول على التمويلات.
يصدر في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, شهرياً, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

صافي اقتراض القطاع العام
هو حجم المديونية المستحقة على الحكومة البريطانية, و ترتفع مستويات المديونية في حالة ما إذا كانت مصروفات الحكومة أعلى من مستويات الدخل مما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من أجل تغطية هذا العجز في المصاريف, و يعد هذا الإجراء مضر بالحالة الاقتصادية حيث أن ارتفاع مستويات الاقتراض يزيد من مستويات العجز و يشع مزيد من الضغوط على الإسترليني.
يصدر, شهرياً, عقب مرور 14 يوم من الشهر محل الدراسة, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

نادراً ما يؤثر على الأسواق و لكن مع ارتفاع المؤشر فإن هذا يزيد من حجم العجز في الميزانية و مع ارتفاع حجم العجز فإن هذا يزيد من الضغوط على الاقتصاد و يدفع بالعملة نحو الأسفل, و يكون هذا هو نفس الحال أيضاً في حالة ارتفاع مستويات اقتراض القطاع العام, و لكن في حالة انحدار كلا المؤشرين فإن هذا يعني أن القطاع العام يشهد مرحلة قوة و رخاء و هذا يزيد من قوة الإسترليني في الأسواق.

المساكن المبدوء إنشائها ـ كندا

هو مؤشر شهري يقيس عدد الوحدات السكنية الجديدة التي تم البدء ببنائها في فترة محددة في كندا و يصدر عن دائرة الإحصاءات الكندية، حيث يتضمن المنازل، الشقق الصغيرة و وحدات التأجير بالتالي فهو يعبر ليس فقط عن وضع قطاع البناء بل أيضا على وضع قطاع المساكن في الاقتصاد الكندي و مستويات إنفاق المستهلكين بالتالي يمكن اعتباره كمقياس للظروف الاقتصادية لذا فإن تأثيره على الأسواق متوسط .

التأثير

إن ارتفاع عدد الوحدات السكنية المبدوء إنشائها دلالة على أن الطلب على المساكن في ارتفاع، و هذا ليس إلا مؤشر أن مستويات إنفاق الكنديين صحية و أن بحوزتهم كميات وافرة من الأموال تسمح لهم بالإقبال على امتلاك وحدات سكنية و أن هنالك إقبال على الاقتراض كون قطاع العمالة قوي أيضا، لذا فإن توفر السيولة في الاقتصاد يساهم في دعم مجمل النمو الاقتصادي الكندي لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع المساكن المبدوء إنشائها.

من جهة أخرى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية يحث شركات البناء على زيادة مستويات البناء مما سيزيد من الاستثمار، الإنفاق و التوظيف من قبل هذه الشركات الأمر الذي سيدعم النمو الاقتصادي للبلاد من جهة و الأسهم و الدولار الكندي من جهة أخرى، لذا فهو ينبئ أن الاقتصاد يقبل على دورة اقتصادية مزدهرة و منتعشة، بينما تراجع عدد الوحدات السكنية المبدوء إنشائها يعبر عن تراجع الطلب على المساكن الأمر الذي سيبطئ من قطاع البناء مما ينبئ على أن النمو الاقتصادي الكندي في انحدار و أن الاقتصاد قد يقبل على الدخول في مرحلة ركود.

المنازل الامريكية قيد الانتظار

تطور مؤشر المنازل قيد الانتظار ليغطي نشاط مبيعات المنازل القائمة، و الذي يحصي عدد عقود شراء المنازل من قبل عائلة ما في الفترة المحددة، حيث لا يعتبر عقد الشراء من ضمن المنازل التي تم بيعها إلا في حال إغلاق الدفعات المالية كاملة و يتضمن المؤشر الإجراءات المرتبطة بالقروض العقارية و التي تحتاج من 30 إلى 60 يوم لإغلاق الدفعات المالية الكاملة، تغطي المبيعات المنازل التي وقعت خلال الشهر أو الشهرين السابقين و يعتبر إحدى المؤشرات القائدة لسوق المنازل.

يعلن عن المؤشر من قبل جمعية السماسرة الوطنية في الولايات المتحدة شهريا . وهو مبني على مبيعات المنازل القائمة و التي وقعت عقودها علاوة على ذلك المنازل القائمة التي بيعت ولم تنهي إغلاق الدفعات المالية كاملة، و ينظر لمؤشر مبيعات المنازل القائمة و مبيعات المنازل قيد الانتظار بشكل متساوي و لكن لا يشمل ذلك مبيعات المنازل الجديدة.

التأثير:

بشكل أساسي يقيس هذا المؤشر الأحوال الاقتصادية، و هو مصمم ليغطي التأخر في مبيعات المنازل القائمة علاوة على ذلك لا يوجد أهمية أخرى ممكن الحصول عليها من المؤشر.وهذا السبب يدعم للمشككين على اعتبار إن أهمية إغلاق الدفعات المالية الكاملة و التي هي من الممكن إن تتأخر و تردد المشتري من توقيع الاتفاق وعدم الحصول على قرض عقاري.و هذا ما يجعل المؤشر متذبذب و قابل لتنقيح، ومع ذلك ، فان هذا المؤشر مثل أي مؤشر آخر لقطاع المنازل فانه مرتبط بأسعار الفائدة كما أن المؤشر يميل إلى التوسع أكثر في مرحلة الانتعاش وعندما يبدأ الاقتصاد بالتقاط أنفاسه و أسعار الفائدة المنخفضة تبدأ بالارتفاع.

الأموال التي يحصل عليها السمسار من المبيعات تدعم الدورة الاقتصادية في النظام المالي و له تأثير مهم على النمو.يصب التأثير المتتالي للمؤشر على المستهلك عند بشراء العقار أي أن المستهلك يميل إلى إنفاق المزيد على السلع المعمرة و الذي يساعد في دورة النمو الأمر الذي بدوره يدعم التوسع الاقتصادي ككل، والتي سوف تضخ مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل تقني قوة الناتج المحلي الإجمالي تعني قوة أسواق الأسهم و في حالة هذا المؤشر فنحن نتحدث تحديدا عن التأثير المباشر في العقارات ، والبناء ، وتمويل الرهونات العقارية (جنبا إلى جنب مع القطاع البنكي) تتأثر الأسهم بشكل إيجابي مع ارتفاع في المبيعات . بينما ستعزز العملة مقابل نظيراتها على خلفية قوة الاقتصاد ، والتوقعات برفع أسعار الفائدة في المستقبل ويزيد العائد على العملات يجعلها أكثر جاذبية في نظر المستثمرين.

المنازل الامريكية مبدوءة البناء

يعرف (تقرير بناء المنازل الجديدة) بتقرير المنازل مبدوءة الإنشاء الشهري الصادر عن مكتب الإحصاء بالاشتراك مع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية. البيانات مشتقة من نتائج مركبة لمسح للبناءين في الولايات المتحدة و يغطي التقرير ثلاثة قطاعات : المنازل المبدوءة الإنشاء ، تصريحات البناء، المنازل المبنية بشكل كامل.

المنازل مبدوءة الإنشاء هو المؤشر الذي يقيس عدد المنازل السكنية التي بدأ بناءها في الفترة المحددة، و الذي يعتبر من المؤشرات الدالة على وضع قطاع المنازل و أداء الاقتصاد إجمالا، حيث يدل على حجم المال المتواجد مع الأشخاص بشكل عام.

تصريحات البناء هو المطلوب لترخيص البناء الجديد ، أو الإضافة إلى الهياكل القائمة و في بعض الحالات التجديدات لأنها تحتسب عندما تكون أمرا مسلما به. عموما ، يجب أن يكون البناء الجديد قد خضع للفحص خلال وبعد إتمام مرحلة البناء لضمان الخضوع لقوانين البناء الوطنية والإقليمية ، والمحلية . عدم الحصول على تصريح البناء يمكن أن يؤدي إلى فرض غرامات كبيرة وعقوبات ، أو حتى هدم البناء غير المرخص إذا لم يمكن يوافق المواصفات و المقاييس.
تعتبر المنازل مبدوءة الإنشاء و تصريحات البناء من المؤشرات القادة فيما تستخدم أرقام تصريحات البناء في التصنيف من قبل المجلس التشاوري لإعداد المؤشرات القادة.

التأثير

الارتفاع في تصريحات البناء من الممكن إن يؤدي إلى الارتفاع في مؤشر المنازل مبدوءة الإنشاء ولكن هذا ليس ضروريا .الشخص الذي حصل على تصريح البناء ليقوم بالبناء و لكنه قرر تأجيل البناء إلى العامين القادمين لهذا السبب يعتبر مؤشر المنازل مبدوءة الإنشاء أكثر تحديدا من تصريحات البناء لمستقبل النشاط الإسكاني في الولايات المتحدة

الارتفاع في مؤشر المباني المبدوء إنشاءها يدل على أن الاقتصاد يتصف بوفرة الأموال، و لذلك يكون بمثابة المؤشر على الحركة الاقتصادية في كل من الناحية الاستثمارية، و الأعمال بالإضافة إلى إقبال المستهلكين، مما يدل على أن المستهلكين يملكون القدرة الكافية على أخذ المزيد من القروض البنكية، أي أن سعر الفائدة الحالي مناسب و قابل لرفع، إن التراجع في هذا المؤشر يدل على التباطؤ و التراجع في الاقتصاد عموما للأسباب المذكورة، كونه الدال على الدورة الاقتصادية و ازدهار أهم عواملها من استثمار و استهلاك، و بالمقابل الانتعاش يدل على التصحيح في المسار الاقتصادي.

المنازل المبدوء إنشاءها (اليابان)

يعرف المؤشر على انه بداية القيام بتأسيس المنازل, ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية الهامة إذ أنه يوضح حجم الأموال التي يقتنيها الأفراد داخل الاقتصاد القائم, فإن اقتناء الأفراد للأموال بشكل كبير يعني في الغالب الاتجاه إلى إنفاق أكبر, مؤشر المنازل المبدوء إنشاءها يعكس معدل النمو في قطاع بناء المنازل ويستخدم هذا المؤشر لقياس قوة قطاع الإنشاء في اليابان كما يقيس صحة وقوة الاقتصاد الياباني ككل, ويتبع المؤشر المتغيرات التي تحدث للدورة الاقتصادية, فيتجه نحو الإنخفاض في فترات الركود بينما يتجه نحو الارتفاع و النمو في فترات الرخاء الاقتصادي.
ويصدر المؤشر بشكل شهري من قبل وزارة الأراضي و البنية التحتية و المواصلات بالقليل أو عدم التعديلات لقراءات المؤشر.

التأثير:

إذا جاءت قراءة المؤشر مرتفعة فإن ذلك يعني أن هناك فائض من الأموال في الاقتصاد, هذا بالإضافة إلى ذلك أنه يكون هناك الكثير من البدء في تأسيس و إنشاء المنازل في الأوقات التي تكون فيها أسعار الفائدة في مستوياتها الدنيا مما يشجع الأفراد على زيادة الاقتراض من البنوك, مما يساعد ذلك على تقليل معدلات البطالة حيث أن هذا القطاع كثيف العمالة مما يسهم ذلك في تشغيل الكثير من الأفراد لبناء المنازل, فكلما زادت قوة الحالة الاقتصادية فيدفع ذلك بناء ثقة للمستهلكين مما يعني المزيد من الإنفاق في الاقتصاد القائم وتبدأ هنا الدورة الاقتصادية محدثة للتضخم و تؤثر في أسعار الفائدة, حيث يعتبر هذا المؤشر مهماً في بعد البلاد الأخرى إلا أنه في اليابان يكون تأثيره ضعيف على الأسواق.

الموافقات على القروض العقارية (بريطانيا)

هو مؤشر هام للغاية فيما يتعلق بقطاع المنازل و القروض العقارية في الأسواق, يعكس عدد الموافقات على القروض العقارية و مستويات الطلب على قطاع المنازل خلال الفترة القادمة حيث أن مع ارتفاع عدد الموافقات يرتفع عدد المستثمرين و المواطنين الذين سوف يقبلوا على شراء المنازل في الفترة القادمةو يصدر هذا التقرير شهرياً عن البنك المركزي البريطاني.

التأثير:

نادراً ما تتأثر الأسواق بهذا المؤشر و لكن مع ارتفاع عدد الموافقات على القروض فإن هذا يعكس الانتعاش الذي يختبره القطاع و بالتالي سوف يدعم التطورات في مستويات النمو على مستوى الاقتصاد ككل.

الميزان التجاري – ألمانيا

هو اكبر قسم في ميزانية ألمانيا , وهو الفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبضائع والخدمات من جهة و ما تدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات في الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة. إنّ الميزان التجاري منفصلٌ عن ميزانِ تجارةِ السلعِ الملموسةِ وميزانِ الخدماتِ الداخلي في الدولة.
إذا ما زادت قيمةَ صادرات ألمانيا عن قيمة وارداتها فسيشكل عندنا فائضا في الميزان التجاري أما إذا كان العكس فسيكون هنالك عجز في الموازنة.
يقسم أحياناً الميزان التجاري إلى قسمين, السلع والخدمات، و كذلك يستخدم مصطلح الميزان التجاري الخارجي والذي يعبر عن التجارة الدولية في البضائع والسلع و التجارة في الخدمات, ويقاس بالفرق بين الصادرات والواردات.
أما الميزان التجاري الخدماتي فهو مختص في الجزء الذي لا يتم فيه نقل بضاعة مرئية بل تكون بشكل خدمات عادية مثل السياحة وغيرها. يصدر هذا التقرير عن المكتب الإحصائي الاتحادي في ألمانيا ويصدر بشكل شهري في تمام الساعة 6:15 بتوقيت غرينتش.

التأثير

يهتم المستثمرين والمشاركين في الأسواق بشكل كبير بقراءة الميزان التجاري حيث يستطيعون تقييم مستويات الصادرات التي تم بيعها من الاقتصاد الألماني والتي يكون أغلبها صادرات صناعية وتقييم الواردات والمقارنة بينها لمعرفة وضع التبادل التجاري الحالي في ألمانيا أكبر اقتصاد أوروبي.

الميزان التجاري الألماني يظهر حقيقتين؛ الأولى إذا زادت مستويات الواردات عم الصادرات سيسقط الميزان وقتها في حالة عجز أو يظهر بقراءة سلبية، ولكن من الممكن ان يكون زيادة الصادرات ناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب المحلي وهو الأمر الذي قد يدعم النمو الاقتصادي بشكل كبير أيضا. الحقيقة الثانية في حالة إذا ارتفعت الصادرات عن الواردات والتي تؤدي إلى وجود فائضا في الميزان التجاري وتظهر القراءة بصورة إيجابية ويعنى هذا أن الطلب قد ازداد على البضائع والمنتجات الألمانية ليعطي هذا المزيد من الدعم إلى القطاع الصناعي الذي سيشهد انتعاشا مع زيادة الطلب الخارجي ويؤدي هذا إلى تعيين المزيد من العمالة وزيادة الإنفاق لدى المستهلكين هذا بجانب دعم الفائض للناتج المحلي الإجمالي.

الميزان التجاري – سويسرا

هو مؤشر شهري يصدر عن البنك الوطني السويسري و يقيس الفارق بين الصادرات و الواردات محتسبة بالفرنك السويسري، و بما أن هذا المؤشر يعطي تحليلا للأعمال التجارية السويسرية مع بقية الاقتصاد العالمي خاصة ألمانيا، فرنسا، إيطاليا و الولايات المتحدة التي تعتبر أسواق رئيسية بالنسبة لسويسرا فإن تأثيره على الأسواق كبير.

التأثير

بما أن الميزان التجاري يعبر عن الأعمال التجارية التي تحصل بين سويسرا و الدول الأخرى و نظرا لأهمية هذه العمليات بالنسبة للدولة من حيث السيولة المتوافرة في الأسواق إلى جانب السيولة النقدية المتبادلة فإن هذا المؤشر يعكس بصورة دقيقة تعامل الدولة مع العالم الخارجي و يعبر عن التدفق المالي من و إلى البلاد.

ففي حال سجل الميزان التجاري قيمة إيجابية و بمعنى آخر حدث فائض تجاري فهذا يدل على أن صافي النقد الذي يدخل إلى الدولة أكبر من الذي يخرج منها وهذا ما يعطي سيولة كبيرة في الدولة يعطي قوة للفرنك السويسري و لأسواق الأسهم و خاصة قطاع التجارة و الخدمات، والعكس صحيح.

و عندما يظهر الميزان التجاري بفائض فهذا يعبر عن أن العجلة التجارية للبلد قوية و منافسة خارجيا، أن منتجاتها و خدماتها تلقى طلبا في الخارج و في نفس الوقت أن الإنتاج الاقتصادي من خدمات و منتجات تكفي حاجات المستهلكين الداخليين و متطلباتهم و تعتبر الدولة أنها دولة مصدرة بالصافي، فكل هذا سيزيد من الثقة بالشركات المحلية لترتفع أسهمها باعتبارها استثمار أكثر أمانا، و ذات منافسة عالية الجودة داخليا و خارجيا، الأمر الذي سيزيد الثقة في عملة هذا البلد و زيادة الإقبال عليه على أساس أنها عمله أكثر أمانا و ذات أساس قوي مدعومة باقتصاد نشط و مزدهر و قوي.

بيانات الميزان التجاري قد تكون أحد مؤشرات التضخم لأن هذا المؤشر يعبر عن الوضع التجاري للبلاد و يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإنه عندما يسجل الاقتصاد الكندي فائضا في ميزانه نجد أن هنالك استقرار في الاقتصاد و أن تدعم الثقة و ارتفاع الدخل تساهم في زيادة مستويات الاستهلاك مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار، و بما أن مهمة البنك المركزي السويسري هو الحفاظ على استقرار الأسعار و ضمن المنطقة الملائمة له عند 2.0% فإن ارتفاع التضخم سيدفع به لرفع أسعار الفائدة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض العرض النقدي، بالتالي سيرتفع عائد الفرنك السويسري و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته للارتفاع، من هنا نجد أن الفرنك يستجيب بشكل إيجابي مع تحسن الميزان التجاري لأنه يزيد من توقعات رفع أسعار الفائدة و العكس صحيح.

أما في حال سجل الحساب الجاري قيمة سلبية و بمعنى آخر حدث عجز في الميزان التجاري فهذا يدل على أن صافي النقد الذي يخرج من الدولة أكبر من الذي يدخل فيها و هذا ما سيقلل من السيولة في الدولة سيضعف من العملة بسبب تراجع التجارة الدخل و المدفوعات و الذي هذا يسبب خروج العملة السويسرية من البلاد من أجل تغطية مدفوعات بعملات أجنبية، و عندما يحدث عجز تجاري فهذا يبين أيضا أن ما تنتجه سويسرا داخليا غير كافي و جذاب للمستهلك المحلي و أن الدولة في حالة احتياج دائم إلى البضائع و الخدمات و التدفقات الخارجية بالتالي فإن أرباح الشركات ستتراجع و هذا سترك تأثيرا سلبيا على الأسهم عامة أيضا.

الميزان التجاري (اليابان)

الميزان التجاري الياباني والمعروف أيضا بمؤشر التجارة الخارجية اليابانية، وهو مؤشر يقيس الاختلاف بين الصادرات والواردات الكلية للدولة وعندما تأتي القراءة إيجابية فإن هذا يعني أن هناك فائضا وأن الصادرات اليابانية أكبر من وارداتها. وفي حالة القراءة السالبة فإن هذا يمثل عجزا في الميزات التجاري بمعنى ارتفاع الواردات عن الصادرات.

تأتي القراءة بالمليون ين بجانب صدور نفس القراءة ولكن على شكل نسبة مئوية حيث يقاس المؤشر بشكل سنوي. يصدر المؤشر بشكل شهري عن وزارة المالية ومكتب الجمارك في اليابان في تمام الساعة 23:50 بتوقيت غرينتش في الأسبوع الثاني من الشهر المقاس وتتعرض القراءة لبعض التعديلات البسيطة.

التأثير:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد حيث يعبر عن التجارة الخارجية وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين .
تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري ستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها تنافس سعرا وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة في عملة اليابان نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين .

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة و مؤشرا ت الأسهم فالفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بان الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات, مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد .
وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة. وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان , فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة , لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حداً تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري .

أما العجز التجاري فيعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات , مما يؤدي إلى تدفق نقدى خارج أقل مما يدخل الدولة . فإن كان العجز مستمراً ويرتفع , فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد . وعلى العكس من حالة الفائض

في الميزان التجاري , فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات .

إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم . ويكون تأثير الفائض ايجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً . لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد , فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيداً .

الميزان التجاري (بريطانيا)

يقيس الميزان التجاري المجمل الفرق بين الصادرات و الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في المملكة المتحدة, و هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات و بهذا يعطي نظرة ثاقبة على الضغوط التي يتعرض لها الإسترليني في المملكة المتحدة, يعكس ارتفاع الميزان التجاري ارتفاع مستوى الصادرات مقارنة بمستوى الواردات و يعد هذا توسع في الميزان و بالتالي الاقتصاد, بينما في حالة انخفاض القراءة تكون الواردات أعلى من الصادرات و يعد هذا تقلص في الميزان و بالتالي الاقتصاد.

نذهب الأن إلى الميزان التجاري المنظور و الذي يقيس الفرق بين الصادرات و الواردات الخاصة بالسلع في المملكة المتحدة و يقوم بحذف الأشياء المعنوية مثل الخدمات, لذا فإن كامل تركيزه ينصب على السلع و الأشياء المحسوسة فقط.

أما الميزان التجاري للدول الغير أوروبية فهو يقيس التعاملات التجارية بين المملكة المتحدة و الدول الخارجية مستثنى منها التعاملات مع الدول الأوروبية, بما يعني أنه يتم حذف الصادرات و الواردات إلى و من هذه الدول.

التأثير:

يقيس الميزان التجاري المجمل الفرق بين الصادرات و الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات في المملكة المتحدة, و هو واحد من مكونات ميزان المدفوعات و بهذا يعطي نظرة ثاقبة على الضغوط التي يتعرض لها الإسترليني في المملكة المتحدة.

يقيس الميزان التجاري المنظور الفرق بين الصادرات و الواردات الخاصة بالسلع في المملكة المتحدة و يقوم بحذف الأشياء المعنوية مثل الخدمات, لذا فإن كامل تركيزه ينصب على السلع و الأشياء المحسوسة فقط.

أما الميزان التجاري للدول الغير أوروبية فهو يقيس التعاملات التجارية بين المملكة المتحدة و الدول الخارجية مستثنى منها التعاملات مع الدول الأوروبية, بما يعني أنه يتم حذف الصادرات و الواردات إلى و من هذه الدول.

في حالة ارتفاع القراءة أي التوسع التجاري نجد أن الاقتصاد يكون في حالة جيدة و يعني هذا أن الصادرات أعلى من الواردات مما يعني ارتفاع منسوب الدخل في البلاد و يعطي نظرة مستقبلية جيدة عن الحالة الاقتصادية.

الميزان التجاري الأوروبي

إن صافي التجارة الدولية, الصادرات مطروحاً منها الواردات, هي جزء من الناتج المحلي الإجمالي للدولة , إن القيمة الإيجابية تعني فائض بينما القيمة السلبية تعني عجز . ليس في الضرورة أن تكون الدولة ذات الفائض دولة أفضل من تلك التي تحقق عجز . فالاقتصاديات تقسم إلى اقتصاديات صناعية و اقتصاديات خدمات أو ما بينهما , وكل واحدة من هذه الثلاث تقسم إلى اقتصاد مصدّر (منتج) أو اقتصاد مستورد (استهلاكي) . فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر ألمانيا اقتصاد صناعي مصدر بينما الولايات الأمريكية تعتبر اقتصاد خدمات مستهلك (مستورد) .

كثير من المتغيرات تلعب دوراً في الميزان التجاري الأوروبي مثل سعر صرف اليورو و الطلب في الاقتصاد الدولي عامةً لكن ما يهمنا في الميزان التجاري بأنه مؤثر في الناتج المحلي الإجمالي نفسه مما يغيّر في قيمة الناتج سلباً أو إيجاباً . العديد من الحالات تاريخياً أظهرت بان الميزان التجاري طالما أنقذ العديد من الدول من الوقوع في الانكماش فيما لو حقق فائضاً كبيراً لكن ليس بالضرورة أن يكون الفائض يرافق النمو و العجز يرافق الانكماش لكن هنالك دلالات كبيرة للميزان التجاري على الاقتصاد وفي كل جزء من الدورة الاقتصادية

التأثير:

ارتفاع العجز في الناتج المحلي الإجمالي مع ثبات أو تحسن في الصادرات يدل على إن رفاهية المستهلك ارتفعت ومنه قد يكون ارتفاع العجز دلالة على كفاءة في الاقتصاد بينما إذا ارتفع العجز بسبب انخفاض في الصادرات مع ثبات في الواردات يدل على تباطؤ في الاقتصاد الدولي . أما ارتفاع الفائض على حساب الواردات ليس دلالة على تحسن اقتصادي بل قد يدل على تباطؤ داخلي في أوروبا وهكذا على هذا القياس في حالات أخرى.

تتحرك الأسواق المالية بشكل متذبذب لكن إجمالاً طردي مع بيانات الميزان التجاري , حيث يرتفع سعر صرف اليورو و تتحسن مؤشرات الأسهم مع ارتفاع الفائض أو انخفاض العجز لكن بمراعاة الظروف التي تم توضيحها في الفقرة السابقة , من جهة أخرى تنخفض الأسهم وينخفض سعر صرف اليورو مع توسّع الفجوة .

بيانات الميزان التجاري في العادة تحرك الأسواق المالية من أسواق عملات و أسهم بشكل كبير في حال ظهور مفاجآت فقط بينما يكون التأثير متوسط (لكن ملحوظ) إذا ما كانت النتائج مثل التوقعات .

الميزان التجاري الامريكي

هو اكبر قسم في ميزانية الدولة , وهوا لفرق بين ما تستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها للبضائع والخدمات من جهة و ما تدفعه الدولة من نقود لقاء ما تستورده من بضائع وخدمات في الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة،وهو صادر عن مكتب التحليل الاقتصادي - وزارة التجارة . إنّ الميزان التجاري منفصلٌ عن ميزانِ تجارةِ السلعِ الملموسةِ وميزانِ الخدماتِ الداخلي في الدولة.إذا ما زادت قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها فسيشكل عندنا فائضا في الميزان التجاري أما إذا كان العكس فسيكون هنالك عجز في الموازنة.

يقسم أحياناً الميزان التجاري إلى قسمين, السلع والخدمات, خصوصاً في بريطانيا. و كذلك يستخدم مصطلح الميزان التجاري الخارجي والذي يعبر عن التجارة الدولية في البضائع والسلع ولا تجارة في الخدمات, ويقاس بالفرق بين الصادرات والواردات.أما الميزان التجاري الخدماتي فهو مختص في الجزء الذي لا يتم فيه نقل بضاعة مرئية بل تكون بشكل خدمات عادية مثل السياحة وغيرها.

التأثير

تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الإقتصاد نحو النمو . وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب، ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة في عملة تلك الدولة نتيجة لقوة إقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الإقتصاديين .

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة و مؤشرا ت الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بان الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات ,مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد . وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة . وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان , فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة , لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حداً تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري .

أما العجز التجاري فيعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات , مما يؤدي إلى تدفق نقدر خارج أكبر مما يدخل الدولة . فإن كان العجز مستمراً ويرتفع , فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد . وعلى العكس من

حالة الفائض في الميزان التجاري , فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات .

إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم . ويكون تأثير الفائض ايجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد , فهذا لا يعني بان الاقتصاد ليس جيداً . ينتظر العالم بيانات الميزان التجاري إذ إن تحسنها أو ارتفاع الفائض يعني المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية سوف يقود إلى ارتفاع قيمة العملة. وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها .

الميزان التجاري للبضائع (اليابان)

الميزان التجاري للبضائع هو مؤشر يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من البضائع ويستثني الخدمات، وقد تتضمن هذه البضائع السيارات والأجهزة الإلكترونية.

القراءة الإيجابية لهذا المؤشر تشير إلى وجود فائض تجاري بمعنى أن حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات، في حين أن القراءة السالبة أو العجز التجاري يشير إلى أن الواردات من البضائع قد تجاوزت الصادرات خلال الشهر محل الدراسة. وتظهر القراءة على شكل نسبة مئوية تشير إلى التغير خلال الفترة محل الدراسة.

يصدر هذا المؤشر بشكل شهري خلال الأسبوع الرابع من الشهر التالي للشهر محل الدراسة في تمام الساعة 23:50 بتوقيت غرينتش وتصدره وزارة المالية والجمارك.

التأثير:

يعطي هذا المؤشر تلميح قوي عن اتجاه التجارة في الاقتصاد الياباني ويعتبر هذا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الياباني منذ كونه يعتمد بشكل أساسي على الصادرات حيث أن أي تراجع في الفائض سيكون له تأثير مهم على أداء الاقتصاد ككل.

منذ كون الميزان التجاري للبضائع يصور حجم الطلب على البضائع اليابانية فإن هذا سيزيد من الطلب على الين من قبل الشركات والمستثمرين الأجانب مما سيعمل هذا على ارتفاع مستويات الين الياباني.

وعن أسواق الأسهم فإن ارتفاع قراءة المؤشر يعني ارتفاع الطلب على البضائع اليابانية مما سيعطي الشركات ميزة إضافية تترجم على شكل إقبال المستثمرين على أسهم الشركات خاصة التي تهتم بالصادرات مما سيعمل على زيادة أرباح هذه الشركات.

الناتج المحلي الإجمالي – ألمانيا

كل ما يتم استهلاكه وكل ما يتم إنتاجه وكل ما يتم إنفاقه من قبل الحكومة و المجتمع والشركات يعتبر جزئاً من الناتج المحلي الإجمالي . فالناتج المحلي الإجمالي بشكل مبسط يتكوّن من مجموع حاصل ضرب أسعار الوحدات من السلع والخدمات التي تم إنتاجها في سعرها كل واحدة على حدة. يتم إصدار هذه البيانات بشكل ربع سنوي من قبل اليوروستات وتتأخر النتائج حوالي شهرين عن نهاية الربع من السنة.

القطاعات التي تشارك في الناتج المحلي الإجمالي هي :

1- القطاع العائلي (الاستهلاك)
2- قطاع الأعمال (الاستثمار والإنتاج)
3- القطاع الحكومي (إنفاق الحكومة على الدولة)
4- صافي التداولات الخارجية من صادرات و واردات .

الناتج المحلي الإجمالي
= الاستهلاك + الاستثمار والإنتاج+ الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات)

ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي ببساطة بأنه كل ما يتم إنفاقه في الدولة مضافاً له الصادرات , بمعنى آخر :

الاستهلاك + الادخار+ مدفوعات الأفراد الأخرى + الاستثمار + مدفوعات الحكومة + الصادرات

حيث في المعادلة الثانية تم تضمين الواردات كعجز يتم تحميله ضد الاستهلاك نفسه .

قد يكون الناتج المحلي الإجمالي بالفعل مقياس كفاءة الاقتصاد , لكن في الحقيقة هنالك بعض الدراسات التي تنقذ كون الناتج المحلي الإجمالي نفسه هو ما يقيّم الاقتصاد بل إن التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يحدد كفاءة الاقتصاد . هذه النظرية الاقتصادية الاجتماعية مشتقة من الانفجار السكاني في العالم الذي بدوره لا بد أن يؤثر على الاقتصاد , فلا يمكن اعتبار استقرار الاقتصاد جيداً إذ إن الانفجار السكاني لا يتوقّف وبذلك فالناتج المحلي الإجمالي في الدولة السليمة يرتفع كل فترة عن الفترة السابقة له بما يسمى بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذه هي القيمة التي يتم مراقبتها بالفعل في الأسواق المالية كافة ويراقبها صانعو القرار النقدي والمالي في الدول و منه يتم رقابتها من قبل المحللين أنفسهم .

التغير في الناتج المحلي الإجمالي = { (الناتج المحلي الإجمالي الحالي – الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة } * 100%

من هنا عزيزي القارئ يجب أن نعامل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة النمو أو الانكماش فيه وليس كقيمة رقمية ضخمة جداً . إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي أو كانت قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي إيجابية نقول " نمو في الاقتصاد " أما إذا كانت القيمة سلبية نقول " انكماش في الاقتصاد . يجب بنا أن نعلم بأن ظهور قيمتين سلبيتين في الناتج المحلي الإجمالي لربعين متتابعين تدخل الاقتصاد في ما يسمى في الركود التقني أما انخفاض النمو (لكن بقاؤه في القيمة الموجبة) لفترات زمنية متتالية أو انخفاض عنيف في الناتج المحلي الإجمالي يسمى " تباطؤ اقتصادي " بينما ظهور قيمة إيجابية كبيرة جداً أو قيمة إيجابية في التغير لفترة طويلة وبمقدار أكبر فأكبر يسمر " فقاعة اقتصادية " .

التأثير

إن مهمة البنك المركزي الأوروبي هي الحفاظ على استقرار الأسعار, لكن ضمنياً نفهم بان البنك المركزي الأوروبي يريد مستوى التضخم حول مستوى 2.00% هو دليل على رقابة البنك المركزي الأوروبي للنمو الاقتصادي حيث لا يحصل التضخم في الأسعار دون نمو , هذه أحد النظريات الاقتصادية !

من هنا نجد بان انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الألماني الذي يعتبر أكبر اقتصاد في أوروبا كاملةً سوف ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي لاحقاً وهذا ما قد يجعل البنك المركزي الأوروبي يفكّر في تخفيض سعر الفائدة المرجعية لكن للأسف فالبنك المركزي الأوروبي مشهور بكونه مراقب أكثر لمستويات التضخم ومنه نجد بان الانخفاض في النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون تأثيره قليلاً مقارنة بارتفاع النمو في حال كانت مستويات التضخم مرتفعة كما تظهر على مؤشر سعر المستهلك بينما في حال انخفضت مستويات التضخم و أيضاً انخفض مستوى النمو الاقتصادي هنا نرى بان البنك المركزي الأوروبي يتجه إلى تخفيض الفائدة فالأصل عادة هي مستويات التضخم وهذا هو محور انتقاد البنك المركزي الأوروبي .

من هنا نرى بان ارتفاع مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تطلق العنان لليورو صعوداً فيما تتأثر أسواق الأسهم إيجاباً , ارتفاع مستويات النمو تعني لا تخفيض في الفائدة ومنها يرتفع اليورو و هذا أيضاً يدل على كفاءة الاستثمار لتدخل السيولة إلى أسواق الأسهم مسببةً الارتفاع فيها هذا وتقوم توقعات عدم تخفيض الفائدة في هذه الحالة على دفع أسواق المال أكثر نحو الأعلى .

أما في حالة انخفاض مستويات النمو خصوصاً وقوعها في الانكماش يؤدي إلى ضعف كبير في أسواق الأسهم حتى لو كانت مستويات التضخم مرتفعة أيضاً إذ إن النظرة هنا تختلف من وجهة نظر استثمارية بينما يكون تأثر اليورو أقل مما يجب لكن في النهاية يتأثر كل من اليورو و أسواق الأسهم الأوروبية سلباً في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي .

بسبب كون بيانات الناتج المحلي الإجمالي بيانات متأخرة جداً حيث تصدر في فترة لا تقل عن شهر كامل من انتهاء الربع من السنة فإننا نجد بان المفاجآت في البيانات هي من تحرك الأسواق إذ إن

بيانات الناتج المحلي الإجمالي تظهر على بيانات أخرى أهمها مؤشرات بيانات مدراء المشتريات في أنواعه لقطاع الصناعة و قطاع الخدمات خاصةً بالإضافة إلى بيانات الثقة التي تصدر من مؤشرات ZEW و كذلك IFO ومنها نجد بان تأثر الأسواق المالية قد يكون ضعيفاً بما هو متوقع منها إذ إن العديد من البيانات الاقتصادية قد تشير إلى نتائج بيانات التغير (النمو أو الانكماش) في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع الأسواق للتحرك فعلاً قبل صدور البيانات للناتج المحلي الإجمالي بوقت طويل .

الناتج المحلي الإجمالي - سويسرا

هو مقياس لقيمة كل السلع و الخدمات التي تتم إنتاجها داخل حدود سويسرا و تعبر عن أداء الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر ربعي يصدر عن مكتب الإحصاءات الفدرالي السويسري و يحسب النسبة المئوية لمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع مقارنة بالربع السابق و العام السابق.

بما أن تقارير الإنتاجية تصدر قبل أن تظهر قراءة الناتج المحلي الإجمالي فإن معدل النمو يكون غالبا متوقعا من قبل الأسواق و خلافا لذلك فإن التأثير سيكون شديد للغاية لما يعتبر من قياس عن كفاءة و صحة الاقتصاد السويسري، إذ يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي= الاستهلاك+الاستثمار+ الإنفاق الحكومي+ (صادرات – واردات)

الاستهلاك: الاستهلاك الشخصي
الاستثمار: استثمار قطاع الأعمال الخاص
الإنفاق الحكومي: المدفوعات الحكومية
صادرات: الصادرات من السلع و الخدمات
واردات: الواردات من السلع و الخدمات

التأثير

بما أن الناتج المحلي الإجمالي يدل على نشاط و كفاءة الاقتصاد السويسري، فإن ارتفاع هذه القراءة التي تعبر عن نمو الاقتصاد و تدل على أن الأوضاع تتحسن، أن الإنتاجية ترتفع، يزداد الطلب على الصادرات، ترتفع مستويات التوظيف لتساهم في زيادة دخل الأفراد الأمر الذي يشجعهم على زيادة نفقاتهم مما سيزيد من مستويات السيولة و الطلب على الفرنك السويسري لتزداد تبعا لذلك قيمته في الأسواق، بينما سيرتفع عائد و أرباح الشركات و المصانع مما سيزيد من كفاءتها و استثماراتها الأمر الذي سيقود بقيمة أسهمها نحو الأعلى إذ ستدخل السيولة إلى أسواق الأسهم و تدعمها و العكس صحيح.

من جهة أخرى نجد أن استقرار الأوضاع و تحسنها في الاقتصاد التي تدعم الثقة و تساهم في زيادة مستويات الاستهلاك سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار، و بما أن مهمة البنك المركزي السويسري هو الحفاظ على استقرار الأسعار و ضمن المنطقة الملائمة له عند 2.0%

فإن ارتفاع التضخم سيدفع به لرفع أسعار الفائدة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض العرض النقدي، بالتالي سيرتفع عائد الفرنك السويسري و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته للارتفاع، من هنا نجد أن الفرنك السويسري يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأنه يزيد من توقعات رفع أسعار الفائدة و العكس صحيح.

ففي حال تباطأ النمو و أو حصل انكماش للناتج المحلي الإجمالي ما دون الصفر فهذا سيدفع بالبنك المركزي السويسري للإقبال على تخفيض سعر الفائدة في حال لم تكن مستويات التضخم تضغي ضغوطات نحو الأعلى، و ذلك لأن صانعي السياسات النقدية يحاولون حفاظ الاستقرار في اقتصادهم و مفاداة الركود الذي يعبر عند بربعين متتاليين من الانكماش في النمو، في حال أقدم البنك المركزي على تخفيض الفائدة فهذا سيقلل من عائد الفرنك السويسري مما سيقلل من جاذبيته بالتالي يفقد من قيمته، و من جهة أخرى تتأثر مؤشرات الأسهم سلبا لأن تراجع النمو يعني هبوط أرباحها.

الناتج المحلي الإجمالي – كندا

هو مقياس لقيمة كل النشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود كندا من إنتاج، استثمار و إنفاق على السلع و الخدمات بالتالي فإن جميع هذه النشاطات مجتمعة تمثل أداء الاقتصاد الكندي. الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر يصدر عن دائرة الإحصاءات الكندية و يحسب النسبة المئوية لمعدل النمو في كل شهر مقارنة بالشهر السابق و تظهر قراءة أخرى سنوية بعد نهاية كل ربع تشكل النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

بما أن تقارير الإنتاجية تصدر قبل أن تظهر قراءة الناتج المحلي الإجمالي فإن معدل النمو يكون غالبا متوقعا من قبل الأسواق و خلافا لذلك فإن التأثير سيكون شديد للغاية لما يعتبر من قياس عن كفاءة و صحة الاقتصاد الكندي الذي يعتبر من البلدان الصناعية، إذ يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

الناتج المحلي الإجمالي= الاستهلاك+الاستثمار+ الإنفاق الحكومي+ (صادرات – واردات)

الاستهلاك: القطاع العائلي
الاستثمار: استثمار قطاع الأعمال الخاص
الإنفاق الحكومي: المدفوعات الحكومية
صادرات: الصادرات من السلع و الخدمات
واردات: الواردات من السلع و الخدمات

التأثير

بما أن الناتج المحلي الإجمالي يدل على نشاط و كفاءة الاقتصاد الكندي، فإن ارتفاع هذه القراءة التي تعبر عن نمو الاقتصاد و تدل على أن الأوضاع تتحسن، أن الإنتاجية ترتفع، يزداد الطلب على الصادرات، ترتفع مستويات التوظيف لتساهم في زيادة دخل الأفراد الأمر الذي يشجعهم على زيادة نفقاتهم مما سيزيد من مستويات السيولة و الطلب على الدولار الكندي لتزداد تبعا لذلك قيمته في الأسواق، بينما سيرتفع عائد و أرباح الشركات و المصانع مما سيزيد من كفاءتها و استثماراتها الأمر الذي سيقود بقيمة أسهمها نحو الأعلى إذ ستدخل السيولة إلى أسواق الأسهم و تدعمها و العكس صحيح.

من جهة أخرى نجد أن استقرار الأوضاع و تحسنها في الاقتصاد التي تدعم الثقة و تساهم في زيادة مستويات الاستهلاك سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار، و بما أن مهمة البنك المركزي الكندي هو الحفاظ على استقرار الأسعار و ضمن المنطقة الملائمة له ما بين 1%-3% فإن ارتفاع التضخم سيدفع به لرفع أسعار الفائدة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض العرض النقدي، بالتالي سيرتفع عائد الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته للارتفاع، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأنه يزيد من توقعات رفع أسعار الفائدة و العكس صحيح.

ففي حال تباطأ النمو و أو حصل انكماش للناتج المحلي الإجمالي ما دون الصفر فهذا سيدفع بالبنك المركزي الكندي للإقبال على تخفيض سعر الفائدة في حال لم تكن مستويات التضخم تضفي ضغوطات نحو الأعلى، و ذلك لأن صانعي السياسات النقدية يحاولون حفاظ الاستقرار في اقتصادهم و مفاداة الركود الذي يعبر عند بربعين متتاليين من الانكماش في النمو، في حال أقدم البنك المركزي على تخفيض الفائدة فهذا سيقلل من عائد الدولار الكندي مما سيقلل من جاذبيته بالتالي يفقد من قيمته، و من جهة أخرى تتأثر مؤشرات الأسهم سلبا لأن تراجع النمو يعني هبوط أرباحها.

الناتج المحلي الإجمالي (اليابان)

هو القيمة السوقية لكافة السلع و الخدمات التي تم إنتاجها في ظل ظروف اقتصادية و سياسية معينة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة, والتي عادة ما يتم حسابها عل أساس سنوي, ودائماً يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بشكل رسمي لقياس مدى صحة الاقتصاد القائم و الذي يعكس مدى حجم الإنتاجية على المستوى القومي, ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من الإنفاق الشخصي, و حجم الاستثمار, والإنفاق الحكومي و أخيرا صافي الصادرات والذي يمكن تمثيله من خلال المعادلة الآتية:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = الاستهلاك الشخصي (C) + حجم الاستثمار(I)+ الإنفاق الحكومي (G)+ صافي الصادرات(NX) (الصادرات-الواردات)

حيث:-

الاستهلاك الشخصي (C):يشير إلى حجم الاستهلاك الشخصي أو الإنفاق الشخصي داخل الاقتصاد القائم ويشمل ذلك معظم ما ينفقه المستهلكين من القطاع العائلي على المواد الغذائية و العلاج و لا يشمل ذلك الأنفاق على شراء منازل جديدة.

الاستثمار (I): وهو كافة الاستثمارات في رأس المال داخل الاقتصاد, فعلى سبيل المثال وليس الحصر إنفاق القطاع العائلي على شراء المنازل الجديدة, ويعرف الاستثمار ضمن معادلة الناتج المحلي الإجمالي الاستثمار (شراء) المنتجات غير المالية.

الإنفاق الحكومي (G): ويمثل كافة الأنفاق الحكومي من حيث المرتبات للقطاع العام حتى الإنفاق على التسليح العسكري, ولا يتضمن ذلك المدفوعات التحويلية مثل المدفوعات الضمان الاجتماعي و مدفوعات حوافز البطالة.

صافي الصادرات (NX) : وتشير إلى كافة صادرات الاقتصاد من السلع و الخدمات مطروحاً منها حجم الواردات.

ويصدر الناتج المحلي الإجمالي بشكل ربع سنوي في الشهر الثاني بعد نهاية الفترة الربع سنوية عن طريق معهد الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية الياباني على أساس التوقعات بشأن مستويات الإنفاق, وتأتي القراءة السنوية لتوضح التغير في القراءة الاسمية و الحقيقة للناتج المحلي الإجمالي, وتأتي القراءة التمهيدية بعد شهر من إصدار القراءة المتقدمة وتصدر القراءة النهائية في نهاية العام المالي.

<u>التأثير:</u>

الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من المؤشرات الهامة و التي لها تأثير كبير على أسواق العملة وذلك طبقا لنتيجة المؤشر, وتعكس قراءة المؤشر أداء الاقتصاد خلال فترة معينة, وبالتالي فإن أي تحسن في القراءة تعني المزيد من تحسن كافة أحوال الاقتصاد وبالتالي ينعكس أثر ذلك على مستويات الطلب على العملة و بالتالي ارتفاع قيمة الين الياباني.

وأيضا يعكس الناتج المحلي الإجمالي دورة الأسواق, والتي تبدأ بالمستهلك عندما تتجه مستويات الدخل إلى الارتفاع مع ارتفاع معدلات الثقة في الاقتصاد, وبالتالي زيادة مستويات الإنفاق الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة و ارتفاع معدلات التوظيف الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى التوسع في إنفاق المزيد من الأموال مما يدعم ذلك الدورة الإنتاجية مما ينعكس بالتالي على قيمة العملة.

وكما أشرنا إلى التأثير المباشر والإيجابي على العملة, فكما هو التأثير على أسواق رأس المال والذي يدفعها نحو الصعود وفقاً للعلاقة الوثيقة بين سوق الأسهم و الأوضاع الاقتصاد القائم, فإذا كانت قراءة الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى نمو فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سوق رأس المال حيث

تعكس تلك القراءة زيادة في حجم مخرجات الاقتصاد, لذلك فإن أي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل إيجابي على العملة و أسواق رأس المال والعكس صحيح.

وعند النظر إلى العوامل التي تدفع بالناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع فنجد أنها تبدأ بتحسن مستويات الإنفاق بالنسبة للمستهلكين والتي من شأنها تدعم الرغبة لدى المستهلكين في إنفاق المزيد من الأموال لإشباع حاجاتهم المختلفة, لذا فإن ارتفاع مستويات الدخل بالنسبة للمستهلكين توفر لهم الفرصة للإنفاق طبقاً لمدى مستوى ثقتهم في الاقتصاد القائم, ونتيجة لذلك فإن حجم الاستثمار القومي و الإنتاجية تتجه نحو الصعود وبالتالي تدعم من تحقيق الاقتصاد لمستويات مرتفعة, الأمر الذي من شأنه أن يزيد من قيمة العملة.

وتؤثر قراءة الناتج المحلي الإجمالي على سوق الأسهم بشكل مباشر, حيث يحدث تحسن في مختلف القطاعات الإنتاجية و الشركات و التي تؤدي إلى ارتفاع ربحية أسهم الشركات في أسواق الأسهم نتيجة لتوسع في الأنشطة و ارتفاع الإيرادات مما يدفع ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات مما يساعد ذلك على ارتفاع مؤشرات أسواق المال.

الناتج المحلي الإجمالي (بريطانيا)

هي القيمة السوقية الكلية للسلع و الخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد البريطاني خلال فترة زمنية معلنة و التي في الغالب ما تكون سنوية, و يعد الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأساسي للاقتصاد و مدى قوته لما يعكسه من انتاجية البلاد, و نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ينقسم إلى إنفاق شخصي, استثمارات, صافي صادرات, و الإنفاق الحكومي في البلاد.
يصدر عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة, و هو تقرير ربع سنوي, و يصدر عقب مرور ثلاثة أسابيع و نصف من الربع محل الدراسة.

التأثير:

له تأثير فوري على تحريك الأسواق مع صدوره خاصة الأسواق المالية, و حيث ان التقرير يعكس الحالة الاقتصادية للبلاد خلال فترة زمنية معينة, فإن مع ارتفاع القراءة و انتعاش الحالة الاقتصادية فإن هذا يدعم قوة العملة و ترتفع قابليتها في الأسواق.

الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي

تقرير يتم إصداره من قبل منظمة اليوروستات وهذا التقرير يضم كل ما يتم استهلاكه وكل ما يتم إنتاجه وكل ما يتم إنفاقه من قبل الحكومة و المجتمع والشركات يعتبر جزئاً من الناتج المحلي الإجمالي . فالناتج المحلي الإجمالي بشكل مبسط يتكوّن من مجموع حاصل ضرب أسعار الوحدات من السلع والخدمات التي تم إنتاجها في سعرها كل واحدة على حدة.

القطاعات التي تشارك في الناتج المحلي الإجمالي هي :

1- القطاع العائلي (الاستهلاك)
2- قطاع الأعمال (الاستثمار والإنتاج)
3- القطاع الحكومي (إنفاق الحكومة على الدولة)
4- صافي التداولات الخارجية من صادرات و واردات .

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار والإنتاج+ الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات)

ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي ببساطة بأنه كل ما يتم إنفاقه في الدولة مضافاً له الصادرات , بمعنى آخر :

الاستهلاك + الادخار+ مدفوعات الأفراد الأخرى + الاستثمار + مدفوعات الحكومة + الصادرات

حيث في المعادلة الثانية تم تضمين الواردات كعجز يتم تحميله ضد الاستهلاك نفسه .

قد يكون الناتج المحلي الإجمالي بالفعل مقياس كفاءة الاقتصاد , لكن في الحقيقة هنالك بعض الدراسات التي تنفذ كون الناتج المحلي الإجمالي نفسه هو ما يقيّم الاقتصاد بل إن التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يحدد كفاءة الاقتصاد . هذه النظرية الاقتصادية الاجتماعية مشتقة من الانفجار السكاني في العالم الذي بدوره لا بد أن يؤثر على الاقتصاد , فلا يمكن اعتبار استقرار الاقتصاد جيداً إذ إن الانفجار السكاني لا يتوقّف وبذلك فالناتج المحلي الإجمالي في الدولة السليمة يرتفع كل فترة عن الفترة السابقة له بما يسمى بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذه هي القيمة التي يتم مراقبتها بالفعل في الأسواق المالية كافة ويراقبها صانعو القرار النقدي والمالي في الدول و منه يتم رقابتها من قبل المحللين أنفسهم .

التغير في الناتج المحلي الإجمالي = { (الناتج المحلي الإجمالي الحالي – الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة } * 100%

من هنا عزيزي القارئ يجب أن نعامل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة النمو أو الانكماش فيه وليس كقيمة رقمية ضخمة جداً . إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي أو كانت قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي إيجابية نقول " نمو في الاقتصاد " أما إذا كانت القيمة سلبية نقول " انكماش في الاقتصاد . يجب بنا أن نعلم بأن ظهور قيمتين سلبيتين في الناتج المحلي الإجمالي لربعين متتابعين تدخل الاقتصاد في ما يسمى في الركود التقني أما انخفاض النمو (لكن بقاؤه في القيمة الموجبة) لفترات زمنية متتالية أو انخفاض عنيف في الناتج المحلي الإجمالي يسمى " تباطؤ اقتصادي "

بينما ظهور قيمة إيجابية كبيرة جداً أو قيمة إيجابية في التغير لفترة طويلة وبمقدار أكبر فأكبر يسمر " فقاعة اقتصادية " .

التأثير:

إن مهمة البنك المركزي الأوروبي هي الحفاظ على استقرار الأسعار, لكن ضمنياً نفهم بان البنك المركزي الأوروبي يريد مستوى التضخم حول مستوى 2.00% هو دليل على رقابة البنك المركزي الأوروبي للنمو الاقتصادي حيث لا يحصل التضخم في الأسعار دون نمو , هذه أحد النظريات الاقتصادية !

من هنا نجد بان انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد يجعل البنك المركزي الأوروبي يفكّر في تخفيض سعر الفائدة المرجعية لكن للأسف فالبنك المركزي الأوروبي مشهور بكونه مراقب أكثر لمستويات التضخم ومنه نجد بان الانخفاض في النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون تأثيره قليلاً مقارنة بارتفاع النمو في حال كانت مستويات التضخم مرتفعة كما تظهر على مؤشر سعر المستهلك بينما في حال انخفضت مستويات التضخم و أيضاً انخفض مستوى النمو الاقتصادي هنا نرى بان البنك المركزي الأوروبي يتجه إلى تخفيض الفائدة فالأصل عادة هي مستويات التضخم وهذا هو محور انتقاد البنك المركزي الأوروبي .

من هنا نرى بان ارتفاع مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تطلق العنان لليورو صعوداً فيما تتأثر أسواق الأسهم إيجاباً , ارتفاع مستويات النمو تعني لا تخفيض في الفائدة ومنها يرتفع اليورو و هذا أيضاً يدل على كفاءة الاستثمار لتدخل السيولة إلى أسواق الأسهم مسببةً الارتفاع فيها هذا وتقوم توقعات عدم تخفيض الفائدة في هذه الحالة على دفع أسواق المال أكثر نحو الأعلى .

أما في حالة انخفاض مستويات النمو خصوصاً وقوعها في الانكماش يؤدي إلى ضعف كبير في أسواق الأسهم حتى لو كانت مستويات التضخم مرتفعة أيضاً إذ إن النظرة هنا تختلف من وجهة نظر استثمارية بينما يكون تأثر اليورو أقل مما يجب لكن في النهاية يتأثر كل من اليورو و أسواق الأسهم الأوروبية سلباً في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي .

بسبب كون بيانات الناتج المحلي الإجمالي بيانات متأخرة جداً حيث تصدر في فترة لا تقل عن شهر كامل من انتهاء الربع من السنة فإننا نجد بان المفاجآت في البيانات هي من تحرك الأسواق إذ إن بيانات الناتج المحلي الإجمالي تظهر على بيانات أخرى أهمها مؤشرات بيانات مدراء المشتريات في أنواعه لقطاع الصناعة و قطاع الخدمات خاصةً بالإضافة إلى بيانات الثقة التي تصدر من مؤشرات ZEW و كذلك IFO ومنها نجد بان تأثر الأسواق المالية قد يكون ضعيفاً بما هو متوقع منها إذ إن العديد من البيانات الاقتصادية قد تشير إلى نتائج بيانات التغير (النمو أو الانكماش) في الناتج المحلي الإجمالي مما يدفع الأسواق للتحرك فعلاً قبل صدور البيانات للناتج المحلي الإجمالي بوقت طويل .

الناتج المحلي الإجمالي الامريكي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات التي تم إنتاجها في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية للدولة خلال فترة زمنية معينة و هو صادر عن مكتب التحليل الاقتصادي من وزارة التجارة الأمريكية و عادة ما يتم احتسابه على أساس سنوي،وهو مؤشر حكومي يقيس صحة الاقتصاد و يعكس الكفاءة الإنتاجية .
الناتج المحلي الإجمالي موزع على القطاعات التالية؛ الاستهلاك الشخصي، الاستثمار، صافي الصادرات، الإنفاق الحكومي.

الناتج المحلي الإجمالي= الاستهلاك الشخصي+ الإنفاق الحكومي+ الاستثمار+ صافي الصادرات.

حيث:
الاستهلاك الشخصي ؛ و يشير إلى الاستهلاك في جميع القطاعات الخاصة، أو الإنفاق الشخصي، و يشمل معظم النفقات العائلية الشخصية مثل الغداء و الإيجار و النفقات الطبية و غير ذلك ولكنه لا يشمل المنازل الجديدة .

ا لإنفاق الحكومي؛ ويشير إلى مجموع الإنفاق الحكومي من رواتب القطاع العام إلى نفقات المشتريات العسكرية؛ المقياس لا يشمل المدفوعات المنقولة مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي أو إعانات البطالة.

الاستثمار؛ و يشير إلى مجموع الاستثمارات التجارية للبلاد في رأس المال؛ على سبيل المثال يدخل الإنفاق العائلي على المنازل الجديدة في الاستثمارات،قطاع الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي يماثل شراء الأدوات الغير مالية.

صافي الصادرات؛و يشير إلى مجموع صافي الصادرات من السلع و الخدمات مطروح منه مجموع الواردات ،و التي تشمل أساسا الاستهلاك الشخصي، الإنفاق الحكومي، الاستثمار بالتالي ينبغي إن يخصم حتى لا يتم احتساب العرض الأجنبي كاستهلاك محلي.

ويتم احتساب هذه القيمة بانتظام كل ثلاثة أشهر، أي بشكل ربعي و تأتي بعد شهر من انتهاء الربع و تصدر بفترات حقيقية و تعكس النمو مطروح من الأثر التضخمي يتم تنقيح القراءة مرتين حتى الوصول إلى القراءة النهائية،و يبدأ بالقراءة المتقدمة، ثم القراءة التمهيدية الأولى و من ثم التمهيدية الثانية و التي تعتبر القراءة الأخير ة.

تقدم بعض الدول تقرير الناتج المحلي الإجمالي بقراءة سنوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و يكشف التغير السنوي ما إذا كان وتيرة الربع المنتهي تنم عن استمرار النمو أو الانكماش لعام.

يتضمن المؤشر تقديرات الاستهلاك الشخصي و صافي نفقات الاستهلاك الشخصي للربع السنوي، يقيس مؤشر الاستهلاك الشخصي القيمة المتسلسلة مقارنة بسنة الأساس بناءاً على فترات معدلة سنوية ، بينما صافي نفقات الاستهلاك الشخصي فهو مؤشر للأسعار من تقرير الناتج المحلي الإجمالي و يأخذ الأثر التضخمي بعين الاعتبار و يقيس الفرق بين مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بأسعار الدولار الحالية مقارنة بمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بأسعار الدولار المبنية على سنة الأساس.

التأثير:

الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على سوق العملات بنسبة كبيرة، حيث أن هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن النمو الاقتصادي الذي تستطيع الدولة تحقيقه خلال فترة زمنية معينة، ويعكس الناتج فعليا عن التطور والتقدم الاقتصادي لمختلف الصناعات والاستثمارات القائمة داخل الدولة . فعندما يُظهر هذا المؤشر ارتفاعا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة فهو بمعنى آخر يشير إلى تحسّن في مجال الاستثمار ، المبيعات والتدفقات النقدية.يمثل هذا المؤشر بشكل أساسي من مستويات الإنفاق الشخصية و الاستثمار، بالإضافة إلى المشتريات الحكومية، بالمقابل يعني أثرة على صافي الواردات، ونتيجة لذلك ، فأن إعادة تنشيط الاقتصاد وينعكس إيجابا بتوفير قوة للعملة و زيادة الطلب عليها .

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تدفع بالناتج المحلي للصعود والتقدم ، إبتداءً من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للفرد ، ثم مستوى ثقته بالوضع الاقتصادي القائم الذي يؤثر على إقباله و رغبته في الإنفاق لتلبية كافة حاجاته ورغباته ، حيث أن التحسّن الذي يطرأ على دخل الفرد يتيح له فرصة أكبر للإنفاق على مختلف السلع والبضائع في حال كانت لديه ثقة و أمان في اقتصاد دولته ، بالتالي هذا يشجّع على زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاجية بشكل عام يصل بالنمو الاقتصادي إلى مستوى متقدم وجديد يقوي العملة ويدفعها للصعود.

بالنظر إلى تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سوق أسهم سنجد أنه طردي ، فالتحسّن في قطاعات الإنتاج المختلفة و قطاع الأعمال بشكل عام يكون في صالح الشركات المختلفة ، حيث يزيد نشاطها و بالتالي تزيد إيراداتها مما ينعكس إيجابيا على أسهم الشركات فيدفع بها إلى الأعلى محققة ارتفاعا في مؤشرات الأسهم ككل ، ومن هنا تكون نتيجة للتأثير الواضح الذي يتركه هذا المؤشر على سوق الأسهم ، وتعتبر أهمية هذا المؤشر متوسطة.

الواردات الألمانية

تصدر هذه البيانات من المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني , الواردات تعتبر استنزافاً للناتج المحلي الإجمالي لكن في نفس الوقت تعبّر عن كفاءة الاستهلاك الشخصي الذي قد يكون معبّراً عن ثقة استهلاكية أو تحسن في ظروف المعيشة .

لا يجب النظر إلى الواردات الألمانية دون الأخذ بعين الاعتبار قيمة الصادرات بيد إن ارتفاع الواردات بوتيرة أسرع من ارتفاع الصادرات يشير إلى احتمالات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الألماني الذي يعتبر اقتصاد صادرات .

التأثير

ان ارتفاع الواردات يكون بمثابة دلالة على تحسن ظروف الاستهلاك , لكن قد يسبب ارتفاع الواردات مزيداً من التضخم لو كان العالم يمر في مرحلة تضخمية . يتأثر اليورو والأسواق المالية للأسهم بهذه البيانات بشكل قليل جداً لكن بدمجها مع الصادرات قد تظهر لدينا نتيجة الميزان التجاري و فكرة عن الناتج المحلي الإجمالي و الحساب الجاري .

تجارة البضائع الدولية ـ كندا

هي الفارق بين ما تقوم كندا باستيراده و تصديره من بضائع فقط و يقاس بالدولار الكندي، حيث تشكل تجارة البضائع الدولية جزء من الحساب الجاري الذي يتضمن الخدمات، حيث تصدر هذه القراءة عن دائرة الإحصاءات الكندية في الأسبوع الثاني من كل شهر و لن يخضع للتعديل الموسمي، و بما أن هذا المؤشر يساهم في تكوين الناتج المحلي للبلاد فإن تأثيره على تحركات الأسواق رئيسي لما له من مساهمة في إعطاء صورة عن حال النمو الاقتصادي الكندي الذي يعتبر من البلدان الصناعية و التأثير الذي سيتركه على سعر صرف العملة.

التأثير

التجارة الدولية التي تقيس الفارق بين الصادرات و الواردات من البضائع الملموسة فقط مثل الذهب، النفط أو منتجات أخرى تساهم بشكل رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لذا فكلما زادت التجارة و ارتفعت الصادرات عن الواردات فإن هذا سيحفز زيادة إنتاجية القطاع الصناعي تبعا لزيادة الطلب مما سيشجع الشركات لزيادة الاستثمار و الإنفاق مما سيرفع من قيمة أسهمها في الأسواق، لتزداد بالتالي مستويات التوظيف التي ستزيد من دخل الأفراد و سيحفزهم على الاستهلاك، و كل هذا في نهاية الأمر سيدعم النمو الاقتصاد الكندي.

من جهة أخرى ارتفاع الطلب على البضائع الكندية (الذي سوف يوسع من الفائض الناجم عن ارتفاع الصادرات عن الواردات) سيساهم في زيادة رؤوس الأموال التي تدخل إلى البلاد مقابل السلع الكندية لتزداد مستويات السيولة في الأسواق و هذا سيشجع الاستهلاك و بالتالي ستظهر ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار و التي ستحث البنك المركزي الكندي للقيام برفع مستويات الفائدة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية، لذا فإن ارتفاع الطلب على السلع التي تباع بالدولار الكندي و رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي ستساهم في زيادة جاذبية العملة الكندية التي سيزداد الطلب عليها و بالتالي سترتفع قيمتها في أسواق العملات لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع التجارة و العكس صحيح.

إذ أن تراجع التجارة الدولية تدل على أن الطلب الخارجي على البضائع الكندية في هبوط، مما قد يخلق عجزا في حال كانت الواردات بأكبر من الصادرات و ستتراجع مستويات العرض النقدي المتواجد في الأسواق، لذا فإن الشركات قد تضطر لتخفيض إنتاجيتها، استثماراتها و نفقاتها بسبب تراجع الأرباح الأمر الذي سيقود بالأسهم للهبوط، في حين أن تزايد فرص ارتفاع البطالة و تراجع دخل الأفراد ستبطئ من النمو الاقتصادي للبلاد و قد تدفعه نحو الركود مما قد يجبر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة و هذا سيضعف من الدولار الكندي كذلك.

تجارة التجزئة (اليابان)

هو مؤشر يقوم بحصر كافة السلع و الخدمات المباعة على مستوى نظام تجارة التجزئة ويتم ذلك شهريا, ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستويات الاستهلاك و مستويات ثقة المستهلكين في الاقتصاد القائم, ويتم حسابه عن طريق قياس نسبة التغير السنوية في القيمة الاسمية للسلعة أو الخدمة المباعة, ويتم إصدار المؤشر كل شهر من قبل وزراه الاقتصاد و الصناعة و التجارة اليابانية بدون تعديلات أو بقليل من التعديلات للقراءة السابقة.

التأثير:

مؤشر تجارة التجزئة يقيس إنفاق المستهلكين الذي يعد من المؤشرات القائدة و الهامة بل أيضا المحركة للأسواق في الاقتصاد الياباني, لذا فإن ارتفاع المؤشر يدل على ازدياد ثقة المستهلكين في الاقتصاد القائم هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب لدى المستهلكين وبالتالي يزيد من فرص النمو الاقتصادي، بينما ارتفاع مستويات الاستهلاك تدل على التوقع بمزيد من الضغوط التضخمية التصاعدية.

ارتفاع قراءة المؤشر يكون تأثيرها إيجابي على أسهم الشركات بسبب التوقع بمدى ارتفاع الطلب من قبل المستهلك الياباني مما يزيد من الأرباح عند الشركات، كما سيعطي هذا بعض الزخم التصاعدي للعملة للارتفاع أمام غيرها من العملات الرئيسية.

ترتياري الصناعي (اليابان)

هو مؤشر يقيس التغيير الشهري في الناتج من قطاع الخدمات في اليابان ويستثني القطاع الصناعي ويعكس التغير في النشاط المحلي في اليابان فقط. تأتي قراءة هذا المؤشر على شكل نسبة مئوية شهرية وتصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الشهر محل الدراسة في تمام الساعة 23:50 بتوقيت غرينتش.

يقيس هذا المؤشر الناتج من قطاعات مبيعات الجملة، مبيعات التجزئة, الخدمات المالية، المرافق، الرعاية الصحية والعقارات. ومنذ كون هذا المؤشر يقيس أداء قطاع الخدمات في اليابان والمعروف أن الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات، ويستثنى المؤشر القطاع الصناعي والتصنيعي التي تأثر بالطلب الخارجي.

التأثير:

يعتبر مؤشر ترتياري الصناعي من المؤشرات الهامة التي تؤثر على الأسواق بمجرد صدوره حيث يقيس أداء أحد أهم القطاعات في الاقتصاد الياباني وهو قطاع الخدمات. فالمعروف أن قطاع الخدمات أحد دعامات النمو الاقتصادي فهو يمثل تدخلات الدولة لدعم اقتصادها عن طريق الرعاية الصحية والخدمات المالية والبنكية، وترجع أهمية هذا المؤشر إلى كونه يقيس المخرجات من هذه القطاعات على شكل نسبة مئوية.

ارتفاع المؤشر يدل على تحسن في أداء البنوك وعمليات الائتمان مما يزيد من قدرة القطاع العائلي على الإنفاق ويزيد بالتالي من الطلب على العملة وبالطبع على أسهم القطاع المالي ويحين توقعات الدولة بشان معدلات النمو فالقراءة هي عبارة عن الأداء الحقيقي لهذه القطاعات وليس مجرد توقع لأدائها خلال الفترات القادمة، ويحدث العكس في حالة القراءة السلبية للمؤشر.

تصريحات البناء – كندا

هي تصريحات مشاريع البناء الجديدة التي تقوم السلطات الكندية المعنية بالموافقة عليها من أجل بدء البناء في القطاع السكني و غير السكني، و هو مؤشر شهري يصدر في أول أسبوع من كل شهر من قبل دائرة الإحصاءات الكندية و يقيس نسبة التغير في عدد التصريحات عن الشهر السابق مع استثناء المواسم التي تعتبر متقلبة، حيث يعبر عن الوضع في قطاع البناء و التطورات التي سيشهدها قطاع المساكن، حيث يترك تأثرا متوسط على تحركات الأسواق.

التأثير:

بما أن الحصول على تصريح هو الخطوة الأولى نحو البناء فإن هذا المؤشر يدل على أن هنالك حاجة إلى مشاريع بناء جديدة في الاقتصاد، و كلما زادت المشاريع كلما أقبلت شركات البناء على توظيف المزيد من العاملين لديها مما سيرفع أيضا من قيمة أسهم هذه الشركات و العكس صحيح.

بالتالي فهو يمكن اعتباره كمؤشر أولي لمستويات الطلب التي ترتفع كلما زاد تفاؤل المستهلكين و الشركات و ارتفعت مستويات الإنفاق و الاستثمار و هكذا فيمكن اعتباره أيضا كمؤشر أولي لدورة اقتصادية تتسم بالنمو، بينما تراجع التصريحات قد يكون مؤشر على أن قطاع البناء و المساكن في انحدار بالتالي فإنه قد يكون دليل على أن الدورة الاقتصادية في هبوط مما سيضعف الدولار الكندي و سيقود بمؤشرات الأسهم للتراجع.

تقريرADP للوظائف الامريكية

هي العملية الآلية لإحصاء عدد الوظائف المضافة في جميع القطاعات الخاصة، حيث يعتبر أكثر الإحصائيات فربا في أسلوب الإحصاء مع تقرير الوظائف الجديدة الرسمي، الأمر الذي يجعلها كأداة لتنبؤ بتقرير الوظائف المضافة، حيث تظهر القراءة شهريا يوم الأربعاء قبل الجمعة التي يظهر بها تقرير الوظائف المضافة.يساهم تقرير ADP و ناصحي الاقتصاد الكلي في تصميم التقرير الشهري الذي يتنبأ بعدد الوظائف الجديدة و يغطي هذا التقرير عدد الوظائف الجديدة في القطاع الخاص لنفس الفترة.

التأثير

يستمد أثرة على الأسواق و الاقتصاد من ارتباطه و إشاراته إلى تقرير الوظائف الجديدة، حيث يعتبر مؤشر الوظائف هو ضابط الإيقاع للاقتصاد في الشهر القادم، و يلعب مؤشر ADP الدور الداعم للتوقعات التي يتم وضعها مسبقا للمؤشر، و يتم اعتماد المؤشر كلما أظهر توافقا مع مؤشر الوظائف الجديدة في الأشهر السابقة، أي يكون له الأثر الأكبر على الأسواق. و يرتبط المؤشر بعلاقة غير مباشرة و غير رئيسية مع التضخم، حيث يشير بطريقة أو بأخرى إلى الرواتب و الدخل في تلك الفترة، و مدى تأثيرها على الإنفاق و الأسعار و التضخم، على الرغم من عدم حمله أي بيانات مباشرة عن قيمة الرواتب، و لكن يشير إلى وضع سوق العمالة بوضع عام، أي أن في حال كان سوق العمالة متراجعا أو ضعيفا يدعوا إلى توقع الخفض في أسعار الفائدة بسبب تراجع الدورة الاقتصادية و الاستهلاكية و بالمقابل الإنتاجية، و بالمقابل دعم سوق الأسهم.

تقرير Zew الأوروبي

هذا الاستبيان الذي يصدر منه مؤشر ZEW يكون بمثابة تقييم للوضع الاقتصادي ويقوم على دراسة و تقييم نتائج الاستبيان مجموعة من الخبراء من أنحاء أوروبا . هذا الاستبيان يتم توزيعه على خبراء اقتصاديين و خبراء أعمال وبذلك فإن هذا المؤشر يكون عبارة عن خلاصة آراء هؤلاء الخبراء .

التأثير :

بما إن هذا المؤشر يبدأ وينتهي مع الخبراء في الاقتصاد فإنه يعتبر أحد المؤشرات المهمة جداً التي تعطي توقعاً قريب إلى الحقيقة عن اتجاه الاقتصاد المتوسط الأمد . نجد بان العديد من المستثمرين يراقبون هذا المؤشر خصوصاً رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب . من هنا نرى بان هذا المؤشر يؤثر تأثيراً مباشراً عليهم ويعكس الظروف الاقتصادية دون تحيّز إلى النمو أو التضخم بل يعكس حقيقة وضع القطاعات الاقتصادية الداخلية .
من هنا نرى بان هذا المؤشر يعكس توقعات التدفقات النقدية الاستثمارية من وإلى أوروبا , فارتفاع المؤشر يصحب بعده دخول استثمارات بتأثير منه حقاً أو نرى استثمارات تدخل الاقتصاد

بعد ذلك على المدى المتوسط إذ إن الظروف الاقتصادية في الغالب تكون مشابهة جداً لنتائج الاستبيان وبهذا نرى تحسناً في سعر صرف اليورو و ارتفاع في مؤشرات الأسهم و انخفاض في أدوات سندات الخزانة إذا لوحظ استمرارية في ظهور تحسن في المؤشر لكن يشترط أن يكون التحسن في القيمة الموجبة .
في حالة الانخفاض المتكرر للمؤشر أو دخول مستويات سلبية فهذا يؤثر مباشرة على المستثمرين مسبباً سحباً للاستثمارات من أوروبا وبالتالي تدفقات نقدية خارجة على شكل بيوع لليورو تضعفه و أيضاً بما إن المؤشر قريب من الصحة فإن ذلك سوف يعطي توقعاً بانخفاض مؤشرات الأسهم والاتجاه نحو سندات الخزانة لترتفع الأخيرة في سعرها السوقي .

تقرير ZEW للتوقعات - سويسرا

مؤشر يصدر شهريا عن مركز الأبحاث الاقتصادية الأوروبية، يظهر توقعات متوسطة الأمد للاقتصاد السويسري لتقييم الوضع الراهن والمتوقع و يكون على شكل استبيان يجرى لخبراء الأسواق المالية بشأن رأيهم عن الأوضاع الحالية و توقعاتهم المستقبلية للأداء الاقتصادي، لذا فإن تأثيره رئيسي على الأسواق، و يظهر عن طريق قراءة تشكل الفارق بين الخبراء المتفائلين و المتشائمين.

التأثير

بما إن هذا المؤشر يبدأ وينتهي مع الخبراء في الاقتصاد فإنه يعتبر أحد المؤشرات المهمة التي تعطي توقعا قريب إلى الحقيقة عن اتجاه الاقتصاد المتوسط الأمد. نجد بان العديد من المستثمرين يراقبون هذا المؤشر خصوصا رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، من هنا نرى بان هذا المؤشر يترك تأثير مباشر عليهم ويعكس الظروف الاقتصادية دون تحيز إلى النمو أو التضخم بل يعكس حقيقة وضع القطاعات الاقتصادية الداخلية.

من هنا نرى بان هذا المؤشر يعكس توقعات التدفقات النقدية الاستثمارية من وإلى سويسرا، فارتفاع المؤشر قد يكون مصاحب بدخول استثمارات إلى سويسرا إذ إن الظروف الاقتصادية في الغالب تكون مشابهة جدا لنتائج الاستبيان وبهذا نرى تحسنا في سعر صرف الفرنك السويسري و ارتفاع في مؤشرات الأسهم إذا لوحظ استمرارية في ظهور تحسن في المؤشر لكن يشترط أن يكون التحسن في القيمة الموجبة.

في حالة الانخفاض المتكرر للمؤشر أو دخوله مستويات سلبية فهذا يؤثر مباشرة على المستثمرين مسببا سحبا للاستثمارات من سويسرا وبالتالي تدفقات نقدية خارجة على شكل بيع للفرنك و التي تضعفه، و أيضا بما أن المؤشر قريب من الصحة فإن تراجعه أيضا سيعطي توقعا بانخفاض أرباح الشركات مما سيضعف من قيمة أسهمها.

تقرير أحوال العمالة (اليابان)

تقرير أحوال العمالة في اليابان لا يقيس فقد الأحوال الحالية في قطاع العمالة ولكنه يقيس أيضا التوقعات بالنسبة للإنفاق والطلب بالنسبة للقطاع العائلي، ولكن يركز التقرير بشكل أساسي على قطاع العمالة. يصدر التقرير بشكل شهري في تمام الساعة 23:30 بتوقيت غرينتش وتصدره وزارة الصحة والعمل والرفاهية اليابانية. ويتضمن هذا التقرير خمس مكونات رئيسية هي: معدل البطالة, نسبة الوظائف المتاحة إلى طلبات العمل، إنفاق العاملين، إنفاق القطاع العائلي والإنفاق الشخصي.

معدل البطالة:

معدل البطالة هو نسبة مئوية لعدد الأشخاص في قوة العمالة التي لم يتم تعيينها حتى الآن، في حالة ارتفاع هذا المعدل فإن هذا يعني انخفاض نسبة الأموال المتاحة بالنسبة للقطاع العائلي التي يستخدمها في عمليات الإنفاق وهو الأمر الذي قد يهدد بمعدلات النمو الاقتصادي.

نسبة الوظائف المتاحة إلى طلبات العمل:

هي نسبة تقيس العلاقة بين عدد الوظائف المتاحة في الاقتصاد الياباني وبين الطلبات الوظيفية التي تتلقاها الحكومة اليابانية. وتوضع هذه النسبة أيضا الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليابانية لإيجاد فرص عمل للأشخاص في القطاع العائلي، فارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع عدد الوظائف التي استطاعت الحكومة اليابانية توفيرها مما يدل على انتعاش الأنشطة الاقتصادية وقطاعات الأعمال المختلفة، في حين انخفاض هذه النسبة تظهر أن الاقتصاد يعاني من ضعف فرص العمل مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على ضعف النمو الاقتصادي.

إنفاق العمال:
هو مؤشر يركز على الأشخاص الذي يحصلون على أجور في القطاع العائلي نتيجة أعمالهم، وبالرغم من كون هذا المؤشر يصدر بجانب مؤشر معدل البطالة إلى أنه يعتبر مؤشر جيد لمستقبل قطاع العمالة وتوقع ما إذا كان الاقتصاد في طريقه إلى النمو أو لا منذ كون إنفاق المستهلكين هو أحد أهم عوامل دعم النمو الاقتصادي.

إنفاق القطاع العائلي:
هو مؤشر يركز على الإنفاق من جانب الأشخاص الذي يحصلون على أجور والذي لا يحصلون على أجور في القطاع العائلي متضمنا الأشخاص العاطلين عن العمل والمتقاعدين. ويصدر هذا المؤشر على شكل نسبة مئوية لمتوسط نسبة إنفاق القطاع العائلي على مستوى سنوي وارتفاع هذا المؤشر يشير إلى انتعاش في الأداء الاقتصادي.

الإنفاق الشخصي:
يدل هذا المؤشر على مقدار الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي نتيجة عمله في الاقتصاد الياباني، وتعتمد البيانات على معدلات الدخل السنوي والاستبيان بشأن المدخرات وتأتي القراءة على شكل نسبة مئوية من الأشهر الماضية.

التأثير:

بالرغم من كون التقرير بأكمله يعتبر مؤشر لمستقبل الاقتصاد الياباني، إلا أن اثنين من مكوناته تعتبر أكثر أهمية ويعتبروا محركين للأسواق وهما إنفاق العمال وإنفاق القطاع العائلي، ارتفاع هذه القراءات يعتبر توقع على مستقبل التضخم في الاقتصاد الياباني حيث يدل هذا على ارتفاع معدلات إنفاق المستهلكين وما ينتج عنه من زيادة للسيولة النقدية في الأسواق وارتفاع الطلب مما سيعمل على ارتفاع الأسعار وكل هذه تعتبر ضغوطات تصاعدية على التضخم.

زيادة الإنفاق من قبل المستهلكين على السلع والمنتجات اليابانية تعمل على زيادة الطلب على الين الياباني وبالتالي يعمل على ارتفاع معدلات التضخم، ولكن منذ كون الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل كبير على الصادرات فإن هذا قد يضر على المدى الطويل بصادرات البلاد حيث سيجعل المنتجات اليابانية أقل منافسة.

تقرير البنك المركزي الأوروبي الشهري

في هذا التقرير يتم إعطاء صورة مختصرة وسريعة عن وضع الاقتصاد الحالي و المتوقع من ناحية النمو الاقتصادي و التضخم و كذلك يقوم بسرد سريع للمتغيرات الجديدة في الاقتصاد و التركيز على جهة محددة تخطف الأنظار في الاقتصاد كأن يقوم بالتركيز على التضخم . بعد ذلك يتم تقديم المعلومات نفسها بشكل مفصّل جداً شاملاً أجزاء التضخم التي أهمها التدفقات النقدية و العرض النقدي و كذلك يقوم بمناقشة وضع الاقتصاد من ناحية النمو . من جهة أخرى يحمل التصريح المفصّل في طياته توقعات للتضخم والنمو كل واحد على حدة للمدى المتوسط وربما القصير ويتم نقاش تأثيرات السياسة النقدية وتأثيراتها الحالية والمتوقعة على الاقتصاد .

من خلال هذا التصريح يتجه البنك إلى تحديد اتجاه البنك المركزي بشكل غير مباشر , الاتجاه نحو مراقبة التضخم المرتفع , الاتجاه نحو مراقبة النمو المنخفض , اتجاه حيادي بينهما . ولكل حالة تفسير مرتبط في البيانات الاقتصادية و مكان الاقتصاد من دورة الأعمال لكن أطلق مصطلح"شديد اللهجة " عندما يتم الاتجاه إلى التضخم و إظهار المخاوف منه وهذه السياسة يتوقع منها أن تتمخض رفعاً في سعر الفائدة المرجعية . بينما سياسة الاتجاه نحو النمو يشار إليها " تقليل أو خفض اللهجة " وهذه تشير إلى احتمال خفض الفائدة " . وفي بعض الأحيان يتضمن صورة عن توقعات سعر الفائدة القادم لكن بشكل غير مباشر ولم يشمل التقرير يوماً بتوضيح صريح للسياسة بل يعتمد أسلوب " اللبيب في الإشارة يفهم ! " .

التأثير :

قد يكون تأثير تصريح البنك المركزي الأوروبي قليلاً جدا حيث إن هذا التصريح حيث إن هذا التصريح يكون قد ظهر أصلاً في قرار الفائدة الأوروبية و تصريح السيد تريشيت بعدها .يتجاوب اليورو مع هذا التصريح بنظرة إلى توقعات سعر الفائدة القادم وكذلك مؤشرات الأسهم الأوروبية وغالباً ما يكون التأثير محدوداً جداً .

تقرير التضخم الشهرى الخاص بالبك المركزى البريطانى(بريطانيا)

هو تقرير ربع سنوي يصدر عن البنك المركزي البريطاني يتضمن الأحوال الاقتصادية و التوقعات الخاصة بمستويات التضخم على المدى المتوسط و الطويل, و يبني عليه مجلس السياسة النقدية بالبنك المركزي البريطاني قراراته الخاصة بأسعار الفائدة المتبعة في البلاد.

و نجد أن التقرير يقوم بدراسة خمس أشياء أساسية و هي:

- دراسة الأصول و الأسعار.
- دراسة مستويات الطلب.
- دراسة مستويات العرض و الإنتاج.
- دراسة مستويات الأسعار و التكلفة.
- تحليل مستويات التضخم و المخاطرة على المستوى المتوسط.

التأثير:

للتقرير تأثير قوي و فعال على الأسواق و لكن هذا التأثير يتغير طبقاً للبيانات التي يحويها التقرير, فإنه إذا كان يحتوي بيانات تشير على انتعاش مستويات النمو في الاقتصاد فسوف يؤدي زيادة مستويات الثقة في البلاد و ارتفاع شهية المخاطرة خاصة على أسهم القطاعات التي تقود هذا الانتعاش, بينما إذا كانت البيانات تشير على ضعف الاقتصاد و النظرة المستقبلية الخاصة به فإن هذا سوف يؤدي إلى ضعف الحالة النفسية في الأسواق و انحدار مستويات الإسترليني.

تقرير العمالة البريطاني (بريطانيا)

معدل طلبات الإعانة
يقيس هذا المؤشر عدد المواطنين الذين يطالبون بطلبات إعانة, و لكنهم يبحثون عن فرص عمل بنشاط و حماسة, يستخدم هذا المؤشر في قياس صحة قطاع العمالة البريطاني حيث أنه كلما انحدر عدد المواطنين الذين يطالبون بطلبات الإعانة فإن هذا يعني انتعاش قطاع العمالة و بالتالي الاقتصاد, و تظهر القراءة علت هيئة نسبة مئوية.
يصدر في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, شهرياً, غالباً ما يكون في منتصف الشهر, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

عدد طلبات الإعانة
هو عدد المواطنين الذي يقدمون طلبات إعانة للحكومة و لكنهم يبحثون بشغف عن وظائف جديدة, يصدر هذا المؤشر مصاحباً لمعدل طلبات الإعانة و هو له نفس المميزات و الفوائد عادا أن القراءة تصدر بقيمة رقمية بينما تصدر قراءة معدل طلبات الإعانة في صورة نسبة مئوية.
يصدر في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, شهرياً, غالباً ما يكون في منتصف الشهر, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

متوسط زيادة الدخل

يقيس هذا المؤشر مستويات نمو الدخل, و يقوم هذا المؤشر بحذف العلاوات و أي بيانات من شأنها أن تشتت من الشكل الحقيقي للتغير في مستويات النمو الخاصة بالدخل, في حالة ارتفاع مستويات الدخل فإن هذا يعكس تحسن حالة المستهلك المالية مما سيدفعه لزيادة مستويات الإنفاق و الطلب على السلع الاستهلاكية, و حيث أن مستويات النمو في الاقتصاد هي نابعة من تغير مستويات الطلب و الإنفاق الخاصة بالمستهلك فإن مع ارتفاع هذا المؤشر نستطيع القول أن الاقتصاد يعيش حالة من الانتعاش و النمو و العكس صحيح.
يصدر في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

معدل ILO للبطالة

هي القيمة النسبية لعدد المواطنين الذين يرغبون في الحصول على فرص عمل و لكن ليس لديهم وظيفة. و تقاس عن طريق قسم عدد العاطلين عن العمل على مجموعة القوة العاملة في البلاد. في حالة انخفاض المستوى فإن هذا يعكس مدى قوة قطاع العمالة و تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد و العكس صحيح.
يصدر في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, و يصدر عن مكتب الإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

لتقرير الوظائف الشهري تأثير متوسط على الأسواق لما يحتويه من بيانات تشير إلى أداء قطاع العمالة في الأسواق و الذي يعكس بالتالي أداء القطاع الصناعي الذي يمثل قطاع العمالة جزء كبير منه, حيث أنه في حالة أظهر التقرير ارتفاع مستويات البطالة و عدد العاطلين عن العمل فهذا يشير إلى أن الاقتصاد يعني من حالة خمول و تباطؤ اقتصادي و خاصة في القطاع الصناعي, بينما إذا كانت البيانات جيدة و تشير إلى انخفاض مستويات البطالة و ارتفاع الأجور فإن هذا يشير إلى أن الاقتصاد في حالة جيدة و يمر بمرحلة انتعاش و يعكس تحسن الأوضاع على المدى القصير إلى المتوسط.

تقرير الوظائف الامريكية

وهو تقرير صادر عن مكتب إحصاء الوظائف تقرير الوظائف الأمريكية ,يصدر في أول جمعة من كل شهر يظهر نتائج وإحصاءات الشهر السابق ويشمل استطلاعين حيويين , الأول هو استطلاع ومسح للمؤسسات , وهو التقرير الأكثر شمولية . حيث يقدم أكثر من 400 ألف عينة من الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حيث تغطي ثلث العاملين في القطاعات الغير زراعية . ويقدم هذا التقرير بعد معالجته ودراسته إحصائياً التغير في الوظائف من هذه القطاعات ومتوسط الدخل الشخصي في الساعة . والنموذج الثاني المكون لهذا البيان الاقتصادي هو عبارة عن تقارير منزلية لأرباب المنازل حيث يشمل أكثر من 60 ألف تقرير حيث يظهر في النهاية مقدار البطالة الفردية وبالنهاية إظهار معدل البطالة في الدولة .

قائمة رواتب العاملين في غير القطاعات الزراعية:
هذه القراءة تبين التغير في رواتب العاملين في غير القطاعات الزراعية مقارنة في الشهر السابق . مما يعني عدد الوظائف الجديدة في الاقتصاد . وتغطي الدراسة هذه حوالي 80% من العاملين والذين ينتج من خلالهم الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية . ويضم التقرير كل العاملين ما عدى هذه الفئات :
1- العاملين في القطاعات الحكومية
2- العاملين في القطاعات المنزلية الخاصة (إعمال حرة غير خاضعة للضريبة)
3- العاملين في المؤسسات التي لا تهدف للربح
4- العاملين في المزارع مباشرة

معدل الدخل الفردي في الساعة :
هو معدل النمو في المدفوعات في شهر مقارنة في الشهر السابق له . ويحتسب كنسبة مئوية ويقدم أيضاً في تقرير سنوي . وتظهر النتيجة مدى التغير في الأجور والرواتب لإظهار مدى دعم الدخل للإنفاق الشخصي ومقياس للتضخم . ويقدم أيضاً هذا التقرير دراسة عن تكاليف التوظيف ECI ليعطي نظرة أكثر واقعية ومفهومة أكثر عن مقدار تحمّل الفرد للإنفاق في الاقتصاد .

معدل البطالة العام :
هو عبارة عن مؤشر يقيس عدد القادرين على العمل في المجتمع الذين يستطيعون تقديم خدمة أو عمل والذين فعلاً هم موظفين أو يعملون ما إلى عدد هذه الفئة بإضافة عدد الذين لا يجدون الوظائف . ويعتبر هذا المقياس أيضاً معبراً عن مدى صحة وكفاءة الاقتصاد ويكون أيضاً داعماً للتقارير الأخرى من هذا النوع والتي تصدر بالترافق معه .

التأثير:

إن تقدم وتراجع الإنتاج هو نتيجة الطلب في الأسواق. لذلك تعتبر هذه البيانات ,والتي هي مقدار الوظائف التي أضيفت حديثاً , توضيحاً لهذا الطلب في الاقتصاد وتقيسه بدقة عالية . في دورة الطلب والإنتاج والوظائف , نستطيع أن نقول بأن الارتفاع في التوظيف يكون له تأثير إيجابي على دوران عجلة الاقتصاد في الإيجاب مما يدعم العملة التابعة للاقتصاد بقوة . وذلك لان ارتفاع الوظائف يعني ارتفاع في الإنتاج والذي نشأ من ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد . وهذا من جهة أخرى يعني ارتفاع في النقد في الدولة عن طريق الرواتب ويعني أيضاً ارتفاع الإنفاق وعلى المدى المتوسط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الوظائف ويزيد من الأجور بسبب قوى الطلب والعرض على الوظائف مما يرفع متوسط الدخل الفردي . وهذا ما يحصل في حالة ارتفاع قيمة البيان الاقتصادي ككل . وتكونه النتيجة عكسية تماما في حالة كان البيان الاقتصادي على انخفاض.

معدل البطالة

يعتبر هذا البيان الاقتصادي مهم جداً وذلك لأنه يعبر عن سعة التوظيف في الاقتصاد . وبالرغم من أن هذا البيان الاقتصادي بسيط جدا ويحتسب بسهولة , إلا إنه من الواضح بيان اقتصادي مهم قد يفوق في أهمية بيان التغير في الوظائف . وذلك لأنه يعطي صورة أكثر وضوحا عن الوظائف في الاقتصاد وسعته في المستقبل .
من البديهي أن نعرف بأن انخفاض هذا الرقم يدل على صحة الاقتصاد بشكل عام . مع العلم بان معدل البطالة المقبول عالمياً ما بين 4% و 5 % . لكن انخفاض القيمة عن ذلك بكثير غير مرجح كثيراً إذ إن حصول ذلك يعني وجود تضخم كبير جدا في الدولة مما يودي إلى تشغيل في الاقتصاد فوق الحد المستطاع فعلاً .
والتأثير العام لهذا البيان الاقتصادي من السهل جدا اشتقاقه من ما سبق , حيث إن انخفاض القيمة في هذا المؤشر يعني قوة في العملة وقوة في سوق الأسهم . حيث إنها تدل على الصعيدين المحلي والعام بأن هنالك إنتاج كبير في الاقتصاد . والعكس تماما في حالة ارتفاع هذه القيمة .

إن السبب الرئيسي الذي يجعل من بيان العاملين في القطاع الغير زراعي هو الخبر النجم في مجموعة البيانات تلك هو أن نتيجة هذا البيان الاقتصادي تتغير كثيراً عكس البيانات الاقتصادية الأخرى والتي قد تستمر شهورا دون أي تغيير.

تقرير تجارة الجملة الامريكي

يبنى تقرير تجارة الجملة الشهري على مسح شهري بما يقارب 4500 تجار جملة عاملين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و تجدد العينة بشكل ربعي لتعكس المشاريع الجديدة في الأسواق، و يتضمن التقرير الصادرات و الواردات وهو صادر عن مكتب الإحصاءات الأمريكية كنسبة مئوية تنقح عادة لأخر تقريرين سابقين، وتستند الأرقام إلى القيمة الحالية للمنتجات بالدولار عند تقدير مستويات المخزونات إلى المبيعات ، والتي تختلف عن غيرها من المؤشرات التي يمكن للتقرير أن يستند إليها، يمثل التقرير ثلاثة إحصائيات للمخزونات: المبيعات الشهرية،المخزونات الشهرية، نسبة المبيعات إلى المخزونات. البيانات مقسمة إلى السلع معمرة و غير معمرة و تشمل 8-10 قطاعات صناعية.

التأثير

نسبة المخزونات إلى المبيعات ،على الأرجح أنه المتغير أكثر متابعة بعد تقرير السلع المعمرة لإلقاء الضوء على تقرير المبيعات المعمرة القادم. نسبة المخزونات إلى المبيعات مؤشر جيد لقياس عدم التوازن في مستويات العرض إلى الطلب في الاقتصاد،على سبيل المثال ، إذا كان الطلب على مبيعات التجزئة أعلى من مستويات الإنتاج الحالية ، وسوف تظهر هذه النسبة منخفضة (في هذا السيناريو ،نسبة 1 تعني أن مستويات المخزونات الحالية من المحتمل أن تواجه خلال شهر واحد من الطلب الحالي).

انخفاض المخزونات إلى المبيعات يعني إن العرض يفوق معدل الطلب وهذا له تفسيرين ، أحدهما هو أن على القطاع الصناعي إنتاج المزيد وهذا أيضا يُسّرع عجلة الإنتاج و هو إشارة قوية لارتفاع مستويات الإنفاق الذي بدوره يقود لتوسع الدورة الاقتصادية ، وثانيهما هو معدل التضخم الذي هو السيناريو الكلاسيكي للأسعار بأن ترتفع كنتيجة لقوة معدلات طلب عن العرض الحالي مما يعني إن المستهلكين مستمرون في الارتفاع ، و المنتجين هم أيضا سيواصلون الارتفاع لمواجهة الصعود في أسعار المواد الخام مما يدفع أسعار النفط للارتفاع ، و أخيرا ارتفاع معدل استغلال الطاقة يدل على ارتفاع معدلات التضخم، ومع ذلك ، فأن للمؤشر تأثير ضعيف على أسواق العملات أو أسواق الأسهم ولكنه و كما ذكر سابقا إن نسبة المخزونات إلى المبيعات هي الأكثر متابعة و تعتبر هذه النسبة مؤشر اقتصادي لاحق ويرى معظم الاقتصاديون أن المؤشر له تأثير ضعيف على الأسواق.

تقرير جمعية المصرفيين البريطانيين للقروض العقارية(بريطانيا)

يتضمن هذا التقرير بيانات عن القروض العقارية التي تقدمها كبري البنوك البريطانية للمشترين من أجل شراء المنازل, تمثل الجمعية قرابة 70% من مجموع قطاع الإقراض العقاري في المملكة المتحدة, يعكس التقرير الاتجاه العام لقاع المنازل و النشاطات الخاصة به, حيث أنه مع ارتفاع عدد القروض نجد أن مستويات الطلب على قطاع المنازل مرتفع و العكس صحيح.
يصدر هذا التقرير شهرياً عن جمعية المصرفيين البريطانيين.

التأثير:

نادراً ما يتأثر السوق بهذا المؤشر و لكن هذا المؤشر يعطي نظرة مستقبلية عن الاتجاه الذي سيتخذه قطاع المنازل على المدى القصير إلى المتوسط, فكلما ارتفعت القراءة نجد أن النظرة المستقبلية الخاصة بقطاع المنازل قد تحسنت و العكس صحيح.

تقرير وكالة الطاقة الأمريكية

وهي وكالة الطاقة الأمريكية (وكالة معلومات الطاقة) هي المختصة في إصدار إحصائيات الطاقة الأمريكية، حول الطاقة الاحتياطية، و الإنتاجية، الإنفاق، التوزيع،بالإضافة إلى الأسعار، و تغطي هذه الإحصائيات بيانات الفحم الحجري، النفط، الغاز الطبيعي، و الكهرباء، و الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الطاقة النووية. و تصدر الوكالة تقريرا" أسبوعيا" للنفط يوم الأربعاء، و هو عبارة عن تلخيص وضع موجودات النفط الخام في أميركا ويصدر بشكل أسبوعي كل أربعاء يوضح المخزون وكميته خلال الأسبوع السابق والتغير في هذه الكميات.

التأثير

المستثمرون في أسواق السلع هم الأكثر اهتماماً في هذا التقرير الأسبوعي, وخصوصاً المتداولون في النفط. كذلك الذين يتداولون في عقود النفط الخام الأمريكي الآجلة. ويعتبر التغير في مخزون الطاقة الأمريكي من النفط مهم جدا وحيوي إذ إن أميركا تعتبر أكثر دولة محركة لأسعار النفط والطلب والعرض عليه.
أميركا هي أكبر الدول المستهلكة للنفط عالمياً, وأي تغير في المخزون يحرك السعر في كل العالم بالنسبة لسعر البرميل. فالمخزون يرتبط بعلاقة عكسية مع السعر . إذ إن ارتفاع المخزون يجعل الطلب الأمريكي قليل على النفط مما يجعل السعر يتراجع والعكس صحيح في حالة انخفاض المخزون، و لذلك تعتبر بيانات المخزون الأمريكي مهمة جداً, لكن التأثير الأساسي يكون على سعر برميل النفط حيث يلاحظ نتيجة هذه البيانات على سعر النفط مباشرة صدور الخبر. والتأثير على سوق الأسهم يكون على المدى الطويل وليس لحظياً إذ تتأثر الأسهم للشركات بعد تجاوب سعر النفط مع بيانات المخزون خصوصا التي يرتبط نشاطها التجاري بالنفط..

تكلفة وحدة العمالة الامريكية

هي التكلفة التي تتحملها الشركات من الأيدي العاملة لإنتاج و تخزين و نقل و بيع منتج معين, و يعتبر من التكاليف المتغيرة التي تتحملها الشركة و تصنفها كمدخلات لعملية الإنتاج. و تأتي هذه القراءة كجزء من تقرير الوظائف و يقيس زيادة تكلفة العمالة و بالتالي تكلفة المنتجات في الاقتصاد مما يجعله مؤشرا مناسبا لتوقع التضخم في دولة معينة. ويقوم بإصدارها مكتب إحصائيات العمل التابع لوزارة العمل.

التأثير

فمن جهة قد يؤدي ارتفاع تكلفة العمالة إلى ارتفاع في أسعار السلع النهائية التي تصل إلى المستهلك, مما يؤثر و يرفع مؤشر أسعار المستهلكين. و من جهة أخر فإنه يعبر بشكل أو بآخر عن زيادة السيولة في أيدي العمال مما قد يكون مؤثرا على مؤشر النفقات الشخصية، و من هنا تعتبر أي زيادة في هذا المؤشر داعمة للعملة لأنها قد تؤدي في النهاية إلى تنشيط في حركة الاقتصاد و ضغوط تضخمية تواجه برفع في أسعار الفائدة مما يزيد الطلب على العملة و يثبط أسعار الأسهم ليس فقط لتأثير سعر الفائدة و لكن لأنها تعتبر تكلفة إضافية على المنتجين من الممكن أن تخفض أرباحهم الحدية.

توقعات و تقدير مؤشر سعر المستهلك الأوروبي

أحد أكثر المؤشرات أهمية في الاقتصاد الأوروبي إذ إن بيانات مؤشر سعر المستهلك هي مقياس التضخم الذي يعتمده البنك المركزي الأوروبي في سن السياسات النقدية والمالية أهمها مستويات سعر الفائدة .من المعروف عبر تاريخ البنك المركزي الأوروبي بأنه طالما نظر إلى مستويات التضخم أكثر من نظره إلى النمو الاقتصادي وهذه كانت العديد من الانتقادات الموجّهة له , لكن من جهة أخرى لا نستطيع إنكار بأن بيانات التضخم خصوصاً مؤشر سعر المستهلك .هذا المؤشر يصدر من قبل منظمة اليوروستات بشكل شهري .

يتم احتساب مؤشر سعر المستهلك في المعادلة التالية :

[(سعر سلة السلع الاستهلاكية الحالي- سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس)/ سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس] * 100%

التأثير :

قد يكون هذا المؤشر أكثر أهمية لدى العديد من المحللين من مستوى مؤشر سعر المستهلك الحقيقي والذي يتم إصداره في وقت أبعد إلى جانب إن المصداقية التي تمتعت فيها هذه التوقعات على مر السنين جعلت هذا المؤشر هو من يحرك الأسواق المالية و سعر صرف اليورو بالرغم

من إن البنك المركزي الأوروبي لا يعتمد هذا المؤشر في سياساته النقدية إلا إن توقعات تقدير مؤشر سعر المستهلك قد تكون صورة قريبة جداً من الصحة عما سوف يصدر عليه مؤشر سعر المستهلك لاحقاً من منظمة اليورو ستات .

مستوى مؤشر سعر المستهلك المناسب للبنك المركزي الأوروبي هو قريب لكن ما دون مستوى 2.00% , بمعنى بان البنك قد يسمح في مستويات التضخم بين مستوى 1.8% - 2.00% تقريباً . من هنا نرى بان ارتفاع مستوى التضخم فوق 2.00% بكثير يعني بان البنك المركزي الأوروبي قد يقوم برفع سعر الفائدة المرجعية للحد من مستوى التضخم كما حصل بعد نهاية الربع الثاني من عام 2008 عندما قام برفع سعر الفائدة إلى 4.25% للحد من مستوى التضخم الذي وصل إلى 4.00% . أما في حالات انخفاض مستويات التضخم كثيراً فقد يقود البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة .

لا يقتصر تأثير مستوى التضخم على تحرك سعر الفائدة بناءاً عليه , بل من الممكن أن يكون مستوى التضخم هو سبب بأن يمتنع البنك المركزي الأوروبي في أن يقوم بخطوة لدفع النمو الاقتصادي , في حال انخفض الناتج المحلي كثيراً فإنه يجب على البنك المركزي الأوروبي أن يخفض سعر الفائدة لكن إذا كانت مستويات التضخم مرتفعة فقد يمتنع عن القيام بذلك .

من هنا نستطيع أن نعرف بأن الصيغة العامة لتأثر اليورو في مؤشر سعر المستهلك هي طردية , يرتفع اليورو بارتفاعه وينخفض بانخفاضه . أما أسواق الأسهم فالعكس تماماً حيث إن ارتفاع مستويات التضخم تشير إلى انخفاض أسواق الأسهم لكن هذا بالتأكيد في النظرية العامة المطلقة إذ إن النظرية الحديثة للتدفقات النقدية تشير إلى إن أسواق الأسهم قد تستجيب طردياً على المدى المتوسط بسبب إن المتداولين يتجهون نحو الدول الأوروبية للاستثمار وسط توقعات رفع سعر الفائدة بما يسمى بتجارة العائد .

ثقة المستهلك الأوروبي

يعتبر المستهلك الخلية الأولى في الاقتصاد الأوروبي , الاستهلاك هو المحرك الأساسي و الأول للناتج المحلي الإجمالي ومنه نشهد تحسناً اقتصادياً أو تراجع . ثقة المستهلك تنبع من توقعاته بان الوضع الجيد سوف يدوم أو سوف يتحسن الوضع الراهن وهذا ينعكس من الدخل الشخصي و ملائمته لظروف المستهلك و الأسعار لكن من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار بان ثقة المستهلك تنبع من ما يسمى بإعادة التزويد النقدي أي أن يكون المستهلك متأكداً بأنه سوف يحصل على مبالغ مالية خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يجعله يستهلك الآن ائتمانياً أو في الشراء الآني .

التأثير :

كما أشرنا فإن الإنفاق هو أهم أجزاء الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ منها المستهلك نصيب الأسد , و مع ارتفاع الثقة يقبل المستهلك على الاستهلاك ويتجه من استهلاك السلع الأساسية ليضم لها السلع الكمالية من ثم المعمّرة وهذا ما يرفع الإنفاق ويرفع الإنتاج مؤثراً على كل أجزاء الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الإنفاق الحكومي , فحتى الميزان التجاري يتأثر في ثقة المستهلك لكن التأثير يكون سلبياً على الميزان التجاري إلا إن هذا التأثير السلبي على الميزان التجاري يقابله تأثير إيجابي مضاعف من جهات أخرى مثل الإنتاج والمخزون وغيره .

ارتفاع ثقة المستهلك توحي بان الاقتصاد سوف يتحسن أو أن يستمر في وضعه الحالي الجيد بنما الانخفاض في ثقة المستهلك تعطي توقعاً بان المستهلك سوف يغيّر عاداته الاستهلاكية تاركاً السلع المعمّرة و ربما جزءاً من الكمالية ليكتفي الأساسية أو قد يصل الأمر من السوء إلى تخفيض استهلاك السلع الأساسية ما أمكن وهذه دلالة على إن الاقتصاد يتراجع بحدّة .

من جهة التضخم , ارتفاع مستوى ثقة المستهلك قد ترفع مستويات التضخم (لكن ليس بالضرورة) لكن انخفاض الثقة الاستهلاكية تنعكس (بالضرورة) على مستويات التضخم .

من هنا نرى بان كل من سعر صرف اليورو و كذلك أسواق الأسهم تتأثر في هذه البيانات تأثراً طردياً لكن أسواق الأسهم قد تكون هي الأكثر تأثراً إذ إن ارتفاع ثقة المستهلك تعني مزيداً من الطلب على السلع وهذا يعطي مزيداً الاستثمارات في الشركات من خلال أسواق رأس المال.

ثقة المستهلكين (اليابان)

مؤشر ثقة المستهلكين سواء كان على المستوى الفردي أو على مستوى القطاع العائلي تقيس مدى التغيرات التي تحدث لنظرة المستهلكين نحو الاقتصاد مما تساعد على تحديد اتجاه الاقتصاد الياباني خلال المستقبل القريب,أو بمعنى آخر مؤشر يقيس مدى تفاؤل أوتشاؤم المستهلكين نحوالاقتصاد الياباني خلال المستقبل القريب.

طريقة عمل المسح الإحصائي في نطاق نحو 47.8 مليون عائلة في اليابان ويستثنى منها الأجانب و الطلاب, ويتم أخذ عينة عشوائية من هذا النطاق تقدر بنحو 6720 أسرة يابانية(4704 أسرة تتكون من أكثر من شخصين, و 2016 تتمثل في فرد واحد المنتمين للقطاع العائلي) والعينة تأخذ على ثلاثة مستويات من حيث المدينة/البلدة/القرية/الوحدة المحلية, وتكون طريقة المسح عن طريق المقابلة الشخصية و المباشرة لمفردات العينة العشوائية واستمارات الاستبيان الذاتية.
وتصدر نتائج هذا المسح الإحصائي لثقة المستهلكين في الخامس عشر من كل شهر ويقوم بإصدارها مكتب مجلس الوزراء الياباني.

تكون قراءة المؤشر في شكل رقم عادي فإذا جاءت القراءة أعلى من مستوى 50.0 فإن ذلك يعني أن هناك تفاؤل من قبل المستهلكين نحو الاقتصاد والعكس إذا جاءت القراءة أقل من 50.0 فإن ذلك يعني أن هناك تشاؤم من قبل المستهلكين نحو الاقتصاد الياباني في المستقبل القريب.

التأثير:

كما ذكرنا أن مؤشر ثقة المستهلكين يقيس مدى تفاؤل أو تشاؤم المستهلكين تجاه الاقتصاد, فإن ذلك يعني اتجاه المستهلكين نحو الإنفاق أو تقليص الإنفاق مما يساعد على التنبؤ بالنمو و الضغوط التضخمية, فإذا جاءت القراءة للمؤشر أعلى من 50.0 فإن ذلك يعني أن القطاع العائلي والأفراد في حالة تفاؤل وثقة في الاقتصاد مما يعني ازدياد الاتجاه على الإنفاق الشخصي وشراء السلع و الخدمات مما يدفع بارتفاع معدلات النمو و معدلات التضخم وبالتالي فإن مؤشر ثقة المستهلكين يعتبر مقياس لكافة أوجه الأنشطة الاقتصادية و الضغوط التضخمية المستقبلية.

ويظهر التأثير على العملة في حالة ارتفاع المؤشر إذ ترتفع قيمة العملة نتيجة للإقبال عليها هذا بجانب ارتفاع سوق الأوراق المالية نتيجة لتحقيق الشركات أرباح مرتفعة الناتجة من ارتفاع مبيعاتها من جراء إقبال المستهلكين على الشراء نتيجة لارتفاع ثقة في الاقتصاد الياباني.

ثقة في قطاع الخدمات الأوروبية

هذا المؤشر يتم السؤال فيه عن طريق استبيان عن توقعات نخبة من خبراء القطاع عن مستقبل الطلب على هذه الخدمات وهو يعتبر مقياساً جيداً حيث إنه يغطي معظم جهات قطاع الخدمات وتكمن أهمية هذا المؤشر في إن قطاعه الخدمات هو الذي أغلب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا.

التأثير :

ارتفاع قيمة المؤشر تعني تحسن في الثقة والعكس في حالة الانخفاض , والقيمة الموجبة تعني تفاؤل هو غالب على الاستبيانات بينما القيمة السلبية تعني تشاؤم يسود الاقتصاد . إن هذا المؤشر يعتبر أحد المؤشرات التي ينتظرها المستمرون في الاقتصاد الأوروبي حيث إن هذا المؤشر يوضّح ثقة خبراء وعينة من الشركات والأشخاص يتم اختيارهم بعناية ويعتبر المؤشر مؤشر توقعات مستقبلية لذلك نرى بان قيمة هذا المؤشر في سلسلة بياناته لعدة أشهر تظهر بتحسن أو تراجع في النمو الاقتصادي.
ارتفاع الثقة تعني استثمارات أكثر فإنتاج أكثر وأخيراً استهلاك أكثر وهذا كله يندرج تحت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة بينما انخفاض الثقة خصوصاً دخولها السلب قد تعطي تحذير بان الاقتصاد قد يمر في مرحلة صعبة وسط عزوف المستثمرين علن الاستثمار وانخفاض الإنتاج و انخفاض الاستهلاك .

يتأثر كل من اليورو و أسواق الأسهم طردياً مع هذا المؤشر ونجد بان التأثير يكون متوسطاً في العادة ما لم تظهر مفاجآت في البيانات الاقتصادية .

سعر المستهلك الأوروبي

أحد أكثر المؤشرات أهمية في الاقتصاد الأوروبي إذ إن بيانات مؤشر سعر المستهلك هي مقياس التضخم الذي يعتمده البنك المركزي الأوروبي في سن السياسات النقدية والمالية أهمها مستويات سعر الفائدة .من المعروف عبر تاريخ البنك المركزي الأوروبي بأنه طالما نظر إلى مستويات التضخم أكثر من نظره إلى النمو الاقتصادي وهذه كانت العديد من الانتقادات الموجّهة له , لكن من جهة أخرى لا نستطيع إنكار بأن بيانات التضخم خصوصاً مؤشر سعر المستهلك . يتم إصداره من منظمة يوروستات

يتم احتساب مؤشر سعر المستهلك في المعادلة التالية :
[(سعر سلة السلع الاستهلاكية الحالي- سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس)/ سعر سلة السلع الاستهلاكية في سنة الأساس] * 100%

التأثير :

مستوى مؤشر سعر المستهلك المناسب للبنك المركزي الأوروبي هو قريب لكن ما دون مستوى 2.00% , بمعنى بان البنك قد يسمح في مستويات التضخم بين مستوى 1.8% - 2.00% تقريباً . من هنا نرى بان ارتفاع مستوى التضخم فوق 2.00% بكثير يعني بان البنك المركزي الأوروبي قد يقوم برفع سعر الفائدة المرجعية للحد من مستوى التضخم كما حصل بعد نهاية الربع الثاني من عام 2008 عندما قام برفع سعر الفائدة إلى 4.25% للحد من مستوى التضخم الذي وصل إلى 4.00% . أما في حالات انخفاض مستويات التضخم كثيراً فقد يقود البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة .

لا يقتصر تأثير مستوى التضخم على تحرك سعر الفائدة بناءاً عليه , بل من الممكن أن يكون مستوى التضخم هو سبب بأن يمتنع البنك المركزي الأوروبي في أن يقوم بخطوة لدفع النمو الاقتصادي , في حال انخفض الناتج المحلي كثيراً فإنه يجب على البنك المركزي الأوروبي أن يخفض سعر الفائدة لكن إذا كانت مستويات التضخم مرتفعة فقد يمتنع عن القيام بذلك .

من هنا نستطيع أن نعرف بأن الصيغة العامة لتأثر اليورو في مؤشر سعر المستهلك هي طردية , يرتفع اليورو بارتفاعه وينخفض بانخفاضه . أما أسواق الأسهم فالعكس تماماً حيث إن ارتفاع مستويات التضخم تشير إلى انخفاض أسواق الأسهم لكن هذا بالتأكيد في النظرية العامة المطلقة إذ إن النظرية الحديثة للتدفقات النقدية تشير إلى إن أسواق الأسهم قد تستجيب طردياً على المدى المتوسط بسبب إن المتداولين يتجهون نحو الدول الأوروبية للاستثمار وسط توقعات رفع سعر الفائدة بما يسمى بتجارة العائد .

سعر المستهلك الجوهري

مؤشر تابع ومشتق من مؤشر سعر المستهلك العادي لكنه لا يشمل الغذاء والطاقة, يعتقد البعض بأن هذا المؤشر هو مستوى التضخم الحقيقي في البلد إذ إن أسعار الغذاء و الطاقة كثيرة التذبذب مما قد يعطي قيماً غير حقيقية عن مستوى التضخم ومنه انطلق فريق من المحللين لمتابعة هذا البيان الاقتصادي الذي يتحرّك بوتيرة أقل وأبطأ من مستوى التضخم في مؤشر سعر المستهلك العادي . يتم إصداره من منظمة يورو ستات

التأثير:

بما إن مستوى التضخم في مؤشر سعر المستهلك الجوهري ليس هو المؤثر في سياسة البنك المركزي الأوروبي فنجد بان هذا البيان الاقتصادي يكون تأثيره أقل من مؤشر سعر المستهلك العادي إلا إنه في حال حصول قفزات كبيرة في هذا المؤشر نستطيع منه أن نعرف بأن الارتفاع أو الانخفاض في التضخم ناشئة عن تغيرات حقيقية في العادات الاستهلاكية وهذا يكون ارتباطه مباشر مع مستوى البطالة و متوسط الدخل الفردي إلى جانب الوضع الاقتصادي ككل من ناحية النمو .
يتأثر اليورو طردياً مع بيانات هذا المؤشر بينما أسواق الأسهم تحرك بشكل عكسي في الغالب و التأثير المعاكس بسبب التدفقات النقدية تكون أقل بكثير مما يحصل على المدى المتوسط لمؤشر سعر المستهلك العادي الذي يرتبط مباشرة مع سياسة البنك المركزي الأوروبي .

صافي إئتمان المستهلك (بريطانيا)

يقيس مستويات المديونية التي يطلبها المستهلك من أجل شراء السلع و الخدمات مثل كروت الإئتمان و بعض أنواع القروض, و على مستوى أعم هي الاموال التي يتم إنفاقها على السلع الاستهلاكية. بالرغم من هذا إلا أنه يعد مؤشر غير مؤثر و ليس له شعبية بسبب أنه لا يعطي أهمية لمؤشر شديد الأهمية و هو الين المنزلي.
يصدر عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة, و هو تقرير ربع سنوي.

التأثير:

ليس للمؤشر أثر قوي على الأسواق و لكن أثره يظهر على المدى الطويل حيث أن الارتفاع في هذا المؤشر يعكس ارتفاع مستويات السيولة في البلاد, و مع هذا الارتفاع يتحمس المستهلك للإنفاق مما يزيد من مستويات الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي سيؤدي هذا إلى زيادة مستويات الإنتاج في المصانع.

صافي الإقراض المدعوم بالمنازل (بريطانيا)

هو مؤشر يصدر عن البنك المركزي البريطاني يتضمن القروض العقارية و القروض المدعومة بعقارات, و يتضمن المؤشر العقارات المستأجرة و العقارات التي تمثل ملكية خالصة و التي يستخدمها المقترض في ضمان القرض, و يعد هذا المؤشر هام حيث أنه يسهل علينا حساب على مؤشر M4 للإقراض, و في حالة ارتفاع المؤشر تبدأ المخاطر التصاعدية المتعلقة بالتضخم في الارتفاع.

التأثير:

للمؤشر تأثير طفيف للغاية على الأسواق, و ينحصر هذا التأثير على القطاع المالي و العملة بالأخص حيث انه مع ارتفاع القروض ترتفع مستويات السيولة في البلاد مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم و بالتالي سيضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة من أجل سحب السيولة من الأسواق, و مع ارتفاع أسعار الفائدة ترتفع قيمة الإسترليني و يرتفع الإقبال عليه.

صافي التغير في التوظيف – كندا

هو مؤشر شهري يصدر عن دائرة الإحصاءات الكندية في أول أسبوع من كل شهر و يقيس التغير في عدد الأشخاص اللذين تم توظيفهم في مجمل قطاعات الاقتصاد الكندي من سن 15 فما فوق، و كون هذا المؤشر هو الرئيسي المعبر عن وضع قطاع العمالة المرتبط بشكل رئيسي بمستويات الإنفاق، الإنتاجية، الدخل و الثقة مما يعبر عن كفاءة الاقتصاد فإن تأثير هذا المؤشر رئيسي على الأسواق.

التأثير

البنك المركزي الكندي دائما يريد أن يمتلك اقتصاده قطاع عمالة مستقر و أن يتم الحفاظ على مستويات التوظيف مرتفعة لأن تراجع مستوى التوظيف يدل على أن الشركات تمتنع عن توفير وظائف جديدة إما بسبب تراجع الطلب على السلع و الخدمات أو بسبب اشتداد الشروط الائتمانية التي تصعب من توسيع الاستثمارات، لذا فإنها تجد نفسها مضطرة لتخفيض إنتاجيتها و نفقاتها و هذا سيخفض من قيمة أسهمها مما سيدفعها للامتناع عن التوظيف أو للقيام بتسريح الموظفين الحاليين لديها مما سيزيد من عدد الأشخاص العاطلين عن العمل و هذا سيضر بثقة المستهلكين من جهة و سيحد من مستويات الإنفاق من جهة أخرى.

فبما أن مستوى دخل الأفراد يعتمد على الوظيفة التي يتملكها كل شخص فإن تراجع الدخل في حال تراجع التوظيف ستدفع بمستويات الإنفاق على السلع و الخدمات للتراجع مما سيحد من الأداء الاقتصادي في كندا و يدفعه نحو الركود، و هذا سيحث البنك المركزي الكندي للقيام بتخفيض سعر

الفائدة من أجل زيادة السيولة في الأسواق عن طريق تسهيل الاقتراض و تحفيز الشركات للعودة للاستثمار و التوظيف ليعود النمو إلى الاقتصاد، الأمر الذي سيدعم أسواق الأسهم و لكن سيضعف الدولار الكندي الذي لن يكون عائدة كما في السابق و بالتالي تتراجع جاذبيته و إقبال المستثمرين عليه.

من جهة أخرى، ارتفاع مستويات التوظيف دليل على أن الشركات تقوم بتوظيف الأفراد نظرا لحاجتها لرفع إنتاجيتها بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها إما محليات أو من خارج البلاد، و بالتالي فإن دخل الأفراد يرتفع و هذا حافز لزيادة مستويات الاستهلاك الذي يساهم في دعم الأداء الاقتصادي، مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار بسبب زيادة الإقبال على مختلف السلع و الخدمات منذ أن ارتفعت السيولة في الأسواق بالتالي سيضطر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة من أجل التقليل من هذه السيولة و الحد من التضخم، الأمر الذي سيدعم الدولار الكندي كون الفائدة عليه ستزداد و بالتالي الطلب عليه سيرتفع لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع مستويات التوظيف و العكس صحيح.

طلبات الآلات الصناعية (اليابان)

هو إجمالي قيمة طلبات الآلات من قبل القطاعات الصناعية الرئيسية في اليابان, ويوضح هذا المؤشر حجم إنفاق الشركات على السلع الرأسمالية أو بمعنى آخر حجم الإنفاق الاستثماري.
ويصدر هذا المؤشر بشكل شهري في منتصف الشهر التالي للشهر محل الدراسة و يصدر عن طريق معهد الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية الياباني, ويتم تعديل القراءة السنوية في شهر آذار.

التأثير:

كما أوضحنا أن المؤشر يعبر عن قيمة الطلب على الآلات الجديدة من قبل القطاعات الصناعية الرئيسية في اليابان, وبالتالي يعبر ذلك عن مستويات الإنفاق الاستثماري ومدى توسع القطاع الصناعي, فإذا جاءت القراءة الفعلية للمؤشر مرتفعة فإن ذلك يدل على ازدياد مستويات الثقة على مستوى الأعمال و بالتالي تحسن النظرة المستقبلية بشأن الأوضاع الاقتصادية, هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع المؤشر يعني ازدياد الطلب على العمالة لتشغيلها على الآلات الجديدة و بالتالي انخفاض معدلات البطالة, ويتضح تأثير ذلك على الين الياباني إذ أن هذا الارتفاع في قراءة المؤشر يعني اتجاه مستويات النمو نحو الارتفاع مما يزيد من الطلب على الين و بالتالي صعود قيمة الين, هذا بجانب اتجاه سوق الأوراق المالية نحو الصعود وذلك إذ أن المصانع تتجه نحو التوسع وبالتالي المزيد من الإنتاج مما يزيد من حجم المبيعات وبالتالي تحقيق زيادة في الأرباح ما يدفع إلى ارتفاع القيم السوقية للأسهم في سوق الأوراق المالية وعلى الرغم من ذلك إلا أن تأثير هذا المؤشر سواء على العملة أو على الأسواق يعتبر بالتأثير الضعيف.

طلبات البناء (اليابان)

تقرير طلبات البناء يقيس عدد طلبات البناء من قبل شركات البناء التي تريد البدء في العمل و الإنشاء, ويشمل التقرير ثلاثة أجزاء طبقاً لنوع الشركة (قطاع خاص أو قطاع حكومي), وعل مستوى الإقليم, وعلى مستوى نوع مشروع البناء, ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة خاصة للسوق العقاري حيث يوفر رؤية مبكرة لما سوف يكون عليه اتجاه التوسع في قطاع العقاري و بالتالي معرفة حجم المعروض من المنازل, ارتفاع قراءة المؤشر يعد دليل على وجود حالة من التفاؤل داخل الاقتصاد و بالتالي ينتج عن ذلك توسع إنفاق الشركات أو المستهلكين, وبشكل عام فإن المؤشرات المتعلقة بقطاع البناء أو بالقطاع العقاري تقيس مدى صحة الاقتصاد القائم هذا طبقاً لتأثيرها المزدوج على باقي القطاعات الأخرى, يصدر التقرير كل شهر من قبل وزارة الأراضي و البنية التحتية و النقل اليابانية مع تعديل بسيط أو بدون تعديل لقراءة المؤشر.

التأثير:

يعد تأثير هذا المؤشر على الأسواق بالضعيف إلا أنه يعتبر مؤشر غير مباشر لقياس مستويات النمو حيث أن نشاط بناء المنازل يحتاج إلى تكلفة كثيفة ومرتفعة, لذا فإن القراءة المرتفعة للمؤشر تعني أن الاقتصاد في طريقه للنمو و التوسع وان هناك المزيد من الإنفاق, ونتيجة لذلك يرتفع معدل التضخم مما يدفع البنك المركزي الياباني إلى رفع أسعار الفائدة لكي يحد من التضخم, وعلاوة على ما سبق فإذا كان الاقتصاد يقوم بأداء جيد فغن ذلك يدفع بارتفاع الطلب على الين و بالتالي اتجاه قيمته إلى الصعود, وكما هو الحال بالنسبة للأسهم فإن القراءة المرتفعة للمؤشر يعكس ارتفاع مستويات الثقة في الاقتصاد, لذا فمن الممكن أن ترتفع مستويات الطلب على الأسهم و التي سوف ترتفع نتيجة لارتفاع قيم أسهم شركات القطاع العقاري.

طلبات القروض العقارية الامريكية

وهو مؤشر يقيس الطلب على القروض العقارية في الولايات المتحدة بتتبع القروض العقارية الجديدة و إعادة تمويل القديمة منها, تعتبر إحصائية القروض العقارية المؤشر الحالي لسوق المساكن في الولايات المتحدة،ويصدر المؤشر عن الاتحاد المصرفي للقروض العقارية الأمريكية يوم الأربعاء من كل أسبوع.يمثل مستوى الطلب على القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعكس مستوى الإنفاق و السيولة في قطاع المساكن الأمريكية

التأثير

يعتبر المؤشر ذو أهمية قليلة، النمو في طلبات القروض العقارية يعكس صحة سوق الإسكان الأمريكي نظرا لأثر المضاعف لقطاع الإسكان على بقية القطاعات في الاقتصاد. فبزيادة المؤشر تعكس زيادة الدخل المعيشي للاسرة و زيادة مبيعات المنازل القائمة و الجديدة ، ويبين ايضا ارتفاع مستوى السيولة في الاسواق و مستوى الإنفاق بالاضافة الى ارتفاع معدل التوظيف في قطاع الإسكان وبهذا تتطور الدورة الاقتصادية فينعكس بنواحي ايجابية على قيمة الدولار ، و

إيجابا على أداء الشركات و قيمة السهم ، و في حال انخفاض المؤشر يدل على زيادة في حجم طلبات أعادة تمويل القروض الحالية بذلك يقل الإنفاق على قطاع الإسكان فتقل مبيعات المنازل فتتعطل الدورة الاقتصادية بالتالي تنخفض قيمة الدولار و يتأثر أداء الشركات المرتبطة بقطاع الإسكان و التعمير فينخفض الإقبال على سوق الأسهم و السندات .

طلبيات المصانع الأمريكية

هو مؤشر صادر عن دائرة الإحصاء الأمريكية-وزارة الخارجية.ويقيس المؤشر حجم طلبيات المصانع بالدولار الأمريكي ويصدر كنسبة مئوية متغيرة عن الشهر السابق.تقيس بيانات أوامر المصانع التغير في كمية الطلبات في أوامر المصانع من الشهر السابق لها , ويدخل في التقرير كل من طلبات البضائع المعمرة وغير المعمرة والشحنات للبضائع والأوامر التي ما زال من الممكن تعبئتها لطلبات جديدة وينتج بدمجها تقرير يصدر عن المنتجون المحليون .
هذا البيان الاقتصادي لا يهم الكثيرين وكذلك تأثيره قليل نسبياً على الأسواق وذلك لأنه يعتبر تقرير متأخر وذلك لأن بيانات البضائع المعمرة تشمل أكثر من نصف بيانات الأوامر الصناعية وذلك يقلل من أهميتها كثيراً .

التأثير

في حال ظهرت نتيجة الخبر بزيادة في طلبات وأوامر المصانع, فإن ذلك يدل على ارتفاع الطلب على المواد الأولية التي يحتاجها المصنع لإكمال الدورة التصنيعية لتوفير الكميات الزائدة من البضائع المعمرة والغير معمرة.
ووفقاً لذلك , تستطيع المصانع أن توفر ما يطلبه المستهلك من هذه البضائع والتي تعكس الوضع الاقتصادي الراهن مثل مستوى الدخل الفردي والإنفاق والتوسع فيهما . ونتيجة ذلك فسوف تدعم نشاطات المصانع من كفاءة الاقتصاد والدورة الاقتصادية بشكل إيجابي تدفع إلى تحسن في النمو مما يقدم للعملة المحلية المزيد من القوة مقابل العملات الأخرى .
الطلبات الصناعية تؤثر أحيانا في سوق تبادل العملات الأجنبية لأنها تعكس صورة السعة الاقتصادية للبلد، لذلك بما أن هذه البيانات تؤثر على سوق العملات أحيانا ولا تؤثر على الأسواق العالمية العادية فتعتبر بيانات اقتصادية متوسطة التأثير .
وأيضاً أسواق الأسهم لا تتأثر كثيراً في العادة من نتائج هذه البيانات لكن تنعكس نتيجة هذا الخبر على الأسهم الصناعية بالإيجاب أو السلب والمؤشرات التي تتأثر كثيراً هي الأسهم الصناعية , لكن أحياناً يحصل أن تتأثر قطاعات أخرى مثل الخدمات وذلك كونها تخدم المصانع أو زبائن هذه الصناعات لكن يكون التأثير غير مباشراً بل بالتبعية ..

عدد طلبات الإعانة الامريكية

هو مؤشر يصدر أسبوعياً عن دائرة العمل الأمريكية و يحصي التغير في عدد المتقدمين بطلبات الاعانة في الأسبوع السابق ، و غالبا يصدر كل خميس الساعة 13:30 بتوقيت غرينتش و يعكس صحة سوق العمل الأمريكي ، حتى الآن يعتبر متوسط الأربعة أسابيع هو الرقم الذي ينظر إليه من قبل المحللين عندما توضع التقديرات لتقرير الوظائف الأمريكية ، و تقرير الوظائف الجديدة.

التأثير

يعتبر تأثير المؤشر على الأسواق لحظي و لكنه يعتبر مقياس جيد لسوق العمل و في تقييم تغير الوظائف الأمريكية،القراءات متذبذبة و معرضة لتنقيح،و يستخدم متوسط الأربعة أسابيع كمقياس لمعرفة الاتجاه الأساسي لعدد طلبات الإعانات .

ارتفاع المؤشر له تأثير سلبي على كل من الدولار و أسواق الأسهم، حيث يعتبر ارتفاع هذا المؤشر بمثابة مؤشر على ضعف الاقتصاد، و العكس صحيح، و ذلك لأنه يدل على دخل المستهلكين في الاقتصاد و تأثيره على مستويات الإنفاق و المشتريات و الدورة الاقتصادية الكاملة، فعندما يعكس سوق العمالة إيجابيته بأنخفاض عدد طلبات الاعانة فان ذلك يدل على إيجابية الاقتصاد ككل، لأنه يدل بشكل أو بآخر أن الأعمال في الاقتصاد سواء كانت في قطاع الخدمات أو الصناعة تتسم بوفرة الإنتاج و بزيادة الإقبال و العكس صحيح.

قرار الفائدة الأوروبية

سعر الفائدة المرجعي هو أحد سياسات البنك المركزي الأوروبي النقدية وهي السياسة الرئيسية لتنفيذ هدف البنك في الحفاظ على استقرار الأسعار . الفائدة المرجعية هي أقل سعر فائدة مسموح للبنوك أن تتداول الائتمان في ما بينها. يختلف سعر الفائدة المرجعية عن سعر فائدة الإيداع في البنك المركزي الأوروبي و سعر فائدة الاقتراض منه حيث يكون سعر الفائدة المرجعي بينهما بحسب ما يراه البنك المركزي الأوروبي مناسباً .

من هنا نرى بأن قرار سعر الفائدة المرجعية ليس مجرد رقم واحد بل هو 3 متغيرات يجب النظر إليها لفهم السياسة النقدية تماماً و يتكون من سعر فائدة الإيداع و سعر فائدة الائتمان و أخيراً سعر الفائدة المرجعي نفسه .

التأثير:

سياسة سعر الفائدة المرجعية تؤثر تأثيراً مباشراً في النقد المتداول في القطاع المصرفي و منه بتأثير لاحق على المستهلك والمستثمر وكل هذا يؤثر في مقدار النقد المتداول في الاقتصاد. أن سعر الفائدة المرجعي يتم فيه التحكم في مستويات التضخم و كذلك مستويات النمو الاقتصادي حيث تتناسب الفائدة المرجعية مع مستوى التضخم يتناسب عكسي فيما تتناسب مع مستوى النمو في

الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة عكسية . في حال ارتفع التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة المرجعي وكذلك إذا انخفض مستوى التضخم ما دون مستوى التضخم المطلوب عند 2.00% يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لرفع التضخم نحو المستوى المطلوب وكذلك الأمر في حال انخفاض مستويات النمو يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة لرفع الكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية في الاقتصاد لدفع عجله النمو . تكمن المشكلة بأن التضخم والنمو يتأثران بعضهما البعض ومن هنا نجد إن تنقلات سعر الفائدة المرجعية ضرورية بين فترة وأخرى فيستحيل على البنك المركزي الأوروبي إيجاد سعر فائدة عادل يوازن النمو والتضخم عند المستوى المطلوب . إن رفع سعر الفائدة المرجعي بتهميش المتغيرات الأخرى يقوم بدعم عملة الدول الأوروبية " اليورو " فيما يقوم بضغط أسواق الأسهم نحو الأسفل فتكاليف الائتمان ترتفع مسببة انخفاضاً في الاستثمار فيما ارتفاع الفائدة المرجعي ينعكس أيضاً على عوائد الإيداعات و الاستثمارات المباشرة من خارج أوروبا داعماً سعر صرف اليورو .

لفهم تأثير قرار الفائدة المرجعي يجب أن ندرس كما ذكرنا في التعريف سعر فائدة الإيداع وكذلك سعر فائدة الائتمان من نفس البنك المركزي الأوروبي , توسيع الفجوة بين هذين المتغيرين يعني بأن البنك المركزي الأوروبي يريد تقليل الودائع لديه و بالتالي دفع السيولة نحو القطاع المصرفي و هذه الحالة جيدة لرفع النمو أو رفع التضخم فيما تقليص الفجوة يعني بان البنك المركزي الأوروبي يحاول سحب السيولة من الأسواق فهذه سياسة مناسبة لخفض التضخم . أما تحريك سعر الفائدة المرجعي فهو لجعل تأثيرات هذه الفجوة مناسباً لاحتياج الاقتصاد . في كانون الأول-2008 قام البنك المركزي بتخفيض الفائدة وقام برفع الفجوة بين سعر الإيداع والائتمان وهذه كانت إشارة صريحة إلى إن الاقتصاد بحاجة ماسة إلى السيولة ويكون تأثير خفض الفائدة في هذه الحالة هو في أقسى حالاته . لكن أيضاً لا يقتصر الأمر على ذلك بل إن نسبة ابتعاد أحد القيمتين , تكاليف الائتمان أو عوائد الإيداع , عن نفس سعر الفائدة المرجعي له مدلوله أيضاً . وهذا المركب المعقّد جداً هو ما يفهم بقرار الفائدة الأوروبية في البنك المركزي الأوروبي رغم إن سعر الفائدة المرجعي نفسه هو ما يتم مراقبته لدى العديد من المتداولين لشهرته بينما المحللون الاقتصاديون يهتمون في الثالث متغيرات معاً لتقييم ما سوف يحصل حقاً في الاقتصاد .

لا يتأثر الاقتصاد فقط في القرار نفسه , بل إن التصريحات التي تتبع القرار قد تكون أكثر أهمية من القرار نفسه في كثير من الأحيان . يتم تقييم الوضع الراهن في الاقتصاد و بيان سبب قرار الفائدة الذي تم اتخاذه ثم يقوم البنك المركزي على لسان المتحدث والذي يكون هنا محافظ البنك المركزي الأوروبي بتقديم توقعات لمستقبل الاقتصاد و يتضمن التصريح أيضاً إشارات مباشرة أو غير مباشرة عن ما سوف يقوم به البنك المركزي مستقبلاً وهذه النقطة هي من تحدد سلوك اليورو نفسه مقابل العملات و كذلك سلوك أسواق الأسهم .

قرار الفائدة يتم توقعه في وقت سابق , ولهذا نجد بان التصريح يكون تأثيره على الأسواق أكبر من قرار الفائدة نفسه لكن من جهة أخرى في حال حصول مفاجآت في القرار فنتوقع تحركاً كبيراً في كل من سعر صرف اليورو و كذلك أسواق الأسهم إلا إن التأثير الملحوظ يكون على أسواق سندات الخزانة الأوروبية .

في نظرية الاقتصاد الحديث اختلفت الآراء حول تأثير سعر الفائدة المرجعي على كل من النمو والتضخم وسعر صرف اليورو نفسه و تجاوب الأسهم , إذ إن النظرية الاقتصادية الحديثة تعتمد التدفقات النقدية في هذه الحالات من خارج الاقتصاد و منه , فرفع أو خفض الفائدة يكون تأثيره على التضخم أكبر من تأثيره على النمو حيث إن خفض الفائدة يسبب رفعاً في السيولة الداخلية في أوروبا يتبعها بعد فترة ارتفاع في الاستثمار الخارجي و هذا يكون تأثيره مباشراً على التضخم بينما تأثيره على النمو بطيء ويأخذ وقتاً أكبر لكن رفع الفائدة المرجعية يكون تأثيره على النمو شديداً فيما التأثير على التضخم يكون قليل إذ إن التدفقات الاستثمارية الداخلة للاقتصاد تأخذ شكل ودائع أو استثمارات غير مباشرة بينما السيولة الداخلية للاقتصاد تنخفض وهذا يكون تأثيره قليل على التضخم مقارنة بالتأثير على النمو .

بشكل إجمالي وفي النظرية الاقتصادية المطلقة يتم الإشارة إلى الحاجة لخفض الفائدة لدفع النمو نحو الأعلى أو رفع التضخم للهروب من مشاكل انكماش الأسعار أما رفع سعر الفائدة المرجعية يكون لخفض التضخم أو تقليل الانفجار في النمو خوفاً في حصول فقاعة نمو تنفجر لاحقاً مسببةً أزمة اقتصادية لكن كما وضحنا عزيزي القارئ فإن تركيبة تأثير سعر الفائدة بحسب النظرية الاقتصادية الحديثة تختلف جداً عن المسلّمة هذه .

قرار الفائدة البريطاني (بريطانيا)

و القرار الذي يتخذه البنك المركزي البريطاني سواء بخفض, زيادة أو تثبيت أسعار الفائدة في المملكة المتحدة. يجتمع البنك المركزي شهرياً من أجل اتخاذ قرار بشأن أسعار الفائدة, و يعلن القرار عقب كل اجتماع. يستخدم البنك المركزي البريطاني أسعار الفائدة هذه للتحكم بمستويات التضخم و السيولة في البلاد. يتكون مجلس الساسة النقدية من 9 أعضاء و يترأسهم رئيس البنك البريطاني و هو السيد مارفن كينج, و يتبع البنك نظام التصويت في اتخاذه لقرار الفائدة.

التأثير:

لقرار الفائدة تأثير كبير على الأسواق المالية حيث أن التغير في سعر الفائدة يؤثر بقوة على أسعار الفائدة المتعلقة بالقروض الشخصية و القروض العقارية و السندات ة معدل التبادل على الإسترليني.

قرار الفائدة الياباني (اليابان)

تقوم لجنة السياسات بالبنك المركزي الياباني بالاجتماع كل شهر لمدة يومين لمناقشة سبل تنمية الاقتصاد داخل وخارج اليابان لذا فإن أي تصريحات تعلن من قبل هذا الاجتماع تنبئ بأي تغيير سوف يحدث لأسعار الفائدة, ويقوم البنك المركزي بمحاولة السيطرة على مستويات الأسعار أخذاً في الاعتبار معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف, وذلك وفقاً لتوجهات الحكومة, حيث يعمل البنك المركزي على تحقيق أهداف الدولة ووفقاً لرؤيتها وبالتالي اتخاذ قرارات بشأن خفض أو رفع أو تثبيت مستويات أسعار الفائدة.

التأثير:

بالطبع أي تغير لأسعار الفائدة لها تأثير على الأسواق المالية مما يؤثر على القروض الشخصية و الرهونات العقارية و على السندات وأخيراً على قيمة الين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى, فعند قيام البنك المركزي الياباني بخفض لسعر الفائدة فإن ذلك يدفع بالضغوط الهبوطية لقيمة الين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى الأمر الذي من شأنه تنشيط سوق الأوراق المالية حيث يقبل المستثمرين على الاستثمارات ذات العائد الأعلى من معدلات الفائدة هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسهم شركات التصدير نتيجة لانخفاض قيمة الين الياباني, قرار خفض سعر الفائدة يدل على ضعف الاقتصاد القائم ومحاولة الحكومة اليابانية تحفيز الأسواق وذلك من خلال قرارات البنك المركزي الياباني وذلك على العكس من قرار رفع سعر الفائدة والذي يتخذه البنك الياباني في حالة السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، فرفع أسعار الفائدة يعمل على تقليل السيولة المتاحة في الأسواق وبالتالي معدلات التضخم ومن ناحية أخرى يعطي الين الياباني المزيد من الفرص للارتفاع أمام العملات الرئيسية وهو الأمر الذي يضر بصادرات البلاد ويجعلها أقل منافسة في الأسواق العالمية.

قرار الفائدة للبنك المركزي الكندي

هو سعر الفائدة الذي يقوم البنك المركزي الكندي الذي مقره في أوتاوا بتحديده و الذي يكون دائما مصاحب ببيان يبين نظرة البنك عن الوضع الاقتصادي للبلاد حيث من المقرر أن يصدر هذا القرار ثمانية مرات في العام و لكن في حال تطلبت الحاجة قد يزيد العدد عن ذلك، و هذه الفائدة هي النسبة الأساسية التي تتداولها البنوك عند الاقتراض أو الإقراض بين بعضها البعض لليلة واحدة. و لكن هنالك ما يسمى بفائدة البنك و هي الفائدة التي يطالب بها البنك المركزي على القروض لليلة واحدة و التي تزيد بنسبة 0.25% عن سعر الفائدة الأساسي.

و هذه الفائدة تؤثر بدورها على نسب الفائدة التي يقوم الأفراد بدفعها على قروضهم، حيث يقوم البنك المركزي بهذه الطريقة بالتحكم بالعرض النقدي في الأسواق وفقا لمستويات التضخم التي حددها البنك المركزي الكندي ما بين 1%-3% و المستوى الملائم هو عند 2.0%، حيث يقوم برفع مستويات الفائدة عندما يريد الحد من ارتفاع التضخم و هذا سيحد من مستويات النمو أيضا، بينما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة عندما ينوي تحفيز النمو الأمر الذي سيزيد من مستويات التضخم.

التأثير:

رفع سعر الفائدة سيؤثر على نسب الفائدة التي يقوم الأفراد بدفعها على القروض، بالتالي سيتراجع الطلب على الاقتراض مما سيساهم في تراجع مستويات الاستهلاك لتقلل بدورها من مستويات التضخم و النمو أيضا و العكس صحيح، فهذه تعتبر طريقة يحافظ بها البنك المركزي الكندي على التوازن بين مخاطر تضخم الأسعار من جهة و الممثلة بأسعار المستهلكين و من جهة أخرى بمستويات النمو الممثلة بالناتج المحلي الإجمالي.

أثر التغير في سعر الفائدة ينصب أيضا على الأسواق المالية، ففي حال قام البنك المركزي الكندي برفع الفائدة فهذا سيزيد من عائد الدولار الكندي الذي سيزداد الإقبال عليه في حال أراد المستثمرين الاستثمار في أصول ذات عائد أعلى، بالتالي فإن زيادة الطلب على العملة سيزيد من قيمتها أيضا مقابل العملات الأخرى، أما التأثير على سوق الأسهم فيكون سلبا لأن رفع الفائدة سيدفع المستثمرين إلى سحب أموالهم من الأسواق و ادخارها نظرا للعائد الأعلى الذي يحصلوا عليه مما سيساهم في تراجع مستويات الاستهلاك و هذا أيضا سيضر بأرباح الشركات للتراجع قيمة أسهمها، و العكس صحيح.

بما أنه في أغلب الأحيان يكون قرار البنك متوقع من قبل الأسواق فهذا لن يترك تأثيرا كبيرا على حركتها، لذا نجد أن التركيز الأكبر يكون على البيان المصاحب للقرار و الذي قد يعطي فكرة عن السياسة النقدية المستقبلية التي سيقوم البنك بإتباعها و عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في كندا و تبعا لذلك ستبدأ التسعير الجديدة في الأسواق بالظهور، و لكن في حال كان القرار مخالفا للتوقعات فسيكون أثرة على السوق قويا لأن الأسواق لم تكن قد سعرت ذلك و هذا سيدفعها للتقلب.

قرار الفائدة للبنك الوطني السويسري

البنك الوطني السويسري هو بنك مركزي مستقل هدفه الأساسي هو ضمان استقرار الأسعار و الأسواق المالية، تحديد السيولة النقدية في الأسواق عن طريق التحكم بالسياسة النقدية للبلاد لذا فهو يقوم بتحديد مدى لسعر الفائدة للاقتراض بين البنوك على القروض لمدة لثلاثة أشهر لا يتعدى 1.0% و الهدف هو الحفاظ على الفائدة عند منتصف المدى.

حيث أنه ملزم بموجب الدستور العمل على تحقيق مصلحة البلاد و توفير البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية، لذا فهو يجتمع بشكل ربعي للنظر بالأوضاع الاقتصادية و تقيمها و تحديد السياسة النقدية، و لكن في حال تطلبت الحاجة فهو يقوم بين هذه الفترات بالتدخل من أجل ضبط سعر الفائدة مع توضيح الأسباب لذلك.

و هذه الفائدة تؤثر بدورها على نسب الفائدة التي يقوم الأفراد بدفعها على قروضهم، حيث يقوم البنك الوطني بهذه الطريقة بالتحكم بالعرض النقدي في الأسواق وفقا لمستويات التضخم التي حددها البنك الوطني السويسري عند 2.00%، حيث يقوم برفع مستويات الفائدة عندما يريد الحد من ارتفاع التضخم و هذا سيحد من مستويات النمو أيضا، بينما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة من أجل زيادة السيولة في الأسواق عندما ينوي تحفيز النمو الأمر الذي سيزيد من مستويات التضخم.

التأثير:

رفع سعر الفائدة سيؤثر على نسب الفائدة التي يقوم الأفراد بدفعها على القروض، بالتالي سيتراجع الطلب على الاقتراض مما سيساهم في تراجع مستويات الاستهلاك لتقلل بدورها من مستويات التضخم و النمو أيضا و العكس صحيح، فهذه تعتبر طريقة يحافظ بها البنك على التوازن بين

مخاطر تضخم الأسعار من جهة و الممثلة بأسعار المستهلكين و من جهة أخرى بمستويات النمو الممثلة بالناتج المحلي الإجمالي.

أثر التغيير في سعر الفائدة ينصب أيضا على الأسواق المالية، ففي حال قام البنك الوطني السويسري برفع الفائدة فهذا سيزيد من عائد الفرنك السويسري الذي سيزداد الإقبال عليه في حال أراد المستثمرين الاستثمار في أصول ذات عائد أعلى، بالتالي فإن زيادة الطلب على العملة سيزيد من قيمتها أيضا مقابل العملات الأخرى، أما التأثير على سوق الأسهم فيكون سلبا لأن رفع الفائدة سيدفع المستثمرين إلى سحب أموالهم من الأسواق و ادخارها نظرا للعائد الأعلى الذي يحصلوا عليه مما سيساهم في تراجع مستويات الاستهلاك و هذا أيضا سيضر بأرباح الشركات للتراجع قيمة أسهمها، و العكس صحيح.

بما أنه في أغلب الأحيان يكون قرار البنك متوقع من قبل الأسواق فهذا لن يترك تأثيرا كبيرا على حركتها، و لكن في حال كان القرار مخالفا للتوقعات فسيكون أثرة على السوق قويا لأن الأسواق لم تكن قد سعرت ذلك و هذا سيدفعها للتقلب.

قرار لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة(FOMC)

اللجنة الفدرالية المفتوحة تشمل سبعة من حكّام المجلس الاحتياطي الفدرالي وخمسة من رؤساء المصرف الاحتياطي الفدرالي .يجتمعون ثماني مرات كل سنة لكي يقرّروا الاتجاه الوشيك للسياسة النقدية. التغييرات في السياسة النقدية تعلن فورا بعد اجتماعات اللجنة. أحد أهم القرارات التي تقوم اللجنة بها و هي تقرير الفائدة على الإقراض الليلي كنسبة قياسية على عمليات السندات المالية الاتحادية. هذه النسبة هي النسبة التي تتقاضى بين المؤسسات المالية على المال المودع لليلة واحدة. هي الأداة الأكثر أهمية في السياسة النقدية لمعالجة دورات الحياة الاقتصادية والعرض والطلب على المال في الأسواق.

التأثير

الأسواق المالية ممانعة جدا لأيّ زيادة في سعر الفائدة لأنها ستجعل النمو في الاقتصاد مسيطراً عليه بالإضافة إليها ستجعلها أقل جاذبية للمستثمرين لشراء السندات المالية بدولاراتهم التي لها عوائد مرتفعة.لذا الزيادة سيكون لها تأثير سلبي على أسواق الأسهم وسوق السندات أيضا، بينما من الناحية الأخرى يجعل العملة جذابة أكثر للشراء ضدّ العملات الأخرى والأدوات المالية. الزيادة هي مؤشر جيد على الصحة ونمو الاقتصاد الذي يجب أن يعكسا على عملة ذلك الاقتصاد.بالمحصلة التأثير طردي مع الدولار وعكسي مع مؤشرات أسعار الأسهم ومستوى التأثير عالي جداً.

كتاب بيج الامريكي

هذا البيان الاقتصادي عبارة عن مسح وتلخيص الأوضاع الاقتصادية الحالية. وينشر 8 مرات سنوياً بعد اجتماع الفيدرالي FOMC بأسبوعين في يوم الأربعاء . ولا يحتوي البيان الاقتصادي على الطريقة المعهودة من المؤشرات , لكنه يعتمد على 12 مسح إقليمي ينتج عنه 13 تقرير . والمسح الإقليمي يأتي من بنوك أعضاء في البنك الفيدرالي الأمريكي ومقابلات اقتصادية . ويطلب من خبراء في السوق وأشخاص مندوبي أعمال وجهات أخرى .
لقد تم وضع هذا البيان الاقتصادي لدعم قرار الاجتماع الفيدرالي FOMC في قراراتهم في وضع خطط لدعم الاقتصاد وأحواله . لا يعتبر هذا البيان الاقتصادي له وزن مثل البيانات الأخرى , غير إن كل هذه البيانات الاقتصادية تجتمع في صنع القرارات لدعم الاقتصاد من قبل الجهات المسئولة عن ذلك . وهنالك بعض البيانات التي تنشأ من هذا التقرير وتكون غير معلنه ويقتصر معرفة ما فيها للفيدرالي الأمريكي أو الجهة المختصة وهي ما يسمى Green Book وكذلك Blue Book وهما يشملان ما هو أهم من ال Beige Book . ويعتبر أيضاً هذا المؤشر من المؤشرات المتأخرة والذي ينشأ بعد صدور بيانات عديدة . فهو يصف الحالة الاقتصادية الحالية كمحصلة ما حدث سابقاً لكنه يساهم كثيراً في معرفة الخطوات القادمة المتوقعة لتحسين أو استمرار السياسات الحالية آو حتى تغييرها.

التأثير

لا تعتبر هذه البيانات من البيانات المحركة للأسواق, حيث إنها مؤشرات ونتائج متأخرة ومعلوم معظمها مسبقاً , وببساطة , هي لا تشمل أي بيانات جديدة من تلك التي تم تجميعها سابقاً .
في بعض الأحيان يتضارب المسح مع النتائج المعلنة ولهذا فهي غير مهمة للأسواق أيضاً . لكن قد ينظر إليها كأنها تقرير لتفاعل السوق والاقتصاد مع قرارات الفيدرالي , وقد ينظر إليها كأنها تظهر أكثر المناطق التي تفاعلت مع القرارات بشكل أكبر من الأخرى . وقد يكون تأثير هذه البيانات أكثر على الأسهم منه على العملات.في بعض الأحيان من الممكن اشتقاق بعض التصريحات كأنها دلالة على ما سيقوم به الفيدرالي في الاجتماعات المقبلة فيما إذا كانت اللغة التي سيستعملها الفيدرالي مسالمة أم متشددة.

مؤشر CBI للاتجاه الصناعي (بريطانيا)

هو إحصائية خاصة بالمدراء الصناعيين حول الاتجاه الذي تتخذه المخرجات,الأسعار,الصادرات, و التكلفة, و نجد أن الإحصائية تجمع معلومات حول ثقة الأعمال الحالية, النوايا الاستثمارية, و القدرة التشغيلية, اختلاف المؤشر عن باقي المؤشرات الصناعية يكمن في المؤشر يركز على أراء و أفكار المديرين عوضاً عن جمع البيانات.
يصدر التقرير ربع سنوي عن المفوضية البريطانية الصناعية.

التأثير:

نادراً ما يؤثر في الأسواق, و لكن في حال كانت القراءة جيدة فإن هذا يعكس قوة أداء القطاع الصناعي و سوف يساعد على تدعيم قوة الاقتصاد و مستويات النمو خلال الفترة القادمة و بالتالي سوف يؤدي هذا إلى ارتفاع أسهم المؤسسات و الشركات الصناعية في الأسواق.

مؤشر CBI للتوزيع التجاري (بريطانيا)

يتضمن هذا التقرير 20.000 مقر بيع لشركات تمثل 40% من القوة العاملة في التجزئة, و يقيس هذا المؤشر نشاطات المبيعات في مناطق التوزيع, لقد بدأ هذا المؤشر لأول مرة في عام 1983. و يمكن استخدامه في معرفة الشكل الذي ستتخذه أسعار و مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة خلال فترة قادمة, في حالة ارتفاع المؤشر نجد أن الأسعار سترتفع نتيجة لوجود ثقة في الاقتصاد و العكس صحيح.
يصدر التقرير عن المفوضية البريطانية الصناعية, شهرياً.

التأثير:

ليس له تأثير قوي على الأسواق بالرغم من أنه مؤشر مبكر لقياس مستويات مبيعات التجزئة, و يعكس حالة المستهلكين النفسية و مستويات الثقة في الاقتصاد, حيث مع ارتفاع المؤشر فإن هذا يعني ارتفاع مستويات الثقة في الاقتصاد, و العكس صحيح.

مؤشر GFK لثقة المستهلكين (بريطانيا)

هو نظرة واسعة النطاق لمستويات الثقة في البلاد و يعكس الحالة النفسية للمستهلكين و إلى أي مدى قد وصلت ثقتهم في الحالة الاقتصادية الحالية و النظرة المستقبلية للاقتصاد البريطاني, لقد بدأ المؤشر في المملكة المتحدة في عام 1995 من أجل مراقبة مستويات الثقة في بريطانيا.
يصدر المؤشر شهرياً في أخر يوم عمل من الشهر محل الدراسة, و يصدر عن مؤسسة GFK NOPللأبحاث.

التأثير:

للمؤشر تأثير كبير على مستويات الإنتاج في البلاد حيث أن ارتفاع المؤشر يعكس ارتفاع مستويات الثقة في البلاد مما يشير إلى أن مستويات الإنفاق سوف ترتفع نتيجة لهذه الثقة المتزايدة, و ينتج عن هذا ارتفاع في مستويات الطلب على مختلف السلع و الخدمات الشيء الذي سوف يدفع الشركات و المؤسسات المعنية بهذه السلع و الخدمات إلى رفع مستويات الإنتاج من اجل تلبية رغبات المستهلكين.

مؤشر RIGHTMOVE لأسعار المنازل (بريطانيا)

هو أكبر مؤشر شهري يقيس الأسعار المطلوبة الخاصة بالمنازل السكنية, و يبني المؤشر الارقام على اساس استفتاء واسع النطاق على أسعار المنازل و التغيرات التي تحدث على كل من المستوىالشهري و السنوي, و يعطي المؤشر صورة كاملة عن أوضاع قطاع المنازل في برطانيا و والس.

التأثير:

يعكس أوضاع قطاع المنازل و بالتالي جزء من حالة الاقتصاد فمع ارتفاع المؤشر نجد أن الأوضاع الاقتصادية في حالة جيدة حيث انه مرتبط للغاية بمستويات دخل المستهلك فمع ارتفاع الدخل يتمكن المستهلك من تحمل تكلفة أعلى, بينما إذا كانت القراءة منخفضة فإن هذا يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة تباطؤ و خمول و في هذه الحالة غالباً ما تكون مستويات الدخل متدنية مما يدفع المستهلك إلى العزوف عن شراء المنازل باهظة الثمن.

مؤشر IFO لمناخ الأعمال - ألمانيا

هو أحد استطلاعات الرأي الرئيسية في ألمانيا ويجرى بشكل شهري بين الشركات الألمانية على مناخ الأعمال الألماني الحالي بالإضافة إلى التوقعات للشهور الستة التالية. وكون الاقتصاد الألماني هو الأكبر في أوروبا ومسئول تقريبا عن ربع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، لذلك يعتبر مؤشر IFO هو مؤشر صحة اقتصاد هام في المنطقة الأوروبية مما يجعله مؤشر مهم لاقتصاد الأوروبي ككل.

يستخدم المؤشر القراءة 100 باعتبارها هي الحد الفاصل بين الإيجاب والسلب بالنسبة للمؤشر، فالقراءة فوق 100 تشير إلى قوة الثقة لدى المستثمرين بشأن الاقتصاد الألماني. في حين تراجع القراءة تحت 100 يؤكد ضعف الثقة ومعاناة الاقتصاد الألماني. يصدر هذا المؤشر عن مجموعة Cesifo في تمام الساعة 8:00 بتوقيت غرينتش في الأسبوع الأخير من كل شهر.

مؤشر IFO للأوضاع الحالية: وهو استطلاع يقيس الثقة بشأن الأوضاع الاقتصادية الحالية.

مؤشر IFO للتوقعات: وهو استطلاع يقيس التوقعات المستقبلية خلال الستة أشهر القادمة بالنسبة للشركات.

التأثير

بما أن الاقتصاد الألماني أكبر الاقتصاديات الأوروبية، فإن مناخ الأعمال فيها وتوقعات الشركات الصناعية للفترة القادمة سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الأوروبي. فارتفاع المؤشر يدل على الأداء الجيد للقطاع الصناعي ومجال الأعمال بوجه عام مما يدل على زيادة الطلب على منتجات الشركات وهذا بدوره يؤدي بنا إلى ارتفاع الثقة عند المستهلكين في قطاع الأعمال، ليؤدي هذا إلى مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع لتتحرك عجلة النمو نحو الأمام.

أما عن تأثير المؤشر على العملة فهو يدعم العملة باعتبار أن القطاع الصناعي وقطاع الأعمال يزود الاقتصاد بشكل عام بالقوة. لذا فقد نجد ارتفاع المؤشر يدعم ارتفاع العملة كما يصاحب هذا ارتفاع أسهم الشركات بشكل كبير ليزود العملة بالزخم الكافي لترتفع أمام العملات الأخرى.

مؤشر ILO للبطالة ـ ألمانيا

هي نسبة الأفراد في القوة العاملة الذين لا يملكون وظائف ولكن يقوموا بالبحث عن الوظائف بناءاً على مقاييس المنظمة الدولية للعمالة. ويتحرك المؤشر بشكل بطئ جدا، لذا فأي تغير حتى لو بأعشار قليله من النسبة فإن هذا يعتبر تغيرا مهما. والجدير بالذكر أن نسبة البطالة لا تحتسب على العاملين فاقدي الثقة، وقد لا تعتبر هذه النسبة معبرة تماما عن المشكلة كما يصدر هذا المؤشر شهريا عن الاقتصاد الألماني.

التأثير

ارتفاع نسبة البطالة يعني أن الموارد لا يتم استخدامها بكفاءة بالإضافة أنها تعبر عن تراجع الإنفاق عند المستهلكين وذلك نتيجة أن عدد قليل من الأفراد يتلقوا الرواتب. كل هذا له تأثير سلبي كبير على قطاع العمالة الذي يؤثر أيضا على مؤشرات الإنفاق في الأسواق التي هي المحرك الأساسي للاقتصاد. ونجد أن هذا يتسبب في تراجع الثقة عند المستهلكين في القطاعات المختلفة من الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مثل هذه القطاعات.
ونجد أن التأثير المباشر للمؤشر على الأسواق ضعيف نتيجة عدم تعلقه بشكل مباشر بمعدلات التضخم أو النمو، ولكنه قد يكون لها تأثير محدود على أسواق الأسهم باعتبارها تتأثر بأية بيانات تهتم بثقة المستهلكين أو الإنفاق، حيث تدفع هذه المؤشرات حين ترتفع إلى زيادة الإقبال على أسهم الشركات مما يدفع أسواق الأسهم إلى الارتفاع بالتبعية.

مؤشر Ivey لمدراء المشتريات ـ كندا

هو مؤشر شهري يقيس التغير في مشتريات فريق مكون من 175 مدير تنفيذي من مختلف المناطق و القطاعات من الاقتصاد الكندي من كل من القطاع العام و الخاص، و يصدر بالمشاركة ما بين منظمة مدراء المشتريات الكنديين و مدرسة الأعمال التجارية Ivey ريتشارد. حيث أن أي

قراءة فوق مستوى الـ50 يعبر على أن الأوضاع التجارية في مختلف القطاعات و المناطق صحية و تشهد نموا حيث تزداد مشتريات الشركات بينما تراجع المؤشر عن مستوى الـ50 يدل على أن الأوضاع تسوء و أن المشتريات في انكماش.

هذا و يتكون مدراء المشتريات من عدد من المؤشرات الثانوية و هي مؤشر الإنفاق، مؤشر التوظيف، مؤشر المخزونات، مؤشر تلبية الطلبات و مؤشر الأسعار، و كل هذه مجتمعة تعبر عن التفاؤل التجاري و الأوضاع المستقبلية للشركات.

التأثير

بما أن هذا المؤشر يعبر عن مستويات الشراء و الإنفاق لمختلف الشركات من الاقتصاد الكندي أجمع فإنه كلما ارتفع المؤشر فهو يأتي كنتيجة لارتفاع الطلب على السلع و الخدمات من قبل المستهلكين، بالتالي يمكن اعتباره كمؤشر للأوضاع في مجمل الاقتصاد المتوقع أن ينمو نتيجة لذلك الأمر الذي سيزيد من التفاؤل التجاري و سيحث الشركات للإقبال على زيادة الاستثمار، التوظيف، الإنفاق و الإنتاجية مما سيحسن من النظرة المستقبلية لمجمل أداء الاقتصاد الكندي، و هذا سيدعم مؤشرات الأسهم الكندية و الدولار الكندي.

لذا فإن أهمية هذا المؤشر رئيسية و يترك تأثيرا على تحركات الأسواق، بينما في حال حصل تراجع لهذا المؤشر و بدأ يتراجع ما دون مستوى الـ50 فهذا دليل على أن الأوضاع بالنسبة للشركات بدأت تسوء مما يدفعنا لتوقع تباطؤ اقتصادي قريب قد يدفع بالبنك المركزي لتخفيض أسعار الفائدة لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل سلبي مع تراجع مدراء المشتريات.

مؤشر Sentex لثقة المستهلك الأوروبي

في استبيان يتم توزيعه على المستهلكين تأخذ أسئلة 3 قيم وهي التفاؤل و التشاؤم والحيادية , ثم يتم احتساب المؤشر
عن طريق المعادلة : (عدد المتفائلين – عدد المتشائمين)/ عدد الأصوات
وهنالك أيضاً مؤشر تابع له يسمى بمؤشر عدم اليقين من حالة الاقتصاد ويتم احتسابه عن طريق قسمة عدد الأصوات الحيادية إلى مجموع الأصوات كاملة .

التأثير :

مثله مثل جميع مؤشرات ثقة المستهلك يعطي توقعات مستقبلية عن تصرفات المستهلك و العادات الاستهلاكية التي تنعكس على الإنفاق وبالتالي تنعكس مباشرة على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم .

ارتفاع في هذا المؤشر يعطي احتمالاً بان الفترة القصيرة القادمة سوف تشهد ارتفاعاً في الإنفاق ربما يتبعها بعض الارتفاع في التضخم مع تحسن في الناتج المحلي الإجمالي بينما الانخفاض في

المؤشر يشير إلى احتمال انخفاض في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وربما انخفاض على المدى المتوسط في التضخم إذا استمر المؤشر في قيمة متدنية .

من هنا نجد بان الارتفاع المتواصل في المؤشر يعطي توقعاً بان يرتفع كل من مستوى النمو والتضخم ومن هنا قد يتجه البنك المركزي الأوروبي لسياسية رفع الفائدة المرجعية وبذلك يرتفع سعر صرف اليورو أما أسواق الأسهم فتتأثر طردياً كون المؤشر يشير إلى احتمال رفع الشركات إنتاجها لتلبية طلبات المستهلك .

مؤشر SVME لمدراء المشتريات الصناعي - سويسرا

هي إحصائية تقوم بها الجمعية السويسرية لإدارة وشراء المواد ويتم تطبيق هذه الإحصائية كل شهر على مئات من المدراء التنفيذيين عن طريق أخذ آراءهم وتوقعاتهم بشأن القطاع الصناعي خلال الشهر التالي. و لأن كمية المواد التي يقوم مدراء المشتريات بطلبها تعكس مستويات التصنيع لذا يعتبر مؤشر مدراء المشتريات مقياس لنمو الإنتاج. و تشهد هذه القراءة تعديل خلال الشهر التالي لها وقد يشمل التعديل بعض القراءات في الأشهر الماضية أيضا.

تعتبر القيمة 50 هي الحد الفاصل في قراءة هذا المؤشر، فارتفاع القراء فوق 50 يدل على أن القطاع الصناعي في سويسرا يشهد انتعاشا و نمو في حين القراءة تحت 50 تشير إلى تراجع طلبات الشراء وبالتالي تراجع مستويات الإنتاج بمعنى أن القطاع يعاني من انكماش.

التأثير

منذ كون هذا المؤشر يعتبر مسح لأراء مدراء المشتريات فإنه يعكس صورة واقعية لأداء القطاع الصناعي في سويسرا ويعتبر مؤشر جيدا لاتجاه مسار القطاع الصناعي السويسري، وتهتم الأسواق بقراءة المؤشر حيث أنه يشير إلى حجم مخرجات الاقتصاد السويسري كما يتوقع أيضا بمستقبل القطاع الصناعي وتعتبر قراءة هذا المؤشر حساسة جدا إلى التغيرات في الدورة الاقتصادية كما أنه يعطي تلميحات قوية على النمو في الاقتصاد السويسري.

القراءة فوق 50 تشير إلى أن القطاع يشهد انتعاشا مما يدل على تحسن الدورة الاقتصادية وزيادة الطلب المحلي والخارجي، وبالتالي يزداد الطلب على العملة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها أما عن الأسهم فسيزداد إقبال المستثمرين على شراءها خاصة الأسهم الصناعية بسبب التوقعات الإيجابية بارتفاع أرباح هذه الشركات.

مؤشر أسعار المستهلكين الامريكي

مؤشر صادر عن مكتب احصائيات العمل - وزارة العمل الأمريكية ، وهو يحتسب متوسط أسعار سلة من السلع والخدمات مثل المواصلات والعناية الطبية والغذاء بواسطة أخذ متوسط تلك الأسعار ومقارنتها بسنة الأساس , ويعرف هذا المؤشر عادة بمؤشر CPI، يعطي هذا المؤشر صورة مبدأيه عن التضخم ويعتبر مؤشراً لتكاليف المعيشة. ويحتسب هذا المؤشر عن طريق احتساب متوسط التغير في أسعار كل جزء من مكوناته في السلة مع إعطاء وزن للسلع ذات الأهمية الأكثر وزناً أكثر من السلع أو الخدمات الأخرى .

تصدر بيانات هذا المؤشر مرة واحدة شهريا ً مقدمةً صورةً قريبةً عن مستوى الأسعار الذي يعيشه المواطن في البلد المصدرة لتلك البيانات خلال فترة زمنية معينة . ويحتسب المؤشر عن طريق قسمة متوسط الأسعار الموزون لمجموعة السلع في السلة في زمن معين على التغير في فترة سابقة لنفس المعادلة بشكل إحصائي قياسي، ويصدر أيضا البيان مع مستويات أخرى من الدقة حيث هنالك تعديل حسابي على المؤشر بما يطلق عليه Core CPI أو ما يعرف بالقراءة الجوهرية حيث يظهر من خلاله القيمة الحقيقية للتغير في قيمة الأسعار وذلك باستثناء السلع ذات التغير الكبير في الأسعار مثل أسعار النفط حالياً , وهذا يعطي صورة واضحة أكثر عن مستجدات التضخم .

قيمة هذا المؤشر مهمة جدا وخصوصاً بمقارنته النسبية مع القيم السابقة حيث تظهر بهذا الأسلوب التضخم , ولهذا يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات التي تقود لاحتساب قيم التضخم في الاقتصاد وتعديل قيمة مدخلان معادلات التضخم . وهذا المقياس يستخدم بكثرة لقياس فترات التضخم أو الانكماش .

مؤشر أسعار المنتجين الامريكي

مقياس لأسعار السلع على مستوى المنتجين، أي قبل وصولها إلى يد المستهلك، مما يعني أن سعرها يتضمن ما تم استخدامه من مواد خام و أولية بل إضافة إلى تكلفة الإنتاج ويشبه إلى حد كبير مؤشر أسعار المستهلكين و لكن بدون أي إضافة لأسعار الخدمات،هو إحدى مؤشرات مستويات التضخم الرئيسية، و هو صادر عن مكتب إحصاء الوظائف – وزارة العمل الأمريكية شهريا، يقارن المؤشر بالتغير في أسعار السلع بناءا على فترة الأساس وتأتي القراءة للمؤشر كنسبة مئوية، ويقسم المؤشر إلى مكونات أساسية وهي السلع، قطاع الصناعة، مرحلة التصنيع ويشمل كل مكون الآتي:

السلع : يشمل السلع الجاهزة للاستخدام أو المواد الأولية التي تستخدم في الإنتاج .

قطاع الصناعة: يقيس التغير في متوسط أسعار المخرجات الصناعية المباعة من قطاع صناعي إلى أخر.

مرحلة التصنيع : تجميع السلع الأساسية وفقا لفئة المشتري والكمية المصنعة و المنتجات تحت التصنيع.

يصدر المؤشر بقراءتين سنوية و شهرية، مقسمة إلى قراءة جوهرية(مستثنى منها الغذاء و الطاقة) و قراءة عادية، واستثناء هذه المتغيرات من المؤشر يضيف للقراءة الجوهرية مزيدا من الدقة في قياس التضخم، و من هنا تنبع الأهمية التاريخية لهذا المؤشر و الارتباط بين التغير في الأسعار على مستوى المنتجين والمستهلكين.إذ إن التغير في أسعار المنتجين و المستهلكين سيؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار التي هي في نهاية المطاف سوف تصل إلى المستهلك النهائي.

التأثير

بما أن هذا المؤشر يعتبر المؤشر الأول في قائمة قراءات التضخم، مما يعنى أن أهميته تقاس بالمرتفعة جدا، خصوصا عندما يكون صناع القرار الاقتصادي في فترة زمنية يركزوا اهتمامهم بها على مستويات التضخم، حيث أن المؤشر يدل على مستوى أسعار المستهلكين في الفترة القادمة، أي في الفترة التي ستنتقل بها البضائع إلى الأسواق، و من جهة أخرى يدل المؤشر على العملية الإنتاجية، و على أسعار المواد الخام خصوصا من معادن و نفط و غيرها، حيث يزيد المؤشر في فترات التحسن الاقتصادي وينقص في فترات الركود ويعتبر من الأخبار شديدة التفاوت.
على وجه الخصوص، تنذر التغيرات في مؤشر أسعار المنتجين لجميع السلع إلى تغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين. زيادة (نقصان) في مؤشر أسعار المنتجين اليوم ومن المرجح أن يتبعه زيادة (نقصان) في مؤشر أسعار المستهلكين.

أمرين لابد من الأخذ بالاعتبار يهما عند دراسة مؤشر أسعار المنتجين ؛الأول، تكلفة شراء المواد الأولية المخصصة للإنتاج و الثاني، الطلب على المنتج النهائي .إذا ارتفعت تكلفة المواد الأولية بالتالي سيرتفع سعر المنتج، ويتبعه ارتفاع الطلب من المستهلك و سينتج عن ارتفاع الطلب زيادة في الإنتاجية التي تحتاج للمزيد من التوظيف الأمر الذي بدوره سيزيد السيولة من أجور العاملين و التي ستدعم مستويات الإنفاق وهذا سيسبب التضخم بالنهاية يدفع بالبنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة ، سيكون التأثير للمؤشر واضحا خاصة إذا جاءت القراءة مختلفة بشكل كبير عن التوقعات الأمر الذي سيحرك الأسواق بشكل كبير.

من أهم آثار المؤشر، هو انعكاسه على مستويات أسعار الفائدة، حيث أنة إحدى دلالات التضخم المهمة مما يعني سينعكس على مستقبل سعر الفائدة، حيث أن أسعار المنتجين ستنعكس في المستقبل على أسعار المستهلكين و من ثم على الاستهلاك مما تعني القدرة الشرائية، و هذا ما يؤثر مباشرة بمستويات التضخم و أسعار الفائدة في أي بلد، مع مراعاة تفاوت اهتمام البنوك المركزية بأي بلد لحساسية مؤشر عن آخر.

تأثير هذه القراءة يمكن أَن يكون هاما في حال اختلفت أرقام الربع السنوية عن التوقعات على نحو واسع ، لذا فقد يصبح محرك كبير للسوق. ارتفاع هذا المؤشر سيدل إلى الزيادات المستقبلية في أسعار الفائدة التي تخفض أسواق السندات ومجموعة عوائد السندات. الأسهم والمؤشرات أيضاً من المحتمل أن تتأثر سلبياً بالزيادة في المؤشر لأنها ستشير إلى أسعارِ فائدة أعلى، الأمر الذي لا

تحبذه أسواق الأسهم المالية، لأنه ينعكس على استهلاك المستثمرين في الاقتصاد و بالتالي تراجع في بعض قطاعات الأسهم، و لأن و بشكل مباشر رفع سعر الفائدة يصب في محاولة البنك بسحب بعض السيولة من الأسواق و توجيه الأموال إلى الاستثمار.

على العملات، أثر التضّخمِ العاليِ يمكن أن يكون مجهول، فمن جهة الارتفاعات الشديدة في معدل الفائدة المستقبلية و التعديلات في السياسة النقدية تَعتبر قوة بالنسبة للعملة. بينما في الوقت نفسه أسعار الإنتاج العالية تخفض المنافسةً في الأسواقِ بشكل عام، و بالأسواق العالمية بشكل خاص، حيث تفتح المجال أمام زيادة الطلب على البضائع ذات أسعار أقل مما يعود أثرة على الطلب على هذه البضائع، و الصادرات و النمو.

مؤشر ائتمان المستهلك الامريكي

هو المؤشر الذي يدل على الديون التي يتكبدها الأشخاص في سبيل المشتريات من بضائع و خدمات، من إئتمانات و قروض، و تضم في أكبر جزء البطاقات الإئتمانية، و لكن لا تستخدم هذه الأموال في أي نوع استثمار. و بما أنه يشمل الديون المستهلكة في البضائع و الخدمات التي تفقد قيمتها فوراط، فأنة يشمل قروض السيارات و الحافلات، بالإضافة إلى قروض التعليم و غيرها، و لكن يستثنى منه أي قرض لشراء المنازل أو أي نوع من العقار و المرهونات العقارية لإعتباره إستثمارا".

التأثير

يعد مؤشر إئتمان المستهلكين ذو دلالة واضحة على مستوى الإنفاق في الإقتصاد و بالتالي على الثقة في الإقتصاد و الراحة الإئتمانية في الأسواق، مما يساعد على رفع مستوى السيولة في الأسواق أيضا" و التي بدورها ستقود إلى المزيد من الطلب على الخدمات و البضائع و دعم العجلة الإقتصادية من إنتاج و نمو، مما ينعكس ذلك على دعم عملة الإقتصاد المعني. و أيضا" على أداء الشركات بشكل منفصل و على قيمة أسهمها في سوق الأسهم.

مؤشر الإنتاجية الامريكي

هو مؤشر يقيس الكفاءة الإنتاجية لدى العمال الصناعيين، وذلك عن طريق قياس المخرجات الصناعية عن كل ساعة عمل. فمؤشر الإنتاجية يعتبر أكثر المقاييس دقة عن صحة قطاع الأعمال والقطاع الصناعي باعتباره يمثل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي. ويصدر هذا المؤشر بشكل ربع سنوي ويتم تعديل القراءة بعد شهر من إعلانها ثم بعد شهرين ثم يتم إعلان القراءة الجديدة، ويتوقف التعديل في القراءة على التعديلات التي تحدث للناتج المحلي الإجمالي وبيانات العمالة. ويقوم بإصدارها مكتب إحصائيات العمل التابع لوزارة العمل.

التأثير

ارتفاع الإنتاجية يعني زيادة استخدام العمالة والأصول المتاحة، مع العلم أن تكلفة العمل تكون أكثر من ثلثي نفقات الأعمال التجارية المتوسطة. فارتفاع الإنتاجية تسمح للشركات بمواجهة الطلب من المستهلكين مع أقل تكلفة عمل مما يؤدي إلى زيادة الربحية، لذا فقد ينبئنا هذا التقرير بحجم الإنفاق على الاستثمارات ونمو قطاع الأعمال. أيضا إذا ارتفعت أسعار المواد الخام فإن تحسن الإنتاجية قد ينقذ الشركات من تحويل التكلفة المرتفعة إلى المستهلكين. لذا فإن تحسن الإنتاجية يشير إلى نمو الاقتصاد بوجه عام لأنه يعتبر إشارة إلى زيادة الإنتاج ونمو قطاع الأعمال.

نمو قطاع الأعمال يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد لأنه أيضا يؤثر على قطاع العمالة مما يدفع عجلة النمو نحو الأمام، بالإضافة إلى زيادة الثقة عند المستهلكين عندما يروا النمو الكبير في قطاع الأعمال مما يدفعهم إلى زيادة الطلب على السلع والمنتجات الصناعية. لهذا فإن قراءة المؤشر تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياس للقطاع الصناعي.

أما عن تأثير القراءة على أسواق العملة فإن تأثيرها يكون ضعيف إلا إذا صاحب صدورها مؤشرات أخرى تدعم من قوة الحركة في الأسواق. ولكن قد نلاحظ تأثيرها على أسواق الأسهم وخاصة أسهم الشركات الصناعية لأن ذلك يشير إلى أن القطاع الصناعي يبلي بلاءا جيدا مما يدعم الاقتصاد بوجه عام كما ذكرنا.

مؤشر العرض النقدي(M3) الأوروبي

بكلمات بسيطة يمكن تعريف المصطلح بأنه عبارة عن النقد المتداول في الأسواق , بمعنى إن جميع النقد المتداول في البنوك والشركات و الأفراد استهلاكياً أو استثمارياً أو كودائع بنكية قصيرة ومتوسطة الأمد تعتبر من ضمن هذا المؤشر . لا يتم قياس قيمة المؤشر كقيمة بل هي تغير في النقد على مدى شهر و ربع سنة ويصدر بشكل شهري .

التأثير :

يعكس المؤشر توقعات مستقبلية للتضخم والقدرة الشرائية لليورو , ارتفاع النقد في الأسواق يعني ارتفاع الطلب على المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا في النهاية يؤدي إلى التضخم . أما الانخفاض فعلى العكس يؤدي إلى تراجع التضخم والأسعار . لكن الانخفاض الحاد في هذا المؤشر يشير إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي و غالباً ما تسبق حصول تباطؤ اقتصادي أو انكماش أو حتى ركود اقتصادي لكن في هذا البيان الاقتصادي فلا يجب أخذ قيمة واحدة مطلقة للدراسة بل يجب الحصول على سلسلة بيانات لتقييم تغير تداول النقد والتزويد النقدي لتقييم النمو و التضخم في آن واحد .

إن ارتفاع المؤشر واستمرار ارتفاع النمو في التزويد النقدي يشير إلى احتمال حصول تضخم , بل إن الارتفاع الكبير لمرّة واحدة ينعكس تأثيره على التضخم لنفس الشهر أو الشهر التالي وبالتالي نجد بان ارتفاع هذا المؤشر بشكل متواصل قد يشير إلى سياسة رفع الفائدة مستقبلاً للحد من التضخم بينما انخفاضه بشكل مستمر يجعلنا نذهب لنراقب مؤشرات أخرى لتقييم النمو فهذا المؤشر رغم ارتباطه مع النمو والتضخم في آن واحد إلا إن ارتباطه مع التضخم يكون بشكل مباشر عكس ارتباطه مع النمو يكون بتأثير غير مباشر بينهما .

بسبب توقعات رفع الفائدة المرجعية في حال استمرار ارتفاع المؤشر فإننا نرى اليورو يتجاوب طردياً في سعر صرفه مقابل العملات مع بيانات هذا المؤشر لكن التأثير يكون طفيفاً إذ إن انتظار بيانات التضخم الحقيقية يكون أفضل لتقييم السياسة النقدية القادمة من البنك المركزي الأوروبي

مؤشر المستجدات (اليابان)

هو مؤشر يقيس الأنشطة الاقتصادية الحالية استنادا على مجموعة مركبة من المؤشرات التي تقيس أحوال قطاع الأعمال الحالي في اليابان. قراءة المؤشر هي عبارة عن مقارنة قراءة المؤشرات الداخلة في تكوينه والتي أظهرت انتعاشا مع إجمالي عدد هذه المؤشرات، وقراءة المؤشر عند 50% تعني أن نصف عدد المؤشرات المكونة للمؤشر قد شهدت انتعاشا.
يتضمن المؤشر الانتعاش أو الانكماش في عدد من المؤشرات هي الإنتاج الصناعي, القدرة التشغيلية، مبيعات التجزئة، مبيعات الجملة، معدل استهلاك الطاقة، ساعات العمل الإضافية، نسبة المعروض من الوظائف و وأرباح التشغيل.
يصدر هذا المؤشر عن مكتب مجلس الوزراء في اليابان ويصدر في تمام الساعة 5 بتوقيت غرينتش بشكل ربع سنوي.

التأثير:
يستخدم مؤشر المستجدات مجموع المؤشرات الداخلة في تكوينه لتوقع الأوضاع الاقتصادية القائمة في قطاع الأعمال في اليابان وتوقع التطورات الاقتصادية التي سوف تحدث في هذا القطاع خلال الفترة القادمة. عندما تَرتفعُ قراءة مؤشراتَ المستجداتَ فهذا يدل على انتعاش قطاع الأعمال في اليابان منذ كون مؤشر المستجدات يحتوي على أهم المؤشرات التي تقيس أداء قطاع الأعمال. يدل هذا المؤشر على تحسن قطاع الأعمال في اليابان مما قد يزيد من الطلب على أسهم الشركات العاملة في نفس المجال وبالتالي تنتعش العملة، ولكن تأثير هذا المؤشر ضعيف على كلا من أسواق العملة والأسهم حيث أنه يبن نظرة مستقبلية لأحوال القطاع بوجه عام دون أن يبرز تفاصيل هذا القطاع.

مؤشر بلومبرج لمدراء المشتريات للتجزئة – ألمانيا

هي إحصائية شهرية تقيس مدى التفاؤل في قطاع الأعمال في الاقتصاد الألماني، حيث تقوم الإحصائية بسؤال المدراء عن أنماط شرائهم في الشهور الأخيرة بالإضافة إلى المشتريات المتوقعة. حيث أن مدراء المشتريات يكون لديهم توقع جيد بشأن اتجاه الطلب بشكل عام وهو ما يشير إلى أنماط استهلاك المستهلكين.

يعتبر المستوى 50 هو الحد الفاصل بين الانكماش والانتعاش بالنسبة للمؤشر، فالقراءة فوق 50 تشير إلى تحسن الثقة والتوقعات بالنسبة للمبيعات خلال الفترة القادمة في حين أن القراءة تحت 50 تدل على مدى تدهور التوقعات بالنسبة لأداء المبيعات خلال الفترة القادمة. يصدر هذا التقرير بشكل شهري في الأسبوع الأول من كل شهر في تمام الساعة 9:00 بتوقيت غرينتش.

التأثير

باعتبار المبيعات هي قوة دافعة للنمو الاقتصادي في ألمانيا فإن هذا المؤشر يدل على مستقبل هذه المبيعات وبالتالي على مستقبل الطلب من قبل المستهلكين. زيادة الطلب من قبل المستهلكين من الممكن أن يؤدي إلى ضغوط سعرية تدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع، والجدير بالذكر أن هذا المؤشر يصدر قبل البيانات الحكومية بشأن مبيعات التجزئة والتي تشمل اهتمام الأسواق بشكل أكبر، لذا يعتبر هذا المؤشر هو توقع لبيانات مبيعات التجزئة مما يجعل تأثيره ضعيف على كلا من العملة وعلى أسهم الشركات.

مؤشر بلومبيرغ لمدراء المشتريات للتجزئة الأوروبي

هذا المؤشر يتم أخذه من الدول الأوروبية الثلاث الكبرى شاملةً ألمانيا و فرنسا لأنها تشكّل حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصاد الأوروبي للدول الـ 16 . هذا المؤشر يتم احتسابه عن طريق استبيانات توزع على مدراء مشتريات التجزئة للإجابة عن أسئلة تتعلق في الوضع الراهن والمتوقع للقطاع .مبيعات التجزئة هي أحد أهم مؤثرات الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت هي أحد أهم مؤثرات التضخم ولأهمية هذا القطاع نجد بان الاهتمام في بياناته حيث إنه مؤشر يسبق ظهور بيانات مبيعات التجزئة الحقيقية و على مر السنين الماضية لوحظ ارتباط وثيق بين مبيعات التجزئة الحقيقية التي تظهر لاحقاً مع هذا المؤشر .

التأثير :

الثقة من ناحية المنتج تنشأ من وضع حالي جيد و توقعات بارتفاع أو استقرار على الأقل في الطلب لاحقاً على المنتجات , من وجهة نظر المنتج فإن قرار الإنتاج مرتبط في توقعات الاستهلاك ومن هنا نرى بان هذا البيان الاقتصادي يعكس كل من العادات الاستهلاكية و كفاءة الاستهلاك أيضاً .

إن ارتفاع هذا المؤشر الذي ظهر بقيمة رقمية يشير إلى تحسن متوقع و وضع جيد حالياً في مبيعات التجزئة فيما انخفاضه يشير إلى تراجع , من جهة أخرى فهذا المؤشر يعتمد قيمة 50 كنقطة أساس تفصل انكماش القطاع عن نموّه . القيمة فوق 50 تشير إلى نمو في القطاع بينما ما دون 50 تشير إلى انكماش فالارتفاع جيد في حال دخل القيمة فوق 50 وسيء إذا دخل القيمة ما دون 50 لكن حتى لو كانت القيمة في ارتفاع عن الشهر السابق لكنها ما دون 50 فإنها تشير إلى انكماش وكذلك الأمر انخفاض القيمة لكن بقاءها فوق 50 يشير إلى تباطؤ في نمو القطاع وليس انكماشاً .
تأثير هذه البيانات على أسواق العملات والأسهم يكون طردياً لكن التأثير يكون قليلاً ما لم تحمل البيانات مفاجآت ملحوظة أما اقتصادياً فهذه البيانات تعتبر أحد أهم البيانات التي من الممكن من خلالها توقع مستقبل كل من التضخم والنمو على المدى المتوسط الأمد حيث إن مبيعات التجزئة تشكل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبي إلى جانب كون ارتفاع المؤشر يشير إلى طلب كبير من المستهلك مما يعكس احتمال التضخم مستقبلاً .

مؤشر ثقة المستهلكين الامريكى

هو من أحد المؤشرات التي تقيس آراء المستهلكين حيث يعبر عن آراء المستهلكين وإختياراتهم وتوقعاتهم حول الأوضاع الإقتصادية للدولة و التوظيف و الدخل الشخصي، وهو صادر عن المجلس التشاوري شهريا حيث يقوم المجلس بأخذ عينة عشوائية كبيرة من العائلات عن طريق مسح بالبريد الالكتروني.

يقدم المؤشر صورة واضحة عن شعور المستهلك نحو الاقتصاد وأوضاعه الحالية والمستقبلية المتوقعة على شكل مؤشر،و بعض المحللين يقومون بربط تقرير ثقة المستهلكين بتقرير الإنفاق الشخصي فعندما يرتفع مؤشر ثقة المستهلكين سوف ينعكس بزيادة مستويات الإنفاق، و لكن البعض لا يؤمن بتلك النظرية و يعتقد أن المؤشر ينعكس على تحركات أسواق الأسهم أو حتى أسعار وقود المحركات و التي تؤثر يوما بيوم بالحياة المواطنين الأمريكيين .

التأثير

مؤشر ثقة المستهلكين من المؤشرات ذات الأهمية المتوسطة على العملة، حيث يعد من أحد العوامل التي يكون لها تأثير على مستوى الإنفاق لدى الأفراد ، فإن كانت النسبة المتوقعة تدلّ على تحسّن ثقة المستهلكين في إقتصاد الدولة ودعمهم له فإنها بذلك تعبّر عن زيادة رغبتهم للإنفاق والاستفادة من التقدم الحاصل لاقتصاد دولتهم ، وكنتيجة تلقائية لهذا التوجه من الأفراد سيزداد الطلب الكلي على البضائع والمنتجات وكي تستطيع المصانع تغطية الزيادة في كمية الطلب الكلي ستزيد من كمية إنتاجها وبذلك يكون هذا مؤشر على حدوث نمو إقتصادي في دولة تزيد فيها كمية الطلب على العملة وهذا وبشكل مؤكد في صالح العملة فيدعّمها العملة ويقويّها ، وكذلك لهذا المؤشر تأثير مشابه على مؤشرات سوق الأسهم حيث أن ارتفاعه له تأثير إيجابي على أسهم الشركات في مختلف القطاعات فعند زيادة الإقبال على المنتجات ينتج عنه تحسنا في كمية الإنتاج وبالتالي ينعكس هذا التأثير على أسهم هذه الشركات مما يؤدي إلى الإرتفاع في المؤشرات.

وعلى العكس تماما إذا كانت النتيجة لهذا المؤشر دالّة على تراجع في ثقة المستهلكين في الإقتصاد فستكون معبّرة عن إنخفاض ميلهم للإنفاق والإستهلاك ، فيقل الطلب الكلي على مختلف البضائع والسلع وبذلك يصبح لدينا فائض من المنتجات والسلع ولن تكون هناك حاجة للزيادة في الإنتاج فتنخفض كمية الطلب على العملة و تبدأ قيمتها بالتراجع والإنخفاض، وأما بالنسبة لتأثير هذا التراجع على مؤشرات سوق الأسهم فإنه سلبي حيث أن إنخفاض نسبة إقبال المستهلكين على مختلف السلع يحدّ من إنتاجية الشركات المطروحة في سوق الأسهم في القطاعات المختلفة وهذا يُحدث إنخفاضا في مؤشرات الأسهم بشكل عام .

ولكن أثبتت بعض الدراسات أن هذا التأثير قد يكون صحيح من الناحية النظرية و لكن في الواقع قد لا يكون له تأثير يُذكر على العملة لهذا السبب لا يكون التأثير ضروري التوفر في كل مرة يصدر المؤشر .
تؤثر بيانات مؤشر ثقة المستهلك على الأسواق المالية بشكل ملحوظ . حيث ينعكس أي تغيير في المؤشر أو قيمه الداخلية على كمية الإنتاج ومنها إلى تحسن مستوى النمو الاقتصادي والتي تسعى إليه كل الدول . ومنها تنعكس النتائج على تسعير العملة لتلك الدولة .

تأثير هذا المؤشر على أسواق الأسهم يكون بنفس مقدار تأثيره على العملات والاقتصاد بشكل عام ويكون بتأثير كبير عادة على تلك الأسواق وخصوصاً القطاعات الصناعية منها وذلك لأن أكبر وزن في قياس هذا المؤشر يكون راجعا إلى هذا القطاع في الأصل .

مؤشر جامعة ميتشغان لثقة المستهلك الامريكي

هو مؤشر يقيس ثقة المستهلك و يشمل الموارد المالية الشخصية،مناخ الإعمال ، القوة الشرائية . يبنى المؤشر على المئات من الاتصالات الهاتفية و الدراسات الاستقصائية.و يعتبر المسح المعد لمؤشر جامعة ميتشيغان للثقة المستهلك واحدا من أهم المؤشرات في الولايات المتحدة .يدرج المسح أصغر عينة من المستهلكين ، وهي أقل من تلك التي تدرج من المجلس التشاوري لقياس مؤشر ثقة المستهلكين. يحتسب المؤشر بطرح نسبة الاستجابات السلبية من النسبة المئوية للاستجابات ايجابية.

القراءة التمهيدية لمؤشر جامعة ميتشغان لثقة المستهلك

هو تقييم مبكر لسلوك المستهلك و يشمل الموارد المالية الشخصية، مناخ الإعمال، القوة الشرائية و يدمج هذا المؤشر التمهيدي ما يقارب 60% من الاستجابات التي تتضمن المؤشر النهائي ، و يتم تنقيح في نهاية الشهر . النتائج التمهيدية ليست واسعة النطاق ومن الممكن إن تتسرب عبر الإعلام و تتوافر للمجتمع المالي.

التأثير

انخفاض مستويات ثقة المستهلك غالبا ما يخفض الأجور و الدخول الشخصية الأمر الذي يخفض مستويات الإنفاق الشخصي،يعتبر انخفاض او هبوط الثقة من المستهلك مؤشر مبكر لتراجع النمو في الاقتصاد.يراقب المؤشر من المستثمرين وتجار التجزئة عن كثب لأنه يعكس صحة الاقتصاد. حديثا تحول المؤشر إلى موسوعة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، عندما يصدر المؤشر يستجيب له كل من أسواق العملات و الأسهم ، و يزود المؤشر نظرة مستقبلية لمستوى الطلب من المستهلكين و الذي بدوره يؤثر على النمو من خلال الدورة الاقتصادية.ارتفاع ثقة المستهلكين تزيد من مستويات الطلب الذي يواكبه زيادة في مستويات الإنتاج و الذي سيتأثر بارتفاع المبيعات وارتفاع في الأرباح. الأمر الذي يقود أسواق الأسهم للارتفاع ، بينما يظهر التأثير الكلي للنمو الاقتصادي على قيمة العملة .

مؤشر ستنادر اند بور Case Shellerلأسعار المنازل الامريكى

هو مؤشر يقيس سوق المنازل السكنية ، وتتبع التغيرات في قيمة العقارات السكنية في السوق 20 منطقة في أنحاء الولايات المتحدة. هذه المؤشرات تستخدم أسلوب تكرار تسعير مبيعات لقياس أسواق المنازل. وضع أول تطور للمؤشر من كارل وروبرت شيللر ، هذه المنهجية المتعلقة بجمع البيانات من منازل العائلات الأحادية و التي أعيد بيعها. هذا المؤشر يتضمن 20 مؤشر الإقليمي واثنين من المؤشرات المركبة في المناطق المختارة.

التأثير

إذا استمرت أسعار المنازل بالانخفاض لفترة من الزمن ، فإنه في الحقيقة علامة على انخفاض الطلب على المنازل وبالتالي يمكن توقع محللون إن الاتجاه في سوق المنازل في طريقه إلى الانخفاض ، والمزيد من انخفاض في الأسعار يجعل من المستبعد جدا أن يفكر المستهلكين في شراء منزل ، وذلك كله سيؤدي إلى تتراجع النشاط الاقتصادي ، والشركات لن تنتج بقدر ما تستخدم منذ خسارته في الاقتصاد سوف تؤثر على إنفاق المستهلكين في الواقع ، استمرار الانخفاض في أسعار المنازل من شأنه أن يؤثر في الواقع على القطاع العقاري فيما بين سوق الأسهم ، ولكن الآثار المتتالية قد تمتد إلى قطاعات أخرى في الاقتصاد ، وهذا هو السبب في كون المؤشر أكثر أهمية لأسواق الأسهم من أسواق العملات ، حيث أثر المؤشر على العملة يعتبر محدودا.

مؤشر شيكاغو مدراء المشتريات الامريكي

مؤشر يعبر عن مدى قوة الاقتصاد و انتعاشه من ناحية الخدمات والصناعة و يعتمد على خمس مؤشرات أساسية تشمل : الطلبيات الجديدة و كمية المخزون، و الإنتاجية و نقليات المزودين ،و التوظيف ، ويصدر هذا المؤشر عن معهد التزويد الصناعي .
ويصدر هذا البيان الاقتصادي عن عدة دول أيضاً بواسطة جامعة شيكاغو . لكن أكبر تأثير اقتصادي يكون في أوروبا و بريطانيا , والأخص في أوروبا ألمانيا .
بشكل عام إذا كانت نسبة هذا المؤشر أكثر من 50 فإنها بهذا تعكس التوسع و الازدهار الحاصل في قطاع الصناعة مع مراعاة النسب السابقة ، و على العكس إذا كانت أقل من 50 فستدل على انخفاض في نسبة النمو الاقتصادي ، وأما إذا كانت تساوي 50 فهذا يدل على عدم حدوث أي تغيير على الوضع الاقتصادي.

التاثير

من حيث الأهمية لهذا الخبر فإنها تُعدّ كبيرة وتُحدث تغييرا واضحا على سوق العملات ، فالتحسّن الذي يطرأ على أي من مكونات هذا المؤشر تؤدي في المحصّلة إلى زيادة في كمية الإنتاج التي تحقق النمو الإقتصادي الذي تسعى الدولة لتحقيقه وينعكس البيان الاقتصادي عن مقدار دعم القطاعات للاقتصاد مما يدعم عملة الدولة في حالة الارتفاع في نتيجته

ولكن من جهة أخرى قد يسبب ظهور قيم مرتفعة كثيراً في البيان الاقتصادي دلالة على النمو الإقتصادي الكبير مما ينبئ بتضخم في مستوى الأسعار ، فيبدأ أثر هذا العامل يظهر مع الوقت ، فقد يقلل من نسبة استفادة الدولة من النمو الاقتصادي الحاصل و يحددها ، و لمواجهة مثل هذا الوضع الإقتصادي السيئ، تتخذ الدولة سياسات نقدية ملائمة تمكنها من معالجة التضخم لتحقيق إنتعاش إقتصادي كبير . لذلك تحاول الدولة وضع سياسات مالية للسيطرة على مستويات الأسعار وسط النمو الاقتصادي المنشود والذي قد يضطرها إلى وضع سياسة مالية معاكسة للنمو في سبيل الحد من التضخم وينعكس على سعر العملة للبلد. و بالنسبة لسوق الأسهم فسيكون له نفس التأثير الكبير والواضح على أسهم الشركات الصناعية نتيجة لتحسّن الكفاءة الإنتاجية و ارتفاعها .

مؤشر فيلادلفيا الصناعي الامريكي

هو مسح يجريه البنك الفدرالي الاحتياطي في ولاية فيلادلفيا و ذلك بسؤال المصنعين مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمناخ الإعمال العام في ثلاثة مقاطعات فيدرالية. أجري منذ عام 1968، يعد مؤشر فيلادلفيا تقرير أساسي يسلط الضوء على منطقة فيلادلفيا والميل إلى التنبؤ بالتطورات في مؤشر التزويد الصناعي . تحتسب نتائج المسح كنسبة مئوية موجبة أو سالبة باعتبار نقطة الصفر هي نقطة الأساس للمقارنة.

التأثير

بارتفاع مؤشر فيلادلفيا الصناعي يعكس أوضاع ايجابية في القطاع الصناعي، و يفترض زيادة في الإنتاج
وارتفاع الإنتاج يوزع على النمو الاقتصادي الأمر الذي يزيد من القيمة الحالية للدولار الأمريكي، ولكن التأثير الأوضح للمؤشر يظهر على أسواق الأسهم فبارتفاع المؤشر الذي يظهر زيادة في الإنتاج الصناعي في ولاية فيلادلفيا التي تدعم أداء الشركات و يزيد في الإرباح، الأمر الذي يزيد الإقبال على الشراء في سوق الأسهم عندما يزيد المؤشر ، ولكن تعتبر أهمية المؤشر في أسواق العملات متوسطاً لان المؤشر يعكس معدلات الإنتاج الصناعي في ولاية فيلادلفيا فقط فا لذلك لا ينعكس تأثير المؤشر على القيمة الفعلية للعملة المحلية.

مؤشر مدراء المشتريات المركّب الأوروبي

يأخذ المؤشر قيمة 50 كفاصل بين النمو و الانكماش في القطاعات الاوروبية ويتم قياس التغير في المشتريات في استبيان مخصص لذلك من خلاله يستطيع المستثمرون تقييم ظروف الأعمال الحقيقية في أقرب وقت ممكن و الجيد في هذا المؤشر بأنه يأخذ قيمة حقيقية وليس آراء و باختبار المؤشر منذ عام 1998 وجد المتابعون بأنه أكثر المؤشرات التي تعطي صورة حقيقية ومسبقة عن أداء القطاعات إجمالاً بصورتها الحقيقية كاملةً في الاقتصاد من ناحية الإنتاج . يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة NTC في يوم العمل الأول بداية كل شهر.

التأثير :

ارتفاع المؤشر جيد, بينما انخفاضه يدل على انخفاض في الأداء. لكن في الحقيقة فإن المؤشر يقوم على قيمة 50 حيث إن أي قيمة فوق 50 تدل على نمو القطاع و أي قيمة ما دونه تدل على انكماش في القطاعات لكن رؤية المؤشر في ارتفاع تعني تحسن و تسارع في النمو إذا كانت فوق 50 بينما ما دون 50 فإن الارتفاع في المؤشر يدل ليس على تحسّن حقيقي بل على انخفاض حدة التدهور في القطاعات بينما رؤية المؤشر يهبط من قيمة فوق 50 لكن ليبقى أيضاً فوق 50 يعني استمرار نمو القطاعات لكن بوتيرة أقل لكن الانتقال من أعلى إلى أدنى من مستوى 50 هو الذي يشير إلى الانتقال إلى الانكماش و الارتفاع من ما دون إلى فوق 50 يشير إلى خروج من الانكماش وعودة النمو .
بسبب كون بيانات هذا المؤشر دقيقة جدا ًوتعبّر حقاً عن أداء القطاعات, فإن هذا المؤشر يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تؤثر في اليورو وكذلك

الأسهم طرداً .يتم مراقبة كل من القيمة الأولية و القيمة الثانية التعديلية و القيمة النهائية كل واحدة على حدة حيث إن أي تغير في القيمة الثانية أو النهاية قد يسبب حركة في الأسواق فيما لو كان الفرق كبيراً نسبياً .

مؤشر مدراء المشتريات لقطاع الخدمات – ألمانيا

يأخذ المؤشر قيمة 50 كفاصل بين النمو و الانكماش في القطاع ويتم قياس التغير في المشتريات في استبيان مخصص لذلك من خلاله يستطيع المستثمرون تقييم ظروف الأعمال الحقيقية في أقرب وقت ممكن و الجيد في هذا المؤشر بأنه يأخذ قيمة حقيقية وليس آراء و باختبار المؤشر وجد المتابعون بأنه أكثر المؤشرات التي تعطي صورة حقيقية ومسبقة عن أداء قطاع الصناعة الحقيقية كاملةً في الاقتصاد من ناحية الإنتاج . صدر هذا المؤشر من قبل منظمة NTC في يوم العمل الأول بداية كل شهر .

التأثير

ارتفاع المؤشر جيد, بينما انخفاضه يدل على انخفاض في الأداء. لكن في الحقيقة فإن المؤشر يقوم على قيمة 50 حيث إن أي قيمة فوق 50 تدل على نمو القطاع و أي قيمة ما دونه تدل على انكماش في القطاع لكن رؤية المؤشر في ارتفاع تعني تحسن و تسارع في النمو إذا كانت فوق 50 بينما ما دون 50 فإن الارتفاع في المؤشر يدل ليس على تحسّن حقيقي بل على انخفاض حدة التدهور في القطاع بينما رؤية المؤشر يهبط من قيمة فوق 50 لكن ليبقى أيضاً فوق 50 يعني استمرار نمو القطاع لكن بوتيرة أقل لكن الانتقال من أعلى إلى أدنى من مستوى 50 هو الذي يشير إلى الانتقال إلى الانكماش و الارتفاع من ما دون إلى فوق 50 يشير إلى خروج من الانكماش وعودة النمو .
بسبب كون بيانات هذا المؤشر دقيقة جدا ًوتعبّر حقاً عن أداء القطاع وبما إن الاقتصاد الألماني أكبر جزء في الاقتصاد الأوروبي فإن هذا المؤشر يعتبر أحد المؤشرات التي تؤثر في اليورو وكذلك الأسهم طرداً .يتم مراقبة كل من القيمة الأولية و القيمة الثانية التعديلية و القيمة النهائية كل واحدة على حدة حيث إن أي تغير في القيمة الثانية أو النهاية قد يسبب حركة في الأسواق فيما لو كان الفرق كبيراً نسبياً و أكثر ما يهم في هذا المؤشر هو أول البيانات الاقتصادية التي تصدر كل شهر عن وضع القطاع التصنيعي في الاقتصاد .

مؤشر معهد التزويد الخدماتي الامريكي

تعد أهمية مؤشر الخدمات كبيرة ، حيث يشير إلى الوضع الاقتصادي الحالي إلى الولايات المتحدة الأمريكية،ويصدر عن معهد التزويد الصناعي شهريا من خلال إجراء دراسة على 370 من مشتريات المدراء في قطاع الأعمال يغطي 62 صناعة مختلفة تمثل 9 أقسام من فئات التصنيف الصناعي الموحد الذي يشمل التأمين، والعقارات ، والاتصالات ،و معروف بتقرير الخدمات و قد حظي بالاعتراف منذ 1998نتيجة للنمو السريع في قطاع الخدمات والمساهمة الكبيرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي .

التأثير

يعتبر أهمية مؤشر الخدمات على سوق العملات الأجنبية متوسطة ، حيث تشير إلى مستوى إقبال مختلف الأفراد على الخدمات و الاستثمار في قطاع الأعمال ، فارتفاع المؤشر يدل على زيادة ميل المستهلكين للخدمات المقدمة من قبل مختلف الشركات ، والذي يتأثر بزيادة ثقتهم في الوضع الاقتصادي الحالي مؤديا إلى ارتفاع في مستوى إنفاق الأفراد ، مما ينعش الوضع الاقتصادي و يحركه نتيجة لزيادة النقد في السوق مما يكسب العملة المحلية قوة تبدأ بسببها بدفع العملة لمستويات أعلى.
ويترك هذا المؤشر على سوق الأسهم أثرا متوسط الأهمية ، حيث أن الإقبال الكبير على مختلف الخدمات يؤثر إيجابيا على النشاط الاستثماري لمختلف الشركات في قطاع الخدمات مما يدفع بأسهمها للصعود ، مما سيؤدي إلى ازدهار سوق الأسهم بشكل عام.

مؤشر معهد التزويد الصناعي الامريكي

هو مؤشر انتشار يصدر من قبل معهد إدارة التزويد, يحَسبَ على أساس خمسة مِنْ ثمان مكونات لمؤشر مدراء المشتريات في 300 شركةِ تصنيع مِنْ 21 صناعةِ في 50 ولايةِ أمريكية .تسأل الإحصائية المدراءِ حول الاتجاه العامِّ للإنتاج والطلباتِ والموجوداتِ والتوظيفِ والتسليمِ والأسعارِ. الأسئلة تكون نوعية أكثر مِنْها كمّيةِ؛ فُهم يَسْألونَ عن الاتجاه العامِّ، بدلاً مِنْ مستوى معيّنِ مِنْ العملِ، كُلّ سؤال يُتحوّلُ إلى مؤشر انتشار الذي يحسب بإضافة النسبة المئويةِ مِنْ الردودِ الإيجابيةِ إلى نِصْف مِنْ الردودِ الثابتة. خمس مكوّناتِ تؤخذ بعين الاعتبار لتكون المؤشر. يُشيرُ إلى اتجاهات قطاعِ الصناعة عامّةِ. إنّ أهمية هذا المؤشرِ تأتي مِن الحقيقة بأنه متوفرُ مبكراً جداً في الشهرِ ولَيسَ خاضع للتنقيحِ.

التأثير

يعتبر مؤشر ISM من المؤشرات الرائدة في الصناعة, لذلك فهذه البيانات تدرس جيداً وتنقح وتوقع من عدة جهات حتى يتم إصداره بأعلى درجات الدقة والواقعية. فهذا المؤشر يعكس وضع الاقتصاد من جعة الصناعة والتي هي تعتبر العجلة المحركة لدورة الأعمال في أي دولة . إن وضع قيمة هذا المؤشر تكون بوضع قيمة أساس عند 50 , فالقيمة فوق 50 تعتبر قيمة ايجابية تعبر عن نمو اقتصادي جديد لكن ما دون مستوى الخمسين فإن ذلك يعبّر عن تباطؤ في النمو الاقتصادي وكلما كان الرقم أقل كان يدل ذلك على ركود اقتصادي حتى الوصول إلى الكساد .
يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة جدا بسبب المكونات الداخلية المهمة التي يحتسب من خلالها مثل الوظائف والإنتاج والبضائع المعمرة وغيرها من البيانات التي تصدر بشكل مبكر دائما تدل على الأوضاع الاقتصادية في أقرب وقت ممكن . فمن الممكن أن يعتمد المحللون وصانعوا السياسات المالية في الدولة على هذا المؤشر في إطلاق تحليلاتهم وقراراتهم. ومن هنا يؤثر على المؤشر على سعر صرف العملة للبلد مقابل العملات الأجنبية الأخرى , فارتفاع قيمته يصل إلى ارتفاع قيمة صرف العملة مقابل العملات الأخرى , بينما الانخفاض يتبعه انخفاض في قيمة العملة وخصوصاً إن كان التغير في قيمة المؤشر كبيرة في كلا الاتجاهين . وبما إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر دلالة على تصنيع وإنتاج أكبر , فينعكس أيضا تأثير هذا البيان الاقتصادي على الأسهم

خصوصاً الصناعية منها . وغالبا ما يكون حديث البنوك المركزي بالإيجاب ما دام مؤشر ISM في قيمة فوق الخمسين بينما تختلف اللهجة في العادة كلما انخفضت القيمة ما دون هذا المستوى.

مؤشر نيويورك الصناعي الامريكي

يجري المصرف الاحتياطي الفدرالي في نيويورك هذا المسح الشهري للمنتجين, و هو مؤشر معدّل يصدر موسمياً عادة في منتصف كُلّ شهر تقريباً .يشارك به حوالي 175 مدير تنفيذي في المصانع حول أنحاء نيويورك يمثلون مختلف أنواع الصناعات. ويتم إرسال ورقة أسئلة لهم حتى يتم إعداد تقرير في التغير في تشكيلة المؤشرات في الشهر السابق .و يقوموا بتقديم توقعاتهم للمستقبل القريب أيضا" عن الإنتاج ونتائج هذه المؤشرات لمدة 6 شهور قادمة , ويتم تعديل وتلخيص المؤشر بشكل ربع سنوي عن طريق الفيدرالي في فيلادلفيا.

التأثير

نادرا ما يؤثر هذا البيان الاقتصادي في الأسواق أو يحرك العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي , حيث إنه يعتبر دليل جودة في منطقة واحدة ولا يعبّر عن الاقتصاد الأمريكي ككل . لكن تتأثر مؤشرات الأسواق المالية بحسب التوقعات التي تصدر عن طريق هذا التقرير للست أشهر القادمة . حيث عن التوقعات القوية والجيدة في الفترات القادمة سوف يعطي حركة أسهم جيدة وإيجابية في نفس القطاع الذي يتوقع فيه تحسّن .مما ينعكس على سعر السهم . لكن بما انه مؤشر منطقة واحدة في أميركا فلا يعبر ذلك عن كفاءة الاقتصاد عامة فيكون تأثيره محدوداً على العملة وأسواق الصرف . ويبقى المؤشر أحد المؤشرات المتوسطة القوة بالرغم من كونه من أكثر المؤشرات شعبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

مبيعات التجزئة ـ ألمانيا

مبيعات التجزئة الألمانية توضح التغيرات في المبيعات في قطاع تجارة التجزئة في ألمانيا، وهو مؤشر اقتصادي هام حيث تمثل ألمانيا أقوى اقتصاد في منطقة اليورو، و تجسد كذلك مبلغ الطلب المحلي، علما أن الطلب المحلي هو عنصر هام من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، إرتفاع مبيعات التجزئة الألمانية تعكس مستويات الاستهلاك الذي يمكن أن تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي.
هذا المؤشر هو تقرير شهري صادر عن مكتب الإحصاءات الفدرالي الألماني، مع بعض التعديلات أو لا، بينما تأثير هذا المؤشر على الأسواق معتدل.

التأثير

مبيعات التجزئة يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نبض أي اقتصاد، إذ أنه يعبر عن مقدار مبيعات التجزئة لجميع السلع على نطاق واسع في ألمانيا و لهذا فإن قيمة هذا المؤشر عالية. أهمية مؤشر مبيعات التجزئة تكمن في عدد من العوامل، هي انعكاس واضح لثقة المستهلكين فكلما ارتفعت

المبيعات فهذا يدل على أن الثقة في الاقتصاد أيضا ترتفع مما يحثهم على زيادة إنفاقهم الأمر الذي سيدعم الإقبال على شراء البضائع المعمرة و غير المعمرة.

هذا مؤشر يمكن اعتباره كمؤشر للتضخم بسبب تأثيره على أسعار المستهلكين، إذ كلما ارتفع الطلب على المنتجات بالتالي يخلق صعود في مستويات التضخم. أخيرا وليس آخرا يعكس هذا المؤشر صحة الاقتصاد إذ أن مبيعات التجزئة تشكل الجزء الأكبر من إنفاق المستهلكين الذي بدوره يمثل جزءا رئيسيا من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت المبيعات كلما زاد الإنتاج و الثقة بالاقتصاد الأمر الذي سيدعم النمو.

تأثير ارتفاع مبيعات التجزئة إيجابي على العملة و الأسهم. حيث نجد أن القراءة التي تستبعد العوامل المتقلبة و هي المواصلات تعتبر أكثر دقة. مبيعات التجزئة أيضا وسيلة لإظهار صحة الاقتصاد و هذا يعزز العملة وكذلك معدلات التضخم التي تزيد من توقعات رفع أسعار الفائدة. الأثر على أسواق الأسهم إيجابي أيضا، إذ أن ارتفاع المبيعات يزيد من الإنتاج و هذا يزيد من دخل و أرباح الشركات الأمر الذي يزيد من قيمة أسهمها و العكس صحيح.

مبيعات التجزئة – كندا

هو مؤشر يقيس محصلة مبيعات متاجر التجزئة من بضائع إلى المستهلكين في كندا باستثناء الخدمات، حيث تصدر دائرة الإحصاءات الكندية هذا المؤشر مرة كل شهر كمقارنة بالشهر السابق و العام السابق إذ يتضمن الفئات التالية: السيارات، والأثاث، الإلكترونيات، لوازم البناء، الأغذية والمشروبات، الأدوية، الملابس و الإكسسوارات، البضائع العامة، و متنوعات و بما أن مبيعات التجزئة تعطي نظرة أدق و أعمق على مستويات الإنفاق، الطلب و ثقة المستهلكين فإن تأثيرها رئيسي على الأسواق خاصة أنها تدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي و تعتبر مقياس للتضخم.

مصاحبا لهذا المؤشر يصدر أيضا مؤشر مبيعات التجزئة الذي يستثني مبيعات المواصلات و تحديدا السيارات التي تعتبر أكثر تقلبا بسبب التكلفة الأعلى لها، لذا فإن هذا المؤشر يعتبر أكثر دقة و يعبر بشكل أدق عن مستويات المبيعات و لهذا فهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للأسواق، و هذا المؤشر يصدر مرة كل شهر أيضا كمقارنة بالشهر السابق و العام السابق.

التأثير

إن ارتفاع مبيعات متاجر التجزئة في كندا يعبر عن ارتفاع الطلب على السلع من قبل المستهلكين، و كلما زاد الطلب ارتفعت إنتاجية المصانع التي ستشهد ارتفاعا في أرباحها مما سيدعم أسهم هذه الشركات، و لكن من جهة أخرى ارتفاع الاستهلاك سيزيد من مستويات التضخم و هذا الأمر سيحث البنك المركزي الكندي لرفع أسعار الفائدة من أجل التخفيض من مستويات السيولة في الأسواق و هذا سيدفع بأسهم الشركات للتراجع.

من جهة أخرى ارتفاع مبيعات متاجر التجزئة ستدعم الدولار الكندي ليس فقط لأن مبيعات التجزئة تدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي الذي سيرتفع تبعا لذلك ليعبر عن الوضع الاقتصادي للبلاد، بل أيضا لأن ارتفاع الاستهلاك يدل على أن ثقة الأفراد بالاقتصاد كبيرة و هذا سيبقي النمو و العرض النقدي في الاقتصاد متواجدا، إذ أن مساهمة ارتفاع الإنفاق في رفع مستويات التضخم التي ستحث البنك المركزي الكندي لرفع أسعار الفائدة ستزيد من العائد على الدولار الكندي و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع مبيعات التجزئة و العكس صحيح.

مبيعات التجزئة (تجارة التجزئة)الأوروبي

يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات تقييم الإنفاق الداخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يعتبر مقياساً للثقة في نفس الوقت. فمجموع السلع التي يشتريها مستهلكو دولة تعتبر دخلاً يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي. من هنا نرى بأن ارتفاع مبيعات التجزئة تعني مزيدا ً من النمو بينما انخفاضها تعني تباطؤ والقيمة السلبية قد تشير إذا تكررت إلى احتمال انكماش الاقتصاد . لكن بنفس الوقت تعتبر مبيعات التجزئة مقياساً للتضخم فالارتفاع في المبيعات يسمح للمنتجين برفع السعر فيما لو استمرت مرونة الطلب قليلة وهذا ما قد يرفع مستويات التضخم لاحقاً . يصدر من قبل اليوروستات مرّة كل شهر .

التأثير:

يتأثر كل من اليورو والأسهم الأوروبية طردياً مع هذا البيان الاقتصادي بشكل إجمالي إلا إن أسواق الأسهم قد تتجاوب عكسياً مع هذه البيانات في حال كانت مستويات التضخم مرتفعة جداً حيث إن استمرار ارتفاع مبيعات التجزئة قد تعطي توقعا برفع في سعر الفائدة المرجعية . تتأثر الأسواق المالية بهذا البيان الاقتصادي بشكل ملحوظ خصوصاً لو كانت النتائج بعيدة عن التوقعات الأولية لها .

مبيعات التجزئة (تجارة التجزئة)الأوروبي

يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات تقييم الإنفاق الداخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يعتبر مقياساً للثقة في نفس الوقت. فمجموع السلع التي يشتريها مستهلكو دولة تعتبر دخلاً يحتسب في الناتج المحلي الإجمالي. من هنا نرى بأن ارتفاع مبيعات التجزئة تعني مزيدا ً من النمو بينما انخفاضها تعني تباطؤ والقيمة السلبية قد تشير إذا تكررت إلى احتمال انكماش الاقتصاد . لكن بنفس الوقت تعتبر مبيعات التجزئة مقياساً للتضخم فالارتفاع في المبيعات يسمح للمنتجين برفع السعر فيما لو استمرت مرونة الطلب قليلة وهذا ما قد يرفع مستويات التضخم لاحقاً . يصدر من قبل اليوروستات مرّة كل شهر .

التأثير:

يتأثر كل من اليورو والأسهم الأوروبية طردياً مع هذا البيان الاقتصادي بشكل إجمالي إلا إن أسواق الأسهم قد تتجاوب عكسياً مع هذه البيانات في حال كانت مستويات التضخم مرتفعة جداً حيث إن استمرار ارتفاع مبيعات التجزئة قد تعطي توقعا برفع في سعر الفائدة المرجعية . تتأثر الأسواق المالية بهذا البيان الاقتصادي بشكل ملحوظ خصوصاً لو كانت النتائج بعيدة عن التوقعات الأولية لها .

مبيعات التجزئة (بريطانيا)

يقيس التغير في حجم المبيعات التي يقوم بها بائعين التجزئة في المملكة المتحدة, و يقوم التقرير على عمل إحصائية شهرية تتضمن عدد كبير من بائعين التجزئة, يعكس الارتفاع في المؤشر الارتفاع في مستويات المبيعات مما يشير إلى ارتفاع مستويات الطلب من قبل المستهلكين و العكس صحيح.
يصدر التقرير في تمام الساعة 8:30 بتوقيت GMT, ربع سنوي, عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة.

التأثير:

يعمل على تحريك الأسواق بقوة في وقت صدوره, و كما ذكرنا فإن هذا المؤشر يعكس مستوى ثقة المستهلكين في الاقتصاد, فمع ارتفاع قراءة المؤشر فهذا يعني أن مستويات الطلب مرتفعة مما يعكس مدى ثقة المستهلكين في الاقتصاد.

مبيعات التجزئة الامريكية

واحد من أهم المقاييس والمؤشرات الاقتصادية والتي يتم انتظارها من كل اقتصاد على حدة , وهي الصيغة الأكثر بساطة في إظهار وقياس أداء مبيعات التجزئة الصناعية للمستهلك مباشرة أو في صيغتها النهائية . وهذه المبيعات تمثل جميع أنواع المتاجر من الكبيرة منها والى الصغيرة والبقالين و هو صادر عن مكتب الإحصاء الأمريكي – وزارة الخارجية .

يقدم هذا البيان الاقتصادي نسبة التغير في المبيعات للشهر الماضي ويعد من أحد المقاييس الاقتصادية الجيدة والذي يظهر عادة في الناتج المحلي الإجمالي في آخر المطاف . وكذلك تشمل البيانات أيضاً مبيعات التجزئة بدون احتساب مبيعات وسائل النقل العينية والتي قد تكون متغيرة بشدة وتؤثر على القيمة الحقيقية للبيان الاقتصادي المطلوب .

التغيرات الكبيرة في نتيجة المؤشر بين فترة وأخرى مشهورة ومتوقعة جدا , ومع ذلك باستطاعتنا أن نرى في القيمة الربع سنوية تأثير العطل الرسمية والتي قد تنتج مزيجاً معقداً من البيانات يصعب دراسته .
لكن بالرغم من ذلك , فلا يجب استثناء هذا المؤشر على انه من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة جدا والمهمة كنتيجة لكامل تصرفات المستهلك في الاقتصاد خلال دوران عجلة الاقتصاد وكذلك يظهر اتجاه المستهلك أيضاً من ادخار واستثمار وإنفاق استهلاكي.

التأثير

تعتبر مبيعات التجزئة قلب الاقتصاد , ولهذا فإن تأثيرها يكون كبيراً في العادة على الأسواق المالية . إن حقيقة مبيعات التجزئة في كامل البلاد وقياسها لا يعتبر ذو أهمية أمر أصبح غير صحيح , فأصبح هذه البيانات تقدم صورة واضحة عن الإنتاج وهي انعكاس واضح عن ثقة المستهلك حيث إن ارتفاعها يدل على ارتفاع في الثقة الاستهلاكية حيث يقوم المستهلك بصرف وإنفاق ما يملك من المال مقابل توقعاته بأنه سوف يحصل على غيرها في المستقبل القريب . فإن هذا المؤشر من الممكن أن يكون مؤشر تضخمي , حيث يقيس مستوى الارتفاع السعري أيضاً من خلال ارتفاع في قيمة المؤشر فوق المستويات المقبولة . من هنا نستطيع أن نقول بأن هذا المؤشر اشتقاق سلامة الدورة الاقتصادية حيث تنعكس مبيعات التجزئة على الإنتاج و الذي يدخل في الناتج المحلي الإجمالي . ويدل المؤشر على عادات الاستهلاك في الاقتصاد الواحد واتجاهها فنستطيع من خلاله اشتقاق كل المطلوب تقريباً للحصول على صورة عن الوضع الاقتصادي الحالي ومستقبله القريب .

من هنا يكون التأثير كبيرا على كل من العملات والأسهم , وخصوصاً يكون تأثير البيانات التي لا تشمل السلع ذات التغير السعري الكبير والسريع حيث من الممكن استثناء المواصلات و معداتها أكبر من تأثير البيانات بجمعها . بالنسبة للعملة , فإن ارتفاع مبيعات التجزئة يعني ارتفاع في الناتج المحلي ويدل على اقتصاد قوي ما دام لا يصل الاقتصاد إلى القيمة التضخمية والذي ينعكس على قيمة العملة بالإيجاب . لكن من المهم جداً متابعة هذه البيانات بدقة بجمعها مع الإنتاج فإذا كانت القيمة بارتفاع تضخمي قد يدل ذلك على توسع غير مبرر مما يقود إلى سوء الأوضاع في المستقبل . وبسبب ارتفاع الإنتاج في الحالات الغير تضخمية فإن تأثير هذه البيانات بالارتفاع يكون إيجابياً على الأسهم . لكن يكون التأثير ليس لحظياً وعلى الأمد القصير كما هو على العملة . حيث يدرس المستثمرون في سوق الأسهم الأوضاع التضخمية ما بعد إصدار مجمل البيانات حيث إن التضخم هو قاتل سوق الأسهم . فارتفاع التضخم يعني ارتفاع في الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الأسهم .

مبيعات التجزئة المعدلة – سويسرا

هو مؤشر يقيس محصلة مبيعات متاجر التجزئة من بضائع إلى المستهلكين في سويسرا باستثناء الخدمات، حيث تصدر دائرة الإحصاءات السويسرية هذا المؤشر مرة كل شهر كنسبة مئوية للتغير في المبيعات عن نفس الشهر في العام السابق، و بما أن مبيعات التجزئة تعطي نظرة أدق و أعمق

على مستويات الإنفاق الذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي و تعتبر أيضا مقياس للتضخم لذا فإن تأثيرها على الأسواق رئيسي.

التأثير

إن ارتفاع مبيعات متاجر التجزئة في سويسرا يعبر عن ارتفاع الطلب على السلع من قبل المستهلكين، و كلما زاد الطلب ارتفعت إنتاجية المصانع التي ستشهد ارتفاعا في أرباحها مما سيدعم أسهم هذه الشركات، و لكن من جهة أخرى ارتفاع الاستهلاك سيزيد من مستويات التضخم و هذا الأمر سيحث البنك المركزي السويسري لرفع أسعار الفائدة من أجل التخفيض من مستويات السيولة في الأسواق و هذا سيدفع بأسهم الشركات للتراجع.

من جهة أخرى ارتفاع مبيعات متاجر التجزئة ستدعم الفرنك السويسري ليس فقط لأن مبيعات التجزئة تدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي الذي سيرتفع تبعا لذلك ليعبر عن الوضع الاقتصادي للبلاد، بل أيضا لأن ارتفاع الاستهلاك يدل على أن ثقة الأفراد بالاقتصاد كبيرة و هذا سيبقي النمو و العرض النقدي في الاقتصاد متواجدا، إذ أن مساهمة ارتفاع الإنفاق في رفع مستويات التضخم التي ستحث البنك المركزي السويسري لرفع أسعار الفائدة ستزيد من العائد على الفرنك و هذا سيزيد من جاذبيته و سيدفع قيمته نحو الأعلى، من هنا نجد أن الفرنك السويسري يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع مبيعات التجزئة و العكس صحيح.

مبيعات الجملة – كندا

مؤشر يقيس نسبة التغير في مجمل مبيعات تجار الجملة في الاقتصاد الكندي، حيث يصدر هذا المؤشر شهريا عن دائرة الإحصاءات الكندية بعد أن يتم تعديله موسميا و يشمل المنتجات الزراعية، الأغذية والمشروبات، منتجات التبغ، السلع الشخصية و المنزلية، معدات السيارات، مواد البناء، والآلات و المعدات الالكترونية و غيرها من المنتجات، و بما أنه يعبر عن مبيعات تجار الجملة إلى متاجر التجزئة و المصانع من غير أن يعبر عن مبيعات التجزئة الأساسية فإن تأثيره معتدل على الأسواق.

التأثير

بما أن مبيعات الجملة موجه بشكل رئيسي إلى المصانع و متاجر التجزئة فإن هذا المؤشر يعبر بشكل غير رئيسي عن مدى المبيعات و الثقة التي تتسم بها المتاجر و عن مدى الطلب على المنتجات من قبل المصانع، فكلما زاد الإقبال على الشراء تتراجع مخزونات المتاجر و الشركات و الطلب على بضائع الجملة يزداد و هذا يعبر من جهة على أن مستويات الدخل مرتفعة و تساهم في دفع عجلة النمو إلى الأعلى، إذ أن أرباح باعة الجملة في تزايد مما سيرفع من قيمة أسهمهم و سيدفعهم للإقبال على التوظيف من أجل تلبية الطلب المتزايد.

و من جهة أخرى يبين هذا المؤشر أن الطلب في تزايد مما سيدفع بتجار الجملة لرفع الأسعار و هذا سيساهم في ارتفاع مستويات التضخم في نهاية الأمر بعد أن يتم تمريرها إلى المواطنين، مما

سيحث البنك المركزي الكندي للأخذ بعين الاعتبار رفع أسعار الفائدة من أجل التخفيض من الضغوطات التضخمية مما سيدعم العملة الكندية إثر ارتفاع جاذبيتها في الأسواق كونها أكثر عائدا لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع مبيعات الجملة و العكس صحيح.

مبيعات المنازل الجديدة الامريكية

هو مؤشر اقتصادي يتطلع إلى تعداد المنازل التي تم إنشائها حديثا في الاقتصاد هو صادر عن دائرة الإحصاء الأمريكية شهريا مقارن بقراءة الشهر السابق ويتضمن المؤشر أسعار و كميات المنازل الجديدة، ويقيس المؤشر مبيعات المنازل الجديدة التي تم بناءها في سوق المنازل الأمريكي.و يصدر المؤشر ضمن بيانات معدلة و أخرى غير معدلة موسميا.
يعد من المؤشرات الدالة على شهية الإنفاق و توجه سوق المنازل، حيث يتم احتساب عمليات البناء ضمن البيوت الجديدة اي تحتسب المبيعات للمنازل الجديدة منذ توقيع العقد من المشتري أو استلام البائع الدفعة الأولى بغض النظر عن مرحلة البناء.

التأثير:

يكمن أثر مؤشر مبيعات المنازل الجديدة على أسواق العملات و الأسهم كونها تعبر عن توجه الطلب و الشراء في الإقتصاد ككل ليس فقط على قطاع المنازل، في حال توجه المستهلكين إلى شراء المنازل يدل أن المستهلك يتمتع بوضع إقتصادي مريح مما يخوله الاقتراض و شراء مسكن جديد.

و في نفس الوقت يعتبر إرتفاع مبيعات المؤشر دالة على حركة إقتصادية متكاملة، لأن شراء المنازل الجديدة لا يقتصر على الوضع المالي للمشتري، بل أيضا على عدد العمالة من عمال البناء و عمال الكهرباء و غيرها من خدمات، بالإضافة إلى مشتريات المنزل الجديد من لوازم ككهربائيات و أثاث الأمر الذي يدل على حركة اقتصادية إيجابية، و تأثير هذا المؤشر على الدورة الاقتصادية، إيجابيا أم سلبيا.

و لذلك يعتبر المؤشر من القراءات المهمة و المؤثرة على الإقتصاد، و التي تدل على مستقبل النمو في المنطقة، حيث يدل المؤشر على تحسن المستوى المعيشي و دخل الفرد، و أثرة على القطاع الائتماني، بالإضافة إلى عدد العمالة المستخدمة و الطلب على الخدمات و مستلزمات البناء و البضائع من أثاث و احتياجات المنزل الجديد. و بالمقابل ستكون دلالات تراجع قراءة المؤشر، بمثابة تباطؤ و تراجع في مستويات النمو و الدائرة الإقتصاديه، و ما يتبعها من أثر على سوق العملات و دلالات على تراجع الإقتصاد الداعم للعملة.

من الأساسيات المهمة في احتساب بيانات مؤشر مبيعات المنازل الجيدة، هو أن في حالة تم اتخاذ متعهد لبناء منزل لمالك مسبق، لا يتم احتسابه من ضمن القراءة، بالإضافة إلى أن المنزل يدخل في قراءة الشهر الذي تم توقيع العقد أو تم استلام المتعهد الدفعة الأولى، و ذلك بغض النظر في أي مرحلة من مراحل البناء. أما في حال فسخ العقد وتم امتلاك المنزل من شخص آخر لا يتم شطبه أو احتسابه مرة أخرى.

مبيعات المنازل القائمة الامريكية

مبيعات المنازل القائمة مقياس لمعدل بيع المنازل المملوكة سابقا ، حيث يقوم اتحاد الوطني للسماسرة بجمع المعلومات من 650 اتحاد سماسرة ، و يتم احتساب المنازل ضمن بيانات الشهر في الوقت الذي يتم إغلاق الصفقة بها، بغض النظر عن دفع الأموال، و هي مبيعات من المحتمل أنها تم احتسابها مسبقا في مبيعات المنازل الجديدة أو أي تعداد في قطاع المنازل، و لذلك السبب يعود تسميتها أيضا بالمنازل المعاد شراءها لأكثر من مرة.

بالإضافة إلى الأسعار و المبيعات،يتضمن التقرير مستويات المخزون المزودة من خلال معدل العرض الشهري و الذي يمثل الوقت اللازم لنفاد المخزونات التي تم قياسها خلال تلك الفترة، يتم الإعلان عن بيانات مبيعات المنازل بشكلين، مبيعات المنازل المعدلة موسميا و الغير معدلة موسميا لان الأحوال الجوية تلعب دورا أساسيا في تحديد مستوى الطلب الشهري .

التأثير

بما أن مبيعات المنازل القائمة لا تضم ضمن بياناتها على المنازل الجديدة و مبيعاتها، فذلك يعني أنها تعكس وضع سوق العقارات و الإقبال علية و مقدار الطلب،و بالمقابل تدل على مقدار مخزونات قطاع المنازل, خصوصا أنه يشكل 70% من مبيعات القطاع، فارتفاع المؤشر يدل أن هنالك حركة قوية في قطاع المنازل بزيادة الطلب و تناقص المخزون، و العكس صحيح، لاعتباره مع مؤشر المنازل الجديدة تمثيلا لقطاع المنازل بشكل عام، حيث أن شراء منزل جديد يمثل حركة متكاملة للاقتصاد، فيحتاج لكثير من البضائع المعمرة و غير المعمرة، و سيوفر المبلغ المدفوع للجهة البائعة فرصا عديدة للإنفاق في الإقتصاد، و ليشكل دورا في حركة الإقتصاد و سير العجلة الاقتصادية، و ينعكس على ثقة المستثمرين بالاقتصاد و اتجاهات إنفاق المستهلكين.

مما يعني أن نتابع تأثيره على مختلف القطاعات التي ستتأثر بقطاع المنازل، لأن إتجاهات بيانات مبيعات المنازل القائمة تحمل معلومات مهمة عن مستقبل قطاع المنازل و معدلات الفوائد على القروض و المستلزمات الجديدة لشراء المنزل من خدمات و بضائع كالأثاث و مبيعات التجزئة، و لا تقتصر دلالة المؤشر على الأسباب السابقة، حيث أن المبيعات تتأثر بشكل كبير بمعدلات الفوائد على القروض ، أي متأثرة بمعدلات التضخم، حيث أنه إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض،لزيادة الكلفة على الأشخاص و تمويل شراء المنازل.

يدخل تأثير سوق المنازل على الأسواق المالية أيضا، سوق الأسهم كما العملات، لمشاركة شركات بيع و قروض المنازل في سوق الأسهم بفاعلية، و حتى أن مبيعات المنازل تدل على سهولة أو صعوبة القروض من البنوك، فذلك يأخذ منحيين، لعب البنوك دورا رياديا في سوق الأسهم و أيضا أثرها على القطاع الائتماني، و لكن و بشكل أساسي يتأثر الاقتصاد و قطاعاته و أسواقه بمبيعات المنازل القائمة حسب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الإقتصاد، مما قد يعطي المؤشر تأثيرا أكبر على الأسواق. فعندما يكون الإقتصاد قويا سينعكس ذلك على دعم العملة، لإعتبار قطاع المنازل إحدى القطاعات الرائدة في النمو الأقتصادي و داعما للقطاعات الأخرى.

مجمل الإستثمرات في الأعمال (بريطانيا)

يقيس هذا المؤشر الأصول المستثمرة من قبل الشركات الخاصة, و نجد أن هذا المؤشر يعكس نظرة رجال الأعمال إلى الاقتصاد و مدى تفاؤلهم بشأن الحالة الاقتصادية, فمع ارتفاع المؤشر نجد أن مستويات ثقة رجال الاعمال في الاقتصاد مرتفعة و يحفها التفاؤل و من هنا يتم الاستثمار بغرض الحصول على عائد مرتفع.
يصدر عن المكتب الخاص بالإحصائيات القومية بالمملكة المتحدة, و هو تقرير ربع سنوي.

التأثير:

نادراً ما يؤثر على الأسواق, و لكن مع ارتفاع مستوى الإستمارات ترتفع مستويات النمو تدريجياً حيث أن الاستثمارات هي مكون رئيسي في حساب الناتج المحلي الإجمالي, و يساعد ارتفاع الاستثمارات على دفع الاقتصاد إلى فترة من الانتعاش الاقتصادي.

محضر اجتماع البنك المركزي البريطاني (بريطانيا)

هو تقرير يصدر عقب الاجتماع الشهري الخاص بلجنة السياسة النقدة بالبنك المركزي البريطاني لاتخاذ قرار الفائدة, يصدر هذا التقرير عقب اسبوعين من إنعقاد الاجتماع و يتضمن معلومات ضقيقة عن الملاحظات و مجريات الأحداث التي يتضمنها الاجتماع و الشيء الأهم الذي يتضمنه التقرير هو الشكل الذي اتخذه التصويت بشان قرار الفائدة المتخذ. يصدر التقرير عن البنك المركزي البريطاني.

التأثير:

للتقرير تأثير قوي و فوري على الأسواق حيث انه في حالة كانت المعلومات التي يتضمنها التقرير تشير إلى أن البنك يميل و يهتم بمستويات التضخم و هذا سوف يرفع من قيمة العملة في الأسواق حيث ان هذا يشير إلى أن البنك سوف يقوم برفع أسعار الفائدة خلال الاجتماع القادم, بينما إذا كانت البيانات تشير إلى ميل البنك لتأيد مستويات النمو فغن هذا قد يؤدي إلى ضعف قوة العملة حيث أن البنك قد يقوم بخفض أسعار الفائدة خلال الاجتماع القادم.

محضر اجتماع لجنة السوق الفيدرالية المفتوحة(FOMC)

بدأت اللجنة سوق الفيدرالية المفتوحة بنشر محضر الاجتماع لجلسة السياسية النقدية عام 2005. تزود تفاصيل الاجتماع المستثمرين بفهم أعمق لعملية وضع قرار السياسية النقدية، و كيفية تقييم اللجنة الفيدرالية للتطورات الاقتصادية داخل و خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

التأثير

والواقع أن الأسواق تقوم بتركيز معظم اهتمامها على النقاط الرئيسية التي نوقشت خلال الجلسة والتي تشير إلى تغير في أسعار الفائدة المستقبلية. كما لو أن محضر الاجتماع صرح بارتفاع تكاليف الطاقة ، هذا سيؤدي إلى توسع سريع في سوق المنازل والذي بدوره سيزيد من معدلات التضخم ، وعندئذ يميل المستثمرين في الأسواق لمراقبة هذه القطاعات الرئيسية بشكل كبير لقياس احتمال ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل.

ينعقد محضر الاجتماع قبل ثلاثة أسابيع من قرار اللجنة السوق الفيدرالية المفتوحة، والأسواق ستقوم بخصم بعض المعلومات الواردة في التقرير. يميل المستثمرين إلى قراءة مجمل انطباع الاحتياطي الفيدرالي الذي يعطى خلال الاجتماع. إذا كانت اللجنة السوق الفيدرالية المفتوحة حذرة إزاء التوقعات التضخمية في الاقتصاد ، أو لاتخاذ ما يسمى موقف متشدد ، ثم يزيد السوق من احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل. إذا كان البنك يركز على النمو أو في بداية الانتعاش فأن الأسواق و تفترض إن معدلات التضخم تحت السيطرة، وأن زيادة أسعار الفائدة في المستقبل أقل احتمالا، وتبعا لذلك فان أهمية هذا الاجتماع مرتفعة جدا، لأنه يميل إلى التأثير على كل من العملة و أسواق الأسهم. كما أنه يعطي إشارات مباشرة للتوقعات أكثر من المجلس الاحتياطي ، وإذا أعطى المجلس الاحتياطي إشارة على تزايد الضغوط التضخمية ، وسيبدأ المستثمرون في المضاربة على ارتفاع سعر الفائدة والذي ستعزز قيمة العملة مقابل العملات الرئيسية ، وفي الوقت نفسه المستثمرين في أسواق الأسهم في حالة ارتفاع التضخم وتلميحات عن ارتفاع سعر الفائدة سيؤثر بشكل سلبي على أسواق الأسهم والعكس بالعكس.

مخرجات البناء الأوروبي

أسواق العقار والمنازل هي أكثر الأسواق التي تتأثر في الدورة الاقتصادية , فالمستهلك قد لا يستطيع الاستغناء عن السلع الأساسية , أو قد يستطيع تأجيل شراء السلع المعمّرة , لكن بالنسبة للمنشآت فإن المستهلك نجده يدرس الاستهلاك بوجهة نظر اقتصادية في الغالب لما تحمله من ائتمان متوقع و دفعات مستقبلية لتسديد الائتمان .

من هنا نرى بأن مؤشر مخرجات البناء يعطي انطباعاً حقيقياً عن ما يراه المستهلك و كذلك المستثمر على حد سواء بين طلب وعرض على هذا القطاع مما يعطي صورة حقيقية عن وضع البطالة و الدخل والإنتاج ومنها الناتج المحلي الإجمالي في جزء كبير منه وكل هذا يعني كفاءة الاقتصاد .

التأثير :

رغم أهمية هذا البيان الاقتصادي إلا إنه يعتبر بياناً اقتصادياً تابعاً وليس سابقاً لحدوث التغيرات الاقتصادية , يصدر المؤشر مرّة في الشهر يقيس النمو أو الانكماش في القطاع لشهر سابق و كذلك يؤخذ بقيمته السنوية . حتى مع إن هذا المؤشر تأثيره لاحق للمتغيرات الاقتصادية إلا إنه مهم للدراسات الاقتصادية لمعرفة أين يقع الاقتصاد الأوروبي في لحظة من اللحظات (بتأخير شهر واحد) من دورة الأعمال وبالتالي وضع نقطة على النظرية الجرسية للاقتصاد . أما من ناحية المتداولين فالتأثير قليل نسبياً إلا إن المفاجآت الكبيرة تحرك اليورو و أسواق الأسهم طردياً .

مخزونات الاعمال الامريكية

هي حجم البضائع الغير مباعة من قبل المنتجين وتجار الجملة وبائعي التجزئة، وفي الغالب تستطيع مخزونات الأعمال إظهار نقاط التحول الاقتصادية. الانخفاض الكبير في المخزونات يدل على أن النمو الاقتصادي في ازدهار، وذلك بسبب ارتفاع الطلب الذي أدى إلى نفاذ المخزونات من التجار مما أدى إلى المطالبة بتجديدها. ويعتبر مؤشر مخزونات الأعمال مؤشرا شهريا، ويظهر هذا المؤشر على هيئة نسبة مئوية بالتغير من الشهر السابق، كما يصدر هذا المؤشر مع التعديل لتقرير مبيعات التجزئة ولكن يكون التأثير الأكبر للأسواق على مؤشر مبيعات التجزئة باعتباره محرك كبير للأسواق.

تأثير

مخزونات الأعمال مفيدة أيضا كمقياس للمبيعات، فارتفاع المخزونات يدل على تراجع المبيعات الأمر الذي أدى إلى هذه الزيادة في المخزونات لدى التجار. فارتفاع المخزونات يجبر التجار على التقليل من طلباتهم للمخزونات الأمر الذي يقلل من إنتاج المصانع والشركات فيصبح له تأثير سلبي على القطاع الصناعي. فنلاحظ أن ارتفاع المخزونات له تأثير مباشر على الإنتاجية الصناعية قبل أن يكون له تأثير على الطلب.إذن فالقراءة السلبية للمؤشر يكون لها تأثير ايجابي على الأسواق حيث يعتبر مقياسا لشدة الطلب في الاقتصاد وارتفاع الثقة عند المستهلكين، وبالتالي تزداد الطلبات الصناعية ويزيد الطلب على مصانع والشركات الصناعية الأمر الذي يدفع العجلة الصناعية نحو الأمام .أما عن تأثير المؤشر على أسواق العملات فإن تأثيره محدود نتيجة عدم ارتباطه مباشرة مع مؤشرات التضخم، الأمر الذي يقلل من استجابة الأسواق له. في حين أن تراجع المؤشر قد يعني كثيرا لأسواق الأسهم، فكما قلنا أن التراجع معناه المزيد من الطلبات الصناعية التي ستتجه إلى الشركات الأمر الذي يجعل أسهم هذه الشركات في ارتفاع كما أن هذا يبشر بأداء جيد في إنفاق المستهلكين وهو المحرك الأول في الأسواق.

مدراء المشتريات الصناعي (بريطانيا)

هو تقرير شهري يقيس النشاطات الاقتصادية و النظرة المستقبلية الخاصة بالقطاع الصناعي, يعد مؤشر مدراء المشتريات الصناعي في المملكة المتحدة هو نظير مؤشر معهد التزويد الصناعي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية. مؤسسة مديري المشتريات تقوم بدراسة ما يزيد عن 300 مدير مشتريات على مستوى قوميّ الّتي تمثّل 20 صناعةً مختلفةً, يقاس مؤشر مدراء المشتريات الصناعي على أساس المستوى 50, فكلما زادت القراءة الخاصة بالمؤشر عن المستوى 50 فإن هذا يعد انتعاش بينما إذا انحدرت عن المؤشر 50 فإن هذا يعد تقلص في القطاع .
يصدر التقرير في الساعة 8:30 بتوقيت GMT في يوم العمل الأول الذي يلي الشهر محل الدراسة, التقرير يصدر عن المعهد المُوَجَّر للشراء والتجهيزِ وبحثِ إن تي سي.

التأثير:

مؤشر مدراء المشتريات له تأثير قوي و إيجابي على مستويات الطلب المستقبلية حيث أنه مع ارتفاع القراءة فوق مستوى 50 فإن هذا يعني أن القطاع يشهد قوة و انتعاش و أن مستويات الطلب مرتفعة و العكس صحيح, كما أن له تأثير قوي و طردي على أسواق الأسهم فمع ارتفاع و انتعاش المؤشر ترتفع الأسهم بقوة حيث أن هذا الانتعاش يعكس قوة أداء الشركات و الصناعات المدرجة في المؤشر و العكس صحيحي هنا أيضاً.

مدراء المشتريات لقطاع التصنيع الأوروبى

يأخذ المؤشر قيمة 50 كفاصل بين النمو و الانكماش في القطاع ويتم قياس التغير في المشتريات في استبيان مخصص لذلك من خلاله يستطيع المستثمرون تقييم ظروف الأعمال الحقيقية في أقرب وقت ممكن و الجيد في هذا المؤشر بأنه يأخذ قيمة حقيقية وليس آراء و باختبار المؤشر منذ عام 1998 وجد المتابعون بأنه أكثر المؤشرات التي تعطي صورة حقيقية ومسبقة عن أداء قطاع الصناعة الحقيقية كاملةً في الاقتصاد من ناحية الإنتاج . صدر هذا المؤشر من قبل منظمة NTC في يوم العمل الأول بداية كل شهر .

التأثير :

ارتفاع المؤشر جيد, بينما انخفاضه يدل على انخفاض في الأداء. لكن في الحقيقة فإن المؤشر يقوم على قيمة 50 حيث إن أي قيمة فوق 50 تدل على نمو القطاع و أي قيمة ما دونه تدل على انكماش في القطاع لكن رؤية المؤشر في ارتفاع تعني تحسن و تسارع في النمو إذا كانت فوق 50 بينما ما دون 50 فإن الارتفاع في المؤشر يدل ليس على تحسّن حقيقي بل على انخفاض حدة التدهور في القطاع بينما رؤية المؤشر يهبط من قيمة فوق 50 لكن ليبقى أيضاً فوق 50 يعني استمرار نمو القطاع لكن بوتيرة أقل لكن الانتقال من أعلى إلى أدنى من مستوى 50 هو الذي يشير إلى الانتقال إلى الانكماش و الارتفاع من ما دون إلى فوق 50 يشير إلى خروج من الانكماش وعودة النمو

بسبب كون بيانات هذا المؤشر دقيقة جدا ً وتعبّر حقاً عن أداء القطاع , فإن هذا المؤشر يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تؤثر في اليورو وكذلك الأسهم طرداً .يتم مراقبة كل من القيمة الأولية و القيمة الثانية التعديلية و القيمة النهائية كل واحدة على حدة حيث إن أي تغير في القيمة الثانية أو النهاية قد يسبب حركة في الأسواق فيما لو كان الفرق كبيراً نسبياً و أكثر ما يهم في هذا المؤشر هو أول البيانات الاقتصادية التي تصدر كل شهر عن وضع القطاع التصنيعي في الاقتصاد .

مدراء المشتريات لقطاع الخدمات الأوروبي

يأخذ المؤشر قيمة 50 كفاصل بين النمو و الانكماش في القطاع ويتم قياس التغير في المشتريات في استبيان مخصص لذلك من خلاله يستطيع المستثمرون تقييم ظروف الأعمال الحقيقية في أقرب وقت ممكن و الجيد في هذا المؤشر بأنه يأخذ قيمة حقيقية وليس آراء و باختبار المؤشر منذ عام 1998 وجد المتابعون بأنه أكثر المؤشرات التي تعطي صورة حقيقية ومسبقة عن أداء قطاع الخدمات الحقيقية كاملةً في الاقتصاد من ناحية الإنتاج . يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة NTC في يوم العمل الثالث بداية كل شهر .

التأثير :

ارتفاع المؤشر جيد, بينما انخفاضه يدل على انخفاض في الأداء. لكن في الحقيقة فإن المؤشر يقوم على قيمة 50 حيث إن أي قيمة فوق 50 تدل على نمو القطاع و أي قيمة ما دونه تدل على انكماش في القطاع لكن رؤية المؤشر في ارتفاع تعني تحسن و تسارع في النمو إذا كانت فوق 50 بينما ما دون 50 فإن الارتفاع في المؤشر يدل ليس على تحسّن حقيقي بل على انخفاض حدة التدهور في القطاع بينما رؤية المؤشر يهبط من قيمة فوق 50 لكن ليبقى أيضاً فوق 50 يعني استمرار نمو القطاع لكن بوتيرة أقل لكن الانتقال من أعلى إلى أدنى من مستوى 50 هو الذي يشير إلى الانتقال إلى الانكماش و الارتفاع من ما دون إلى فوق 50 يشير إلى خروج من الانكماش وعودة النمو

بسبب كون بيانات هذا المؤشر دقيقة جدا ً وتعبّر حقاً عن أداء القطاع , فإن هذا المؤشر يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تؤثر في اليورو وكذلك الأسهم طرداً .يتم مراقبة كل من القيمة الأولية و القيمة الثانية التعديلية و القيمة النهائية كل واحدة على حدة حيث إن أي تغير في القيمة الثانية أو النهاية قد يسبب حركة في الأسواق فيما لو كان الفرق كبيراً نسبياً .

مدراء المشتريات للبناء (بريطانيا)

هو تقرير شهري يقيس النشاطات الاقتصادية و النظرة المستقبلية الخاصة بقطاع البناء, هذا المؤشر يركز كل التركيز على مدراء في قطاع البناء و يدرس حالة الاقتصاد و أوضاع الشراء و الطلب الحالية الخاصة بقطاع العقارات في المملكة المتحدة. يقاس مؤشر مدراء المشتريات للبناء على أساس المستوى 50, فكلما زادت القراءة الخاصة بالمؤشر عن المستوى 50 فإن هذا يعد انتعاش بينما إذا انحدرت عن المؤشر 50 فإن هذا يعد تقلص في القطاع .

يصدر التقرير في الساعة 8:30 بتوقيت GMT في يوم العمل الأول الذي يلي الشهر محل الدراسة, التقرير يصدر عن المعهد المُؤَجَّر للشراء والتجهيزِ وبحثِ إن تي سي.

التأثير:

مؤشر مدراء المشتريات له تأثير قوي على مستويات الطلب المستقبلية الخاصة بقطاع العقارات حيث أنه مع ارتفاع القراءة فوق مستوى 50 فإن هذا يعني أن القطاع يشهد قوة و انتعاش و أن مستويات الطلب مرتفعة و العكس صحيح, كما أن له تأثير قوي و طردي على أسواق الأسهم فمع ارتفاع و انتعاش المؤشر ترتفع الأسهم الخاصة بشركات البناء بقوة, حيث أن هذا الانتعاش يعكس قوة أداء الشركات و الصناعات المدرجة في المؤشر و العكس صحيحي هنا أيضاً.

مدراء المشتريات للخدمات (بريطانيا)

هو تقرير شهري خاص بقطاع الخدمات يقيس التطورات الخاصة به و يندرج بداخله النظرة المستقبلية الخاصة بالتجارة و الاقتصاد, هذا المؤشر يركز على مدراء المشتريات في كل من قطاع المواصلات, قطاع الاتصالات, الوساطة المالية, الخدمات التجارية, الخدمات الشخصية, الفنادق و المطاعم, و يدرس حالة الاقتصاد و أوضاع الشراء و الطلب الحالية على الخامات. يلخص هذا المؤشر اقتراحات و أفكار هؤلاء المدراء لإعطاء صورة عن النظرة المستقبلية الخاصة بقطاع الخدمات الذي يمثل 75% من حجم الاقتصاد البريطاني. يقاس مؤشر مدراء المشتريات للخدمات على أساس المستوى 50, فكلما زادت القراءة الخاصة بالمؤشر عن المستوى 50 فإن هذا يعد انتعاش و إقبال على الخامات مما يعني أن الاقتصاد في حالة جيدة بينما إذا انحدرت عن المؤشر 50 فإن هذا يعد تقلص في القطاع و انحدار في مستويات الإقبال على الخامات.
يصدر التقرير في الساعة 8:30 بتوقيت GMT في يوم العمل الأول الذي يلي الشهر محل الدراسة, التقرير يصدر عن المعهد المُؤَجَّر للشراء والتجهيزِ وبحثِ إن تي سي.

التأثير:

حيث أن غالباً ما تكون مساهمة قطاع الخدمات في الحالة الاقتصادية ثابتة و متوقعة فإن قراءة المؤشر لا يكون لها أي أثر على الأسواق.

مزانية الخزينة الامريكية

تصدر الخزينة في الولايات المتحدة تقريرا" شهريا" تعرض فية العجز و الفائض التجاري للحكومة الفدرالية، حيث يبين التغير في حساب الميزانية عن السنة المالية بتغير سنوي، حيث تبدأ هذه السنة منذ شهر تشرين الأول، مما يعطي الصورة المالية لتحرك في النظام المالي.

التأثير

لا يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في الأسواق المالية، حيث لا تؤثر على حركة الأسواق إلا نادرا"، و لكن يعبر عن سوق السندات و تداول سندات الخزينة، حيث تقوم الخزينة بإمداد الخزينة بالأموال عن طرق إصدار سندات الخزينة، ففي حال زاد العجز يعني أنهم يقوموا بإصدار المزيد منها لدعم السيولة هناك، و مما يعني أن أسعارها ستتراجع بسبب زيادة الإصدارات، و بالمقابل عوائدها سترتفع.

ارتفاع عائد سندات الخزينة يعبر عن أن الحكومة تدفع أكبر قدر من سعر الفائدة، أي أن كلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما أثرة على سوق الأسهم، بالإضافة إلى أثر إنفاق الحكومة في البلد مما يدفع المستهلكين إلى المزيد من الثقة فالاقتصاد، بالإضافة إلى فائدة هذه الإنفاقات في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

مستوى التوظيف – سويسرا

هو مؤشر ربعي يصدر عن مكتب الإحصاءات الفدرالي السويسري بعد حوالي أسبوعين من نهاية الربع و يقيس عدد الأشخاص اللذين تم توظيفهم للعمل ستة ساعات على الأقل كل أسبوع و كون هذا المؤشر يصدر بقراءة متأخرة عن الربع الذي عدى فإن تأثيره على الأسواق منخفض.

التأثير

الاقتصاد السويسري معتاد على أن يمتلك مستوى بطالة منخفض للغاية و ما دون الـ4%، إلا أن البنك المركزي السويسري دائما يريد أن يمتلك اقتصاده قطاع عمالة مستقر و أن يتم الحفاظ على مستويات التوظيف مرتفعة لأن تراجع مستوى التوظيف يدل على أن الشركات تمتنع عن توفير وظائف جديدة إما بسبب تراجع الطلب على السلع و الخدمات أو بسبب اشتداد الشروط الائتمانية التي تصعب من توسيع الاستثمارات، لذا فإنها تجد نفسها مضطرة لتخفيض إنتاجيتها و نفقاتها و هذا سيخفض من قيمة أسهمها مما سيدفعها للامتناع عن التوظيف أو للقيام بتسريح الموظفين الحاليين لديها مما سيزيد من عدد الأشخاص العاطلين عن العمل و هذا سيضر بثقة المستهلكين من جهة و سيحد من مستويات الإنفاق من جهة أخرى.

فبما أن مستوى دخل الأفراد يعتمد على الوظيفة التي يتملكها كل شخص فإن تراجع الدخل في حال تراجع التوظيف ستدفع بمستويات الإنفاق على السلع و الخدمات للتراجع مما سيحد من النشاط الاقتصادي في سويسرا و يدفعها نحو الركود، و هذا سيحث البنك المركزي السويسري للقيام بتخفيض سعر الفائدة من أجل زيادة السيولة في الأسواق عن طريق تسهيل الاقتراض و تحفيز الشركات للعودة للاستثمار و التوظيف ليعود النمو إلى الاقتصاد، الأمر الذي سيدعم أسواق الأسهم و لكن سيضعف الفرنك السويسري الذي لن يكون عائده كما في السابق و بالتالي تتراجع جاذبيته و إقبال المستثمرين عليه.

من جهة أخرى، ارتفاع مستويات التوظيف دليل على أن الشركات تقوم بتوظيف الأفراد نظرا لحاجتها لرفع إنتاجيتها بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها إما محليات أو من خارج البلاد، و بالتالي فإن دخل الأفراد يرتفع و هذا حافز لزيادة مستويات الاستهلاك الذي يساهم في دعم الأداء الاقتصادي، مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار بسبب زيادة الإقبال على مختلف السلع و الخدمات منذ أن ارتفعت السيولة في الأسواق بالتالي سيضطر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة من أجل التقليل من هذه السيولة و الحد من التضخم، الأمر الذي سيدعم الفرنك السويسري كون الفائدة عليه ستزداد و بالتالي الطلب عليه سيرتفع لذا فإن العملة السويسرية تستجيب بشكل إيجابي مع ارتفاع مستويات التوظيف و العكس صحيح.

معدل البطالة ـ ألمانيا

هو مؤشر يقيس نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل في قوة العمالة في ألمانيا، وتعبر قوة العمالة عن عدد الأشخاص العاملين وغير العالمين في ألمانيا. وتعتبر القراءة مقياس قوي لأحوال قطاع العمالة في الاقتصاد ألماني. يصدر هذا التقرير بشكل شهري عن المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني في تمام الساعة 7:55 بتوقيت غرينتش.

التأثير

ارتفاع معدلات البطالة في ألمانيا تترجم إلى انخفاض في مستوى دخل الأفراد وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على أدائهم الإنفاقي وهو أحد أهم دعائم الاقتصاد الألماني. وبالطبع يشير هذا إلى تراجع النمو الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية وهو الأمر الذي دفع الشركات إلى التخلي عن العمالة لتوفير تكاليف الإنتاج، أيضا ارتفاع معدلات البطالة تزيد من الضغوط الانخفاضية على معدلات النمو في ألمانيا وهو الأمر الذي يقلل من الطلب على العملة الأوروبية. تأثير المؤشر أيضا على أسواق الأسهم يعتبر عكسي فارتفاع معدلات البطالة تدل أن الشركات تسرح العمالة أي أن توقعاتها سيئة بشأن الأرباح وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على أسهم هذه الشركات.

معدل البطالة – سويسرا

هو مؤشر شهري يقيس نسبة العاطلين عن العمل من القوى العاملة في مجمل الاقتصاد السويسري، حيث تقوم دائرة السكرتارية الاقتصادية في سويسرا بإصدار هذا المؤشر شهريا و يكون مصاحب لقراءة معدله موسميا أي استثناء المواسم المتقلبة و التي تعبر بشكل أدق عن وضع قطاع العمالة الهام في سويسرا و المرتبط بشكل رئيسي بمستويات الإنفاق، الإنتاجية، الدخل و الثقة مما يعبر عن كفاءة الاقتصاد لهذا فإن تأثيره رئيسي على الأسواق.

التأثير

الاقتصاد السويسري معتاد على أن يمتلك مستوى بطالة منخفض للغاية و ما دون الـ4%، إذ أن ارتفاع معدل البطالة في سويسرا يدل على أن الشركات تمتنع عن التوظيف إما بسبب تراجع الطلب على السلع و الخدمات أو بسبب اشتداد الشروط الائتمانية التي تصعب من توسيع الاستثمارات، لذا فإنها تجد نفسها مضطرة لتخفيض إنتاجيتها و نفقاتها و هذا سيخفض من قيمة أسهمها مما سيدفعها للامتناع عن التوظيف أو للقيام بتسريح الموظفين الحاليين لديها مما سيزيد من نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل و هذا سيضر بثقة المستهلكين من جهة و سيحد من مستويات الإنفاق من جهة أخرى.

فبما أن مستوى دخل الأفراد يعتمد على الوظيفة التي يتملكها كل شخص فإن تراجع الدخل في حال ارتفعت مستويات البطالة ستدفع بمستويات الإنفاق على السلع و الخدمات للتراجع مما سيحد من النشاط الاقتصادي في سويسرا و يدفعها نحو الركود، و هذا سيحث البنك المركزي السويسري للقيام بتخفيض سعر الفائدة من أجل زيادة السيولة في الأسواق عن طريق تسهيل الاقتراض و تحفيز الشركات للعودة للاستثمار و التوظيف ليعود النمو إلى الاقتصاد، الأمر الذي سيدعم أسواق الأسهم و لكن سيضعف العملة السويسرية الذي لن يكون عائدها كما في السابق و بالتالي تتراجع جاذبيتها و إقبال المستثمرين عليها لذا فإن الفرنك السويسري يستجيب بشكل سلبي مع ارتفاع البطالة و العكس صحيح.

إذ من جهة أخرى، تراجع مستويات البطالة دليل على أن الشركات تقوم بتوظيف الأفراد نظرا لحاجتها لرفع إنتاجيتها بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها إما محليات أو من خارج البلاد، و بالتالي فإن دخل الأفراد يرتفع و هذا حافز لزيادة مستويات الاستهلاك الذي يساهم في دعم الأداء الاقتصادي، مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار بسبب زيادة الإقبال على مختلف السلع و الخدمات منذ أن ارتفعت السيولة في الأسواق بالتالي سيضطر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة من أجل التقليل من هذه السيولة و الحد من التضخم، الأمر الذي سيدعم العملة السويسرية كون الفائدة عليها ستزداد و بالتالي الطلب عليها سيرتفع.

معدل البطالة – كندا

هو مؤشر شهري يقيس نسبة العاطلين عن العمل في مجمل الاقتصاد الكندي من سن 15 فما فوق فهم قادرين على العمل و يقومون بالبحث عن وظيفة، حيث تقوم دائرة الإحصاءات الكندية بإصدار هذا المؤشر في أول أسبوع من كل شهر بعد تعديله موسميا أي استثناء المواسم المتقلبة و الذي يعبر عن وضع قطاع العمالة الهام في كندا و المرتبط بشكل رئيسي بمستويات الإنفاق، الإنتاجية، الدخل و الثقة مما يعبر عن كفاءة الاقتصاد لهذا فإن تأثيره رئيسي على الأسواق.

التأثير

ارتفاع معدل البطالة في كندا يدل على أن الشركات تمتنع عن التوظيف إما بسبب تراجع الطلب على السلع و الخدمات أو بسبب اشتداد الشروط الائتمانية التي تصعب من توسيع الاستثمارات، لذا فإنها تجد نفسها مضطرة لتخفيض إنتاجيتها و نفقاتها و هذا سيخفض من قيمة أسهمها مما سيدفعها للامتناع عن التوظيف أو للقيام بتسريح الموظفين الحاليين لديها مما سيزيد من نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل و هذا سيضر بثقة المستهلكين من جهة و سيحد من مستويات الإنفاق من جهة أخرى.

فبما أن مستوى دخل الأفراد يعتمد على الوظيفة التي يتملكها كل شخص فإن تراجع الدخل في حال ارتفعت مستويات البطالة ستدفع بمستويات الإنفاق على السلع و الخدمات للتراجع مما سيحد من النشاط الاقتصادي في كندا و يدفعه نحو الركود، و هذا سيحث البنك المركزي الكندي للقيام بتخفيض سعر الفائدة من أجل زيادة السيولة في الأسواق عن طريق تسهيل الاقتراض و تحفيز الشركات للعودة للاستثمار و التوظيف ليعود النمو إلى الاقتصاد، الأمر الذي سيدعم أسواق الأسهم و لكن سيضعف العملة الكندية الذي لن يكون عائدة كما في السابق و بالتالي تتراجع جاذبيته و إقبال المستثمرين عليه لذا فإن الدولار الكندي يستجيب بشكل سلبي مع ارتفاع البطالة و العكس صحيح.

إذ من جهة أخرى، تراجع مستويات البطالة دليل على أن الشركات تقوم بتوظيف الأفراد نظرا لحاجتها لرفع إنتاجيتها بسبب ارتفاع الطلب على منتجاتها إما محليات أو من خارج البلاد، و بالتالي فإن دخل الأفراد يرتفع و هذا حافز لزيادة مستويات الاستهلاك الذي يساهم في دعم الأداء الاقتصادي، مما سيضفي ضغوطات نحو الأعلى على الأسعار بسبب زيادة الإقبال على مختلف السلع و الخدمات منذ أن ارتفعت السيولة في الأسواق بالتالي سيضطر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة من أجل التقليل من هذه السيولة و الحد من التضخم، الأمر الذي سيدعم العملة الكندية كون الفائدة عليه ستزداد و بالتالي الطلب عليه سيرتفع.

معدل البطالة الأوروبية

الخلية الاقتصادية الأولى هي المستهلك , وهو نفسه محفّز الإنتاج . الاستهلاك يرفع الإنتاج و الإنتاج يرفع عدد الموظفين وبالتالي فإن ذلك ينعكس بتأثير مزدوج على الناتج المحلي الإجمالي .
إن انخفاض مستوى البطالة يشير إلى إن الاقتصاد في حالة جيدة بينما ارتفاعها يشير إلى إن الاقتصاد يسير بخطى متراجعة .
لكل دولة مستوى بطالة مختلف عن الأخرى , لا يمكن أن نقارن مستوى البطالة في أوروبا مع مستوى البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية عندما نقوم بدراسة مستوى البطالة في أوروبا , بل إن الدراسة تقوم على مراقبة التغير في مستويات البطالة نفسها لكن لا بد من الاعتراف بأنه كلما انخفض مستوى البطالة كان ذلك أفضل لتقييم الاقتصاد .
إن العمر المناسب للعمل هو أعلى من 15 عاماً في أوروبا , وبهذا فإن البيان الاقتصادي يمثّل عدد العاملين مقسوماً على كامل القوى القارة على العمل في القارة الأوروبية .

التأثير :

مستوى البطالة هو تقييم حقيقي لوضع الاقتصاد وكفاءته . فقد نشهد أحياناً نمواً اقتصادياً يظهر على الناتج المحلي الإجمالي لكن قد يكون هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليس بسبب كفاءة اقتصادية حقيقية بل بسبب أحد أنواع الدعم للمستهلك أو عن طريق فرق الصادرات عن الواردات الكبير , من هنا تنبع أهمية مراقبة هذا البيان الاقتصادي بالرغم من كونه مؤشر متأخر يشير عن تحسن أو تدهور الاقتصاد خلال فترة سابقة .

يتم إصدار هذا التقرير بشكل شهري ويكون البيان الاقتصادي يشير إلى مستوى البطالة دون الارتباط بزمن بل يقيس مقدار هذا المستوى من البطالة . بعد ذلك يقوم المحللون بمقارنة مستويات البطالة الحالية مع السابقة لتقرير اتجاه الاقتصاد بين نمو أو تباطؤ أو حتى دخول في الانكماش والركود . من هنا نرى بأن هذا البيان الاقتصادي مهم جداً بالرغم من كونه بيان اقتصادي متأخر وذلك لأنه يعكس حقيقة وضع الاقتصاد بأقرب صورة ممكنة .

إن ارتفاع مستويات البطالة تشير إلى إن الإنتاج قد انخفض , والإنتاج لا ينخفض إلا بانخفاض الطلب و هذه الانعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي تكون سلبية جداً ومزدوجة . من هنا ارتفاع مستوى البطالة يكون سيئاً على كل من سعر صرف اليورو و أسواق الأسهم الأوروبية عامةً فالعلاقة عكسية ما بينهما وبين التغير في البطالة وليس نفس مستوى البطالة , بمعنى آخر التغّير كعدد نقاط في المائة وليس كقيمة مطلقة كأن نقول مستوى البطالة في أوروبا 7.5% فهي لا تعني شيئاً إذا لم نكمل بقولنا ارتفعت من كذا أو انخفضت من مستوى كذا .

من جهة أخرى يجب أن نعلم بان استمرار ارتفاع مستويات البطالة يشير إلى احتمال دخول الاقتصاد في التباطؤ أو الانكماش أو حتى وصولاً للركود . من هنا ارتفاع مستويات البطالة واستقرارها في مستويات مرتفعة لفترة زمنية تزيد عن 3 أشهر تجعلنا نتوقع إن البنك المركزي سوف يقوم بتخفيض سعر الفائدة ليس بسبب مستوى البطالة بل بسبب التوقعات أصبحت تشير إلى إن النمو سوف ينخفض في الاقتصاد ومرآتنا كانت مستويات البطالة في الاقتصاد الأوروبي .

أما من ناحية التضخم , فانخفاض البطالة يعني مزيداً من الدخل في المجتمع ومنه مزيد من النقد المتداول منعكساً على القدرة الشرائية والطلب مسبباً ارتفاعاً في مستويات التضخم . لكن يجب أن نضيف متوسط الأجور في الساعة حتى تكتمل لدينا صورة التضخم المتوقعة إذ إنه من الممكن أن تنخفض البطالة لكن يهبط معها متوسط الأجور وهذا لا يرفع التضخم بل على العكس قد يخفّضه !

مناخ الأعمال الأوروبي

يقوم المؤشر على أساس استبيان يتم توزيعه على ممثلي قطاع الصناعة كاملاً بالإضافة إلى قطاع الخدمات و قطاع التجزئة و قطاع الإنشاءات للدول الأوروبية المختلفة ليعطي صورة واضحة عن دورة أعمال كل قطاع على حدة عن طريق إيجاد حل وسطي لممثلي كل قطاع . في النهاية يتم وضع جميع الاستبيان على منحنى لتحديد موقع الاقتصاد ككل من دورة الأعمال ليكون هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات التي تقيّم الاقتصاد وعلى أساسه تبنى توقعات مستقبلية للأداء الاقتصادي لكن هذا المؤشر يعتبر مؤشر تقييم عن الوضع الراهن أكثر من كونه مؤشر يفحص المستقبل لكن بدراسة فيض من بيانات هذا المؤشر من الممكن بناء قاعدة تقييم مستقبلية مقبولة الدقة إلى حد ما .

التأثير:

يراقب هذا المؤشر تحركات الاقتصاد الأوروبي , بذلك نرى بأن هذا المؤشر يكون بمثابة إنذار مبكر عن سياسات البنك المركزي الأوروبي إلى جانب كونه مؤشر يعطي حقيقة وضع الاقتصاد الحالية كما يراها ممثلو القطاعات الأوروبية المذكورة أعلاه والذي يفترض أن يكون قد تم اختيارهم بعناية .

بهذا نرى بان المؤشر يؤثر في كل من أسواق الأسهم و سعر صرف اليورو بتأثير طردي حيث إن ارتفاع المؤشر يسير إلى تحسن في الاقتصاد ومنه تصبح التوقعات بمزيد من فيض البيانات . لكن في الدراسات الاقتصادية الاحترافية يجب معاملة هذا البيان الاقتصادي بحذر شديد حيث إن حالات انعطافه من مستويات القمة نحو الأسفل تشير إلى احتمال دخول الاقتصاد المرحلة الثانية من الدورة الاقتصادية لكن في بعض الأحيان تكون الانخفاضات أو حتى الارتفاع في المؤشر بسبب ظروف اقتصادية عابرة لا تؤثر في الدورة الاقتصادية ككل .
من هنا نلاحظ بان التأثير على سعر صرف اليورو والأسهم يكون ملحوظاً لكن يتعاظم التأثير عندما يكون الاقتصاد قريباً من تغيير اتجاه دورة أعماله .

***

زور موقعنا الرسمى لاطلاع على كل ما هو جديد فى عالم اسواق المال
www.Fxborssa.com